الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة 8 ماي 1945 قالمة
UNIVERSITE 8 MAI 1945 GUELMA

الكلية: العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير .

القسم : العلوم التجارية .

مخبر التوطين: مخبر التنمية الذاتية والحكم الراشد.

أطروحة

لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث

الميدان: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية الشعبة: علوم تجارية

الإختصاص: مالية وتجارة دولية

من إعداد:

نوال بن شيخة

بعنوان

دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات دراسة حالة الجزائرللفترة 2000-2020

بتاريخ: **2025/01/07** أمام لجنة المناقشة المكونة من:

الاسم واللقب	الرتبة	المؤسسة	الصفة
بوعزيز ناصر	أستاذ التعليم العالي	جامعة8ماي 1945قالمة–	رئيسا
بن الشيخ توفيق	أستاذ التعليم العالي	جامعة8ماي 1945 –قالمة–	مشرفا ومقررا
لرباع الهادي	أستاذ التعليم العالي	جامعة باجي مختار –عنابة–	ممتحنا
طبايبية سليمة	أستاذ التعليم العالي	جامعة 8ماي 1945–قالمة–	ممتحنا

السنة الجامعية: 2025/2024

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

بسم الله الرحمان الرحيم

قال تعالى { فَتَبَسَّمَ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَى وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ} (19) سورة النمل.

إنّ الفضل لله نحمده ونشكره على نعمة التوفيق ونية الاجتهاد في العمل، ولأنَّ الله أوصى به وبحفظ الأمانة وبذكر الفضل فمن دواعي سروري الإقرار بالفضل لأهله والاعتراف لهم بالجميل، فذاك من سنن الأوصاف وشيم الوفاء.

أتقدم بالشكر الخالص إلى الأستاذ الدكتور "توفيق بن الشيخ" الذي غمرني بعلمه وتوجيهاته، كما أشكره على هامش الحرية التي منحني إياها أثناء البحث.

والشكر موصول لأعضاء اللجنة الفاحصة، لتفضلهم عليّ بقبول مناقشة هذه الرسالة، فهم أهل لسد خللها وتقويم عوجها، وتصويب هناتها. دمتم أساتذتي الأفاضل دخراً للجامعة الجزائريّة.

الإهداء

إليك أمي

إليك أبي

أهدي هذه الثمرة من ثمار الجهد الذي تلقيته عنكما وأول دروسه المفيدة،

فتفضلا بقبولها مني دليل حب خالد واحترام عظيم.

كما أهدي عملي هذا إلى إخوتي وأخواتي وكل العائلة.

إلى كل الأصدقاء والزملاء وكل من أعانني في إنجاز هذا العمل.

المـقدمـة العامة

يُعتبر التنويع الاقتصادي ظاهرة تهدف إلى تغيير هيكل الإنتاج من خلال إنشاء قطاعات جديدة تُساهم في توليد الدخل، مما يقلل الاعتماد الكلي على إيرادات القطاع الرئيسي في الاقتصاد. يتطلب ذلك توزيع الاستثمارات على مجالات متعددة للحد من مخاطر الاعتماد المفرط على مورد أو قطاع واحد، والذي قد يكون غير مستقر ويُعرض الاقتصاد لتقلبات. لذا، تبرز أهمية وضرورة إدماج استراتيجيات التنويع الاقتصادي ضمن السياسات الاقتصادية للدول الريعية، مثل الجزائر، حيث يسهم ذلك في تعزيز الاقتصاد ويمنحه المرونة اللازمة للتكيف مع التغيرات وتفادي المخاطر والصدمات، وتتمتع الجزائر بالقدرة على تنويع اقتصادها والحد من اعتمادها على الواردات، بالإضافة إلى زيادة صادراتها خارج قطاع المحروقات، فمن الضروري تعزيز الجهود الرامية إلى تحفيز الاستثمارات، مما سيسهم في تحقيق هذا الهدف ويساعد على بناء اقتصاد أكثر تنوعًا واستدامة. على مدى عقود، كان الاقتصاد الجزائري ولا يزال يُعتبر اقتصادًا ريعياً بامتياز، نظرًا للاعتماد الكامل على النفط كمصدر رئيسي للدخل. يُطلق على الدول التي تعتمد على تصدير النفط فقط مصطلح "الدول النفطية أحادية التصدير"، حيث ترتبط إيراداتها بأسعار النفط في الأسواق العالمية دون إدماج فعّال لهذه العائدات في الاقتصاد الوطني أو تكاملها مع باقي القطاعات. هذا إلى جانب سوء إدارة العائدات، والتعرض لصدمات متكررة نتيجة تقلبات أسعار النفط، مما أضعف الاقتصاد الجزائري وأثر سلبًا على مسارات التنمية.

علاوة على ذلك، يُعتبر النفط موردًا ناضبًا وغير مستدام، خاصة في ظل ظهور بدائل طاقوية عديدة، أبرزها الطاقات المتجددة. هذه البدائل أصبحت من أهم المتغيرات التي تُشكل مستقبل الإمدادات الطاقوية الدولية، حيث شهدت الآونة الأخيرة تطورات تكنولوجية وصناعية ساهمت في تعزيز التوجه العالمي نحوها، بالإضافة إلى مجموعة من التحديات التنموية والبيئية التي تفرضها التبعية النفطية، أصبح من الضروري على الجزائر إعادة النظر في سياساتها الاقتصادية. يتعين عليها البحث عن قطاعات ذات ميزة نسبية لتكون بديلة للنفط، مما يسهم في تنويع الاقتصاد الجزائري ويعزز استدامته. من خلال توجيه الاستثمارات نحو هذه القطاعات الجديدة، يمكن للجزائر تقليل اعتمادها على النفط وتحقيق نمو اقتصادي متوازن ومستدام.

لا شك أن التنويع الاقتصادي أصبح ضرورة حتمية، حيث يسهم في مواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط من خلال توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر الناتجة عن تركّز الاستثمارات في قطاع واحد. كما يساعد في الحد من المخاطر المرتبطة بتراجع إيرادات التصدير من نفس القطاع. بالإضافة إلى ذلك، يساهم التنويع في بناء اقتصاد

قوي قائم على قاعدة إنتاجية متنوعة، مما يعزز العلاقات التشابكية بين مختلف القطاعات الإنتاجية. كما يمكن هذا النهج الجزائر من الانفتاح على أسواق دولية جديدة، بدلاً من الاكتفاء بالأسواق التقليدية.

فضلاً عن ذلك، تتناول الجزائر دراسة توجهات التنويع الاقتصادي الممكنة مستقبلًا، سواء من خلال الاستناد إلى الاستراتيجيات الحالية ورؤى أصحاب القرار، إذا تم التفكير الجدي في اعتماد توجهات جديدة تؤثر بشكل حقيقي على تنويع الاقتصاد الوطني وزيادة الصادرات غير النفطية، أو عن طريق الاستفادة من تجارب دولية ناجحة في هذا المجال.

من خلال هذه الدراسة، سنسلط الضوء على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، ونتناول أهم الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية لإنجاح هذه العملية. كما سنبرز دور هذه الإصلاحات في تنمية الصادرات خاج المحروقات، مستعرضين التحديات والفرص التي تواجهها الجزائر في هذا السياق.

أولا :إشكالية الدراسة

على ضوء ما تم تقديمه، يتمحور موضوع الدراسة حول مشكلة جوهرية يمكن صياغتها على النحو التالي:

****ما هو دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر خلال الفترة 2000–2020؟ ****

سنسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين التنويع الاقتصادي وزيادة الصادرات غير النفطية، مع التركيز على الإصلاحات والإجراءات المتخذة في تلك الفترة.

ولمعالجة وتحليل الإشكالية المدروسة، يمكننا طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية على النحو التالي:

-ما هو واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 2000-2020 ؟

- ما هو دور القطاعات الاقتصادية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2020؟

- هل ساهمت الصادرات خارج قطاع المحروقات في مؤشرات التنمية الإقتصادية في الجزائر للفترة 2000-2020؟

ثانيا: فرضيات الدراسة

وللإجابة على هذه التساؤلات المطروحة نقدم الفرضيات التالية:

الفرضية الرئسية الأولى: إعتمدت الدولة الجزائرية إستراتيجية التنويع الإقتصادي وعززتها.

الفرضية الرئسية الثانية: ساهم التنويع الإقتصادي في تطوير الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

الفرضية الرئسية الثالثة ساهمت الصادرات خارج قطاع المحروقات في تحسين مؤشرات التنمية الإقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، توفير مناصب شغل).

ثالثا: مبررات اختيار الدراسة:

تتلخص أهم مبررات اختيارنا لهذا الموضوع في الأسباب التالية:

– **السبب الذاتي**: تكمن رغبتي الشخصية في دراسة موضوع التنويع الاقتصادي والصادرات غير النفطية في الاهتمام العميق بتحليل التحديات والفرص التي تواجهها الجزائر في هذا السياق. أسعى إلى تقديم مساهمة قيمة من خلال استكشاف جوانب جديدة وتقديم رؤى مبتكرة تتعلق بالتنويع الاقتصادي، مما يسهم في تعزيز الفهم العام لهذه القضية المهمة.

–علاقة الموضوع بالتخصص من خلال دراسة والبحث

فيما مساهمة التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات.

–التعرف أهم المتطلبات اللازمة لتحقيق التنويع الاقتصادي الجزائري والخروج من أحادية الاقتصاد وتحويل الاقتصاد من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى مصادر متعددة الدخل موزعة على كل من قطاع الزراعة، قطاع الصناعة، وقطاع الصناعات التحويلية، قطاع السياحة.

–الكشف عن واقع الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات وأهميتها كمصدر للدخل وللنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية، ورفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيه.

رابعا: أهداف الدراسة:

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، والتي نلخصها فيما يلي:

- تسعى هذه الدراسة إلى استكشاف واقع وآفاق التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تحليل تطور إجمالي الصادرات في القطاعات غير النفطية، وتقييم مساهمة هذه القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي، والعمالة، والميزان التجاري.
- إبراز مدى اهتمام الدولة بتوفير الإطار التأميني والتمويلي والمؤسساتي، من خلال منح امتيازات وتأسيس مؤسسات تساهم في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- المساهمة من خلال هذه الدراسة في تقديم مجموعة من الاقتراحات التي تسهم في تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات.
- تقييم هيكل الصادرات خارج المحروقات في الجزائر وتشخيص أهم المقومات والامكانيات التي يمكن إستغلالها لبناء تنويع إقتصادي مستدام.
- إبراز أهم العراقيل والفرص المتعلقة بالتنويع الاقتصادي، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الجهود والبرامج الداعمة لهذا التنويع في الجزائر.

تقديم تصور مقترح لتحقيق متطلبات التنويع الاقتصادي في الجزائر خارج القطاع البترولي، مما يساهم في تعزيز الصادرات الجزائرية.

خامسا: أهمية الدراسة

تستمد هذه الدراسة أهميتها النظرية والتطبيقية من عدة اعتبارات. من الناحية النظرية، تبرز أهمية الدراسة كونها واحدة من الدراسات التي تركز على تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية الصادرات خارج المحروقات، مما يتماشى مع السياسة الاقتصادية التي تتبناها الدولة. تهدف هذه السياسة إلى تشجيع الشباب على إنشاء مؤسسات خاصة ناشئة والاستثمار من خلال منصات رقمية، مما يسهل عملية الاستثمار ويحد من البيروقراطية السابقة.

أما من الناحية التطبيقية، فإن الدراسة تقدم نتائج يمكن أن تشكل مقترحات قيمة للمسؤولين عن تطوير آليات متعددة في القطاعات الاقتصادية، مما يسهم في بناء تنويع اقتصادي مستدام ويعزز من ترقية الصادرات غير النفطية ويساعد في تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

سادسا: منهج الدراسة وأداة جمع البيانات:

- **منهج الدراسة**

إن تحديد الأسلوب أو المنهج العلمي الذي يتبعه الباحث في دراسته يرتبط ارتباطًا وثيقًا بمحتوى وموضوع الظاهرة المدروسة. لذلك، يُعتبر اختيار المنهج المناسب أحد العوامل الأساسية التي تسهم في نجاح الدراسة. نظرًا لأن دراستنا تركز على مساهمة التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج المحروقات، فإنها تُصنف ضمن الدراسات الوصفية التحليلية. هذه الدراسات تعتمد على وصف الظاهرة وعناصرها وتحليلها في الوضع الراهن، من خلال جمع المعلومات والبيانات واستخلاص دلالاتها وتعميم النتائج المتعلقة بالظاهرة المدروسة.

- لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على التساؤلات المطروحة، تم الاعتماد على **المنهج الوصفي التحليلي**، يعتمد هذا المنهج على رصد ومتابعة دقيقة لظاهرة أو حدث معين بطريقة كمية أو نوعية خلال فترة زمنية معينة أو عدة فترات. يهدف هذا المنهج إلى التعرف على الظاهرة أو الحدث من حيث المحتوى والمضمون، والوصول إلى نتائج وتعميمات تسهم في فهم الواقع وتطويره. سيتم تقديم صورة واضحة من خلال عرض تحليلي لمختلف الجداول والأشكال، بالاستناد إلى المعلومات المتحصل عليها، مما يساعد في تقديم تحليل وتفسير النتائج بشكل دقيق.

- **أداة جمع البيانات**

تتطلب البحوث العلمية في مجال العلوم الاقتصادية، بصفة خاصة، اتباع خطوات منهجية دقيقة للوصول إلى الحقائق المتعلقة بالظاهرة المدروسة. إن بناء أي دراسة علمية يعتمد بشكل كبير على اختيار الأدوات المناسبة، التي يجب أن تتوافق مع موضوع البحث وإمكانيات الباحث، بهدف التوصل إلى البيانات والنتائج التي تخدم طبيعة الموضوع وأهدافه. أدوات البحث هي الوسائل المختلفة التي يستخدمها الباحث لجمع المعلومات والبيانات المستهدفة،

وذلك ضمن استخدام منهج معين أو أكثر للوصول إلى نتائج موضوعية ودقيقة. في دراستنا هذه، اعتمدنا على المراجع العلمية النظرية، مثل الكتب، المقالات العلمية، المداخلات، والإحصائيات.

سابعا: حدود الدراسة:

تتمحور هذه الدراسة حول حد مكاني يتمثل في دراسة الدولة الجزائرية، مع التركيز على تنويع اقتصادها وترقية صادراتها. سيتم تحديد نطاق الدراسة في الفترة الزمنية من 2000 إلى 2020، حيث تعتبر هذه الفترة فترة استقرار.

ثامنا: هيكل الدراسة:

لمعالجة إشكالية البحث المطروحة، قررنا أن يتضمن مخطط بحثنا جانبين: الأول نظري والثاني تطبيقي. يتكون الجانب النظري من فصلين بينما التطبيقي من فصل واحد:

الفصل الأول :الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي ينقسم الى المباحث التالية **المبحث الأول** ماهية التنويع الاقتصادي **المبحث الثاني** إستراتيجيات التنويع الاقتصادي و**المبحث الثالث** : نظريات التنويع الاقتصادي واليات تحقيقه أما **الفصل الثاني** : المعنون إجراءات التنويع الاقتصادي لتنويع الصادراتخارج قطاع المحروقات في الجزائر فتم تقسيمه كذلك الى ثلاثة مباحث كتالي **المبحث الأول** :الاطار النظري لقطاع الصادرات و **المبحث الثاني** : النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر و **المبحث الثالث**: إجراءات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات و **الفصل الثالث** : التطبيقي المعنون دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادبة في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2020 الذي قسم كذاك الى ثلاثة مباحث **المبحث الأول** : واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر و **المبحث الثاني**: دور القطاعات الإقتصادية في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر. والمبحث **الثالث**: مساهمة الصادرات خارج قطاع المحروقات في مؤشرات التنمية الاقتصادية.

تاسعا: الدراسات العلمية السابقة:

استندنا في دراستنا إلى نتائج وخلاصات الدراسات العلمية السابقة التي تتعلق بإشكالية البحث المطروحة. وقد تم اختيار الدراسات ذات الصلة، وعلى هذا الأساس، سنقدم ملخصًا لكل دراسة.

دراسة قشرو فتيحة، استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية – دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، مالية وبنوك، جامعة الدكتور يحيى فارس – المدية 2017/2016،

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم فعالية الاستراتيجية المعتمدة في الجزائر لتعزيز وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات، وتقديم السبل والآليات اللازمة لتفعيلها وتحقيق نتائج إيجابية، تتمثل في زيادة حجم الصادرات وتنويعها.

كان التصور العام للدراسة هو تتبع مراحل إرساء هذه الاستراتيجية في سياق تحرير التجارة الخارجية، باعتبارها أحد أبرز المبادرات التي اتخذتها الجزائر في إطار سعيها للاندماج في الاقتصاد العالمي ومواكبة التحولات الاقتصادية العالمية. كما تم تحليل النتائج التي تم تحقيقها نتيجة اتباع هذه الاستراتيجية من خلال دراسة إحصائية تحليلية تقييمية لحجم وتركيبة وأداء وتنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال فترة الدراسة (2014–2000). بالإضافة إلى ذلك، تم تشخيص وتحليل المشكلات والعراقيل والمخاطر التي تعترض مسار ترقية وتنويع هذه الصادرات.

كما استهدفت الدراسة تقديم نمذجة قياسية لمحددات الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، إلى جانب اقتراح السبل والآليات اللازمة لتفعيلها. وبالتالي، تسعى الدراسة إلى تعزيز الاستراتيجية الشاملة المعتمدة على ترقية وتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

دراسة لبني ناصر، الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث تخصص مانجمنت واقتصاد تطبيقي، جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج،2020/2019

هدفت الدراسة إلى تحليل مساهمة الاستراتيجيات الصناعية المعتمدة في تعزيز التنويع الاقتصادي في الجزائر. تناولت الدراسة استراتيجيتين: الأولى هي استراتيجية الصناعات المصنعة التي تم اعتمادها في السبعينيات، والثانية هي الاستراتيجية الصناعية الجديدة التي صيغت في الألفية الثالثة. كما وضحت الدراسة دور وأهمية القطاع الصناعي في الجزائر، وكيفية الاعتماد عليه في تعزيز التنويع الاقتصادي، مما يساهم في زيادة معدل النمو واستدامته.

توصلت الدراسة إلى أن صياغة وتوظيف استراتيجية صناعية ملائمة يُعتبران عاملين إيجابيين وأساسيين في تعزيز التنويع الاقتصادي. يُظهر ذلك ضعف مساهمة الاستراتيجيتين الصناعيتين المعتمدتين في هذا المجال بالجزائر؛

حيث لم تُسهم استراتيجية الصناعات المصنعة بالمستوى المطلوب بسبب تطبيقها دون توفر الشروط الضرورية. بالإضافة إلى ذلك، فشلت الاستراتيجية الصناعية الجديدة لعدة أسباب، أبرزها ارتفاع أسعار النفط في تلك الفترة.

قدمت الدراسة عدة اقتراحات، أهمها ضرورة صياغة استراتيجية صناعية تتناسب مع الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في البلاد. ينبغي أن تأخذ هذه الاستراتيجية في الاعتبار المرتكزات الأساسية التي تبدأ بتحديد الأهداف وصولًا إلى تنفيذها ضمن بيئة استثمارية فعالة تضمن نجاح الاستراتيجية الصناعية.

دراسة هواري أحلام، فرص تنويع الاقتصاد الجزائري وترقية تنافسيته في مجال التصدير – مع تطبيق بعض المؤشرات، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية التخصص: اقتصاد دولي، جامعة عبد الحميد بن باديس – مستغانم،2020/2019

هدفت الدراسة إلى تحديد الفرص المتاحة لتنويع صادرات الجزائر من خلال استكشاف المزايا النسبية الظاهرة والمحتملة في المنتجات المصدرة خارج قطاع المحروقات. لتحقيق هذا الهدف، تناولت الدراسة أولًا الجوانب النظرية المتعلقة بالتنويع والتنافسية ومؤشراتها، ثم استعرضت وضعية الاقتصاد الجزائري والصادرات.

أما الجانب التطبيقي من الدراسة فقد تمثل في تجميع إحصائيات حول صادرات الجزائر خارج المحروقات، وحساب بعض المؤشرات مثل مؤشر الميزة النسبية الظاهرة للمنتجات المصدرة خلال الفترة من 2001 إلى 2017، ومؤشر التغير الهيكلي للقطاعات التصديرية من 2000 إلى 2018. وأخيرًا، تم تحليل النتائج مع الأخذ في الاعتبار الفضاء الإنتاجي.

أوضحت النتائج أن بعض المنتجات المصدرة خارج المحروقات تتمتع بمزايا نسبية ظاهرة وأخرى محتملة. من خلال تحليل فضاء المنتج والطلب العالمي، تمكنا من تحديد المنتجات القابلة للتصدير خارج المحروقات والأسواق المستهدفة لها.

دراسة بن حدو امنة، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية ، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه ، ميدان العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير شعبة العلوم الاقتصادية تخصص مالية وادارة الأعمال ،جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب،2020/2019

هدفت هذه الدراسة إلى قياس تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية، وذلك من خلال عينة تضم 8 دول عربية نفطية، باستخدام بيانات سنوية للفترة من 2000 إلى 2017. لتحقيق هذا الهدف، تم الاعتماد على النموذج الديناميكي Panel-ARDL.

خلصت الدراسة إلى وجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين النمو الاقتصادي غير النفطي ومحددات التنويع الاقتصادي خارج قطاع النفط، حيث أظهر معامل تصحيح الخطأ إشارة سالبة ومعنوية تبلغ (0.865). كما كشفت النتائج المقدرة للمتوسط في المجموعة المدمجة على المدى الطويل عن علاقة إيجابية بين معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي وكل من الاستثمار الأجنبي المباشر، ورأس المال الثابت، والصادرات غير النفطية، والانفتاح التجاري. بينما ظهرت علاقة سلبية مع الإيرادات غير النفطية ومؤشر الاستقرار السياسي، دون وجود أي علاقة مع القطاع الخاص.

دراسة حجاب إكرام ، ترقية الصادرات خارج المحروقات آلية للانتقال من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد المتنوع – دراسة حالة الجزائر ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في الطور الثالث الشعبة علوم اقتصادية التخصص: اقتصاد نقدي ومالي،المركز الجامعي مرسلي عبد الله تيبازة،2021/2020

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع الاقتصاديات النفطية ودور التنويع الاقتصادي كخيار للتخلص من التبعية للمحروقات، من خلال التركيز على تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات. كما تسعى إلى التعرف على الجهود التي تبذلها الدولة الجزائرية في هذا المجال. يتم ذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس التنويع الاقتصادي في الاقتصاد الجزائري، وتشخيص تأثير "المرض الهولندي"، بالإضافة إلى تحديد أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي خلال الفترة من 1990 إلى 2019، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL).

خلصت الدراسة إلى عدة نتائج رئيسية، أبرزها وجود تأثير إيجابي ذي دلالة إحصائية للصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي، إلا أن هذا التأثير كان ضعيفًا. كما أظهرت النتائج أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على العوائد النفطية، حيث تظل مساهمة القطاعات غير النفطية دون المستوى المطلوب. بناءً على ذلك، تم تقديم استراتيجية مقترحة لتنويع مصادر الدخل، تركز أساسًا على ثلاثة قطاعات: الصناعي، الزراعي، والسياحي. كما تم التأكيد على أهمية تعزيز الاستثمار الأجنبي المباشر، وتشجيع التجارة البينية، والانضمام إلى التكتلات الإقليمية والدولية.

دراسة أسماء بللعما، دحمان بن عبد الفتاح ، سياسات التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط – دراسة حالة الجزائر ، مجلة الاقتصاد والبيئة، العدد1 ،2020.

هدفت هذه الدراسة إلى تشخيص واقع التنويع الاقتصادي في الدول العربية المصدرة للنفط بشكل عام، وفي الجزائر بشكل خاص، مع التركيز على أهم السياسات المعتمدة في هذا المجال وتحليل بعض مؤشرات التنويع الاقتصادي.

خلصت الدراسة إلى أنه، رغم النتائج الإيجابية التي حققتها الدول العربية المصدرة للنفط في تنويع صادراتها، إلا أن النفط لا يزال مسيطرًا على اقتصاداتها. كما أن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر مرتبطة بتجاوز التحديات التي تعوق هذا التنويع، مما يتطلب تبني استراتيجية بعيدة المدى تهدف إلى التخلص من التبعية للموارد النفطية.

دراسة بورابة إيمان، قاسمي السعيد ، التنويع الاقتصادي كالية للنهوض بالاقتصاد الجزائري والقضاء على التبعية لقطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر من 2000 إلى 2018 ، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، العدد1 ،2021

تهدف هذه الدراسة البحثية إلى تسليط الضوء على أهمية التنويع الاقتصادي كاستراتيجية حيوية للاقتصاد الجزائري. يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على إيرادات النفط، وهو مورد ناضب يعرض البلاد لمخاطر كبيرة، خاصة مع تراجع أسعار النفط في الأسواق العالمية. لذا، تبرز الحاجة الملحة لتنويع الاقتصاد.

كما تشير نتائج البحث إلى ضعف أداء الاقتصاد الوطني، وعدم قدرة الحكومة الجزائرية على تحقيق التنويع الاقتصادي والتخلص من التبعية النفطية. على الرغم من وجود برامج تنموية ضخمة تغطي جميع القطاعات الاقتصادية، إلا أن الاقتصاد الجزائري لا يزال بحاجة ماسة إلى مزيد من الجهود لتحسين وضعه.

يبقى نجاح التنويع الاقتصادي مرتبطًا بدور الدولة في إزالة القيود التي تعيق توسيع القاعدة الإنتاجية، من خلال إعطاء الأولوية للقطاعات الصناعية والزراعية والسياحية كعناصر رئيسية في تنمية الاقتصاد الوطني. كما يجب تحسين أداء الصادرات غير النفطية، وتطوير البنية التحتية، وتشجيع الابتكار والبحث العلمي.

دراسة شبورو سليم، اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات : دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990 – 2018 ، أطروحة التخرج لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي للتنمية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان – 2022/2021،

تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف واقع اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كوسيلة للتخلص من التبعية للمحروقات، بالإضافة إلى التعرف على كيفية تعامل الحكومة الجزائرية مع خيار التنويع.

تم ذلك من خلال دراسة وتحليل وقياس تأثير التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة من 1990 إلى 2018. استخدمنا أسلوب متجه الانحدار الذاتي (VAR) لتحديد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة في النمو الاقتصادي بالجزائر.

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري لا يزال يعتمد على العوائد النفطية، حيث تظل مساهمة القطاعات الاقتصادية الأخرى دون المستوى المطلوب.

دراسة خمخام عطية، تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري دراسة تحليلية وصفية للفترة(2020–2009) أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، الشعبة العلوم التجاريةالتخصص: مالية وتجارة دولية ، جامعة زيان عاشور الجلفة ،2022/2021

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على إمكانية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، في ظل الهشاشة والتشوهات التي يعاني منها هيكل الاقتصاد الجزائري، بالإضافة إلى التبعية المفرطة لقطاع المحروقات. كما تستعرض جهود الدولة لتنويع الاقتصاد واستدامته من خلال سياسات اقتصادية براجماتيكية، كضرورة حتمية لمواجهة التحديات الراهنة.

توصلت الدراسة إلى أن الاقتصاد الجزائري يعاني من تبعات ما يُعرف بنقمة الموارد، مما يفرض عليه العديد من التحديات والمخاطر. ورغم الجهود التي تبذلها الدولة لإحداث تحول هيكلي في النسيج الاقتصادي، من خلال تبني استراتيجيات مثل الصناعة المصنعة وإحلال الواردات، إلا أن خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي الحالية لا تزال تعتمد على مكاسب آنية. كما يحيط الغموض بمصير نموذج النمو الاقتصادي (رؤية 2030).

علاوة على ذلك، يعتمد التنويع الاقتصادي المنشود بشكل كبير على إيرادات قطاع المحروقات كوسيلة تمويل، بينما تعاني الصادرات الجزائرية من حالة تركز شديد، حيث سجل مؤشر تنويعها قيمة تصل إلى 0.91.

خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات، منها ضرورة تطوير قطاع الصناعة التحويلية عبر إنشاء عناقيد صناعية وتطوير سلاسل إمداد وتوريد متخصصة حسب المنتج. كما أوصت بتحديث القطاع الفلاحي والرعوي، بالإضافة إلى إعادة هيكلة المنظومة المصرفية والمالية في الجزائر ورقمنتها لتعزيز الشفافية .

كما أكدت الدراسة على أهمية توسيع نمط تنويع الأنشطة الاقتصادية الواعدة وزيادة إنتاجيتها من خلال دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحفيزها على الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

دراسة براهيمي نزيهة دلال ، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000_2020 ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث الشعبة علوم تجارية التخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة زيان عاشور الجلفة ،2023/2022

لطالما كانت الجزائر تُعتبر واحدة من الاقتصاديات الريعية التي تواجه خطر تقلبات أسعار النفط. لذا، يُعتبر تنويع الاقتصاد أمرًا ضروريًا للخروج من الاعتماد على المحروقات. يمكن أن يسهم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعزيز دورها ودعمها في التوجه نحو التدويل في زيادة الإنتاجية وتنويع الاقتصاد. تهدف هذه الدراسة إلى تحليل التدابير والإجراءات المتبعة في الجزائر لرفع كفاءة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودفعها نحو التدويل، بالإضافة إلى استعراض السياسات الاقتصادية المرتبطة بتطبيق استراتيجية تنويع الاقتصاد الجزائري، والتعرف على مدى تأثير عملية تدويل المؤسسات على تنوع وتطور هيكل الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المحددة.

كما خلصت الدراسة إلى أن عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المدولة في الجزائر لم يتجاوز 4467 مؤسسة، مما يعكس ضعف توجهها نحو تحقيق التنويع الاقتصادي من خلال التدويل. ورغم التطور الذي شهدته صادرات هذه المؤسسات في الفترة الأخيرة، إلا أن نسبتها من إجمالي الصادرات لا تزال ضعيفة، حيث لا تتجاوز 13%.

كما لوحظ ضعف تأثير الاستثمار الأجنبي على تنمية صادراتها، ويرجع ذلك إلى أن هذه الاستثمارات موجهة نحو قطاعات غير مخصصة للتصدير.

Nadira BESSOUH.Diversification of non-oil economy - Emergency plan for the acceleration of economic growth in Algeria.revue des politiques economiques2019.

أصبح تنويع الاقتصاد غير النفطي في الجزائر بُعدًا أساسيًا من أبعاد سياستها التنموية، بعد أن تبين أن الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية يحمل مخاطر كبيرة. يمكن إنهاء اعتماد الجزائر على النفط من خلال الاستثمار في قطاعات صناعية غير نفطية جديدة.

يتطلب الأمر تحديث الرؤية الاستراتيجية للصناعة في الجزائر بالكامل لتتوافق مع متطلبات وتوقعات الاقتصاد العالمي، فضلاً عن الاستفادة من الفرص المتاحة. من الضروري أيضًا إعادة توجيه الاستثمارات من النموذج التقليدي إلى نموذج أكثر ابتكارًا، مع التركيز على الاستثمارات المولدة للفرص وتعزيز الابتكار وتحديث النظام الإنتاجي .

تهدف الدراسة إلى تقديم الأساليب والوسائل اللازمة لتنويع الاقتصاد الجزائري، مع وضع التنويع الصناعي والاستثمار وإعادة هيكلة الصناعة والابتكار في صميم التحليل. التحدي الرئيسي الذي تسعى الدراسة لمواجهته هو تعزيز النمو الاقتصادي من خلال التنويع الصناعي، والذي يُعتبر جوهر هذه الرسالة .

LAZREG Mohammed.GODIH Djamel torquiLa diversification Economique Et Le Développement Durable: Des enjeux majeurs pour une émergence économique en Algérie. Abaad Iktissadia Review... 2019.

الهدف الأساسي من هذه الورقة البحثية هو تعزيز الاقتصاد الوطني من خلال التنويع، بهدف التخفيف من آثار "المتلازمة الهولندية" التي تميز النظام الاقتصادي الجزائري. يعتمد الاقتصاد الجزائري على 98% من عائدات تصدير المحروقات، مما يبرز الحاجة إلى تنمية ثقافة التنمية المستدامة لتعزيز الاقتصاد .

تتمثل النتائج الرئيسية لدراستنا في أن القوى العامة يجب أن تسعى لتحقيق إصلاح هيكلي يساهم في تعزيز تنويع اقتصاد البلاد ويعزز التنمية المستدامة.

ما يميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

على الرغم من الأهمية التي تتمتع بها الدراسات العلمية السابقة، إلا أن دراستنا تتميز عن تلك الدراسات من وجهة نظرنا بعدة جوانب. أولاً، فإن ربط موضوع البحث بين التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات يُعتبر من الدراسات المعمقة في هذا المجال.

ثانيًا، تكمن أهمية دراستنا في نتائج الدراسة التحليلية للإحصائيات الفعلية، حيث تسلط الضوء على العلاقة بين متغيرات التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات. هذا التحليل يعزز الفهم الشامل لهذه العلاقة ويُضيف قيمة جديدة للبحث، مما يساعد على تحديد العوامل المؤثرة ويُعزز من إمكانية تطوير استراتيجيات فعالة لتنويع الاقتصاد وتعزيز صادراته.

تتميز هذه الدراسة مقارنة بجميع الدراسات السابقة بأنها اعتمدت على ثلاث قطاعات رئيسية: الصناعة، الزراعة، والسياحة، لتوضيح مفهوم التنويع الاقتصادي وإبراز صادرات كل قطاع من عام 2000 إلى عام 2020.

في حين سعت الدراسات السابقة إلى إبراز أهمية متغير معين بشكل منفصل، حفزنا هذا الأمر للبحث في العلاقات بين هذه المتغيرات وتحليل طبيعة التفاعل بينها. ومن ثم، تسهم دراستنا في تحقيق مجموعة من أهداف الدراسات السابقة من خلال تقديم رؤية شاملة تتناول الترابط بين التنويع الاقتصادي وتنمية الصادرات في القطاعات المختلفة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للتنويع الإقتصادي

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

المبحث الثاني: إستراتيجيات ومحددات التنويع الاقتصادي وطرق قياسه

المبحث الثالث: نظريات التنويع الإقتصادي واليات تحقيقه

تمهيد الفصل:

يُعتبر موضوع التنويع الاقتصادي من القضايا الحيوية في الاقتصاديات النفطية التي تعتمد بشكل رئيسي على النفط في عملية التصدير وتمويل ميزانية الدولة. إذ إن التركيز على مورد واحد للتنمية قد يُعيق أو يُوقف مسار النمو، خاصة في ظل انخفاض أسعار النفط في الأسواق الدولية. إن اعتماد هذه الدول على مصدر اقتصادي واحد لم يكن خيارًا طوعيًا، بل كان نتيجة لامتلاكها ميزة نسبية في إنتاجه، بفضل الثروات الباطنية التي تمتلكها.

من خلال هذا الطرح، نجد أن ثراء هذه الدول يرتبط ارتباطًا وثيقًا بثرواتها الباطنية، مما يُعد نعمة في أوقات ارتفاع الأسعار في السوق العالمي، لكنه يتحول إلى نقمة عند انخفاضها، لعدم وجود بدائل اقتصادية. لذا، يُعد التفكير في تنويع هيكل الاقتصاد لهذه الدول ضرورة ملحة لضمان استدامة النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي

يلعب التنويع الاقتصادي دورًا حيويًا في تعزيز النمو الاقتصادي للدولة، حيث يُساهم في زيادة إنتاجية العوامل وتعزيز الاستثمار واستقرار عائدات التصدير. يتجلى ذلك بوضوح في البلدان الغنية بالموارد الطبيعية، والتي لا تزال تعتمد بشكل كبير على إيرادات إنتاج النفط. في هذا المبحث، سنستعرض أهم مفاهيم التنويع الاقتصادي، ونسلط الضوء على أهميته، أهدافه، وطرق قياسه.

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي

يمتاز التنويع الاقتصادي بمفاهيم متعددة تختلف باختلاف الأهداف المرجوة من تبنيه. فبعض الأفراد يربطون التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل، بينما يركز آخرون على تنويع الصادرات. للوصول إلى مفهوم شامل للتنويع الاقتصادي، سنتناول أهم التعريفات المتعلقة به والأهداف التي يُتوقع تحقيقها من خلال تطبيقه.

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي

يُعرَّف التنويع الاقتصادي بأنه توزيع الاستثمار على مختلف قطاعات الاقتصاد بهدف تقليل مخاطر الإفراط في الاعتماد على قطاع واحد أو عدد قليل من القطاعات. من منظور آخر، يُعتبر التنويع الاقتصادي وسيلة لتوسيع القاعدة الإنتاجية للدولة، مما يُسهم في تعزيز الاستدامة الاقتصادية وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الأسواق[1].

وعرفه (Le in Z HANG) على أن التنويع الاقتصادي يتحقق عندما يتم الانتقال إلى مرحلة تمتين القاعدة الصناعية والزراعية وخلق قاعدة إنتاجية، الذي يتضمن بشكل عام تقليل الاعتماد على المورد الوحيد وهذا يعني بناء اقتصاد محلي قوي يتجه نحو تحقيق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع[2]

يُعرَّف التنويع الاقتصادي بأنه استراتيجيات تهدف إلى زيادة تنوع الصادرات، وذلك من خلال تطوير السياسات التي تساهم في زيادة أنواع السلع في محفظة التصدير، مما يُتيح الوصول إلى عدد أكبر من الأسواق الخارجية.

---

[1]– موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5 ديسمبر 2016، الجزائر، ص.135

[2]- Le Yin Z HANG, Workshop On Economic Diversification, Teheran. UNFCCC. Islamic Republic of Iran. 18-19 October 2003, p07.

بالنسبة للدول النفطية، يتجلى التنويع الاقتصادي في تنويع مصادر الدخل وتقليل الاعتماد الكبير على النفط والغاز، من خلال تعزيز الاقتصاد غير النفطي وتطوير الصادرات والإيرادات غير النفطية[1] .

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية تحول هيكلي للاقتصاد، حيث ينتقل من هيكل اقتصادي يهيمن عليه القطاعات الأولية مثل الموارد الطبيعية والزراعة والتعدين، إلى هيكل يضم القطاعات الثانوية مثل الصناعات التحويلية والمصنعات، بالإضافة إلى القطاع الثالث الذي يشمل التجارة والسياحة. هذا التحول يعزز القدرة الاقتصادية ويؤدي إلى استدامة النمو[2].

عرفه (Johnes) بأنه في حين يربط البعض التنويع بالإنتاج ومصادر الدخل، يرتبط آخرون بتنويع الصادرات السلعية. إذ يُنظر إلى التنويع كإجراءات تهدف إلى تقليص الاعتماد على عدد محدود من السلع المصدرة التي تتعرض لتقلبات في الأسعار والأحجام، أو التي قد تواجه انخفاضًا في الطلب. هذا التوجه يساعد على تحقيق استقرار اقتصادي أكبر ويقلل من المخاطر المرتبطة بتقلبات السوق[3].

يُعرف التنويع الاقتصادي أيضًا بأنه عملية استغلال كافة موارد وطاقات الإنتاج المحلية، مما يضمن تحقيق تراكم في القدرات الذاتية القادرة على توليد موارد متجددة. كما يهدف إلى الوصول إلى مرحلة يتم فيها السيطرة على الإنتاج المحلي في السوق الداخلي، وفي مراحل متتالية، يتم تنويع الأنشطة الاقتصادية بشكل أكبر لتعزيز الاستدامة والنمو[4].

التنويع الاقتصادي هو استراتيجية تنموية تهدف إلى تقليل المخاطر الاقتصادية وزيادة القيمة المضافة ومستوى الدخل. يتم ذلك عبر توجيه الاقتصاد نحو قطاعات أو أسواق متنوعة أو جديدة بدلاً من الاعتماد على سوق أو

[1]– نوي نبيلة، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية – دراسة حالة الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الاقتصادي (02)، ص 35.

[2] -François Ngangoue, "Planification et Organisation la Diversification économique en Afrique Centrale", Revue Congolaise de gestion, N°21-22, 2016/1, p: 48.

[3]- Johnes. B. Encyclopedia of International Political Economy, Routledge. 2001, p360.

[4]– شارف نور الدين، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع الإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات 2المجلد 06، العدد 02 جامعة البليدة الجزائر 2018 ، ص: 37

قطاع أو منتج واحد. بعبارة أخرى، يمكن أن يشير التنويع الاقتصادي إلى تنويع مصادر الناتج المحلي الإجمالي، أو تنويع مصادر الإيرادات في الموازنة العامة، أو تنويع الأسواق التي يتم التعامل معها.[1]

في النهاية، يتضمن مفهوم التنويع السعي لتحقيق مصادر دخل أساسية متعددة، مما يعزز قدرة البلاد على التنافس في السوق العالمية. يتم ذلك من خلال تحسين القدرات الإنتاجية في قطاعات متنوعة، دون الحاجة لأن تتمتع هذه القطاعات بميزة نسبية عالية. يعتمد التنويع على ضرورة تحسين واقع عدد من هذه القطاعات تدريجيًا لتكون بدائل قادرة على استبدال المصدر الوحيد. لذا، ينطبق مفهوم التنويع بشكل خاص على البلدان التي تعتمد بشكل كبير على مصدر دخل واحد[2].

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي

للتنويع الاقتصادي أهمية كبيرة في تحقيق استقرار الموازنة العامة، مما يساعد في تحقيق الأهداف الموضوعة لذلك. يتم ذلك من خلال تفعيل عدة قطاعات إنتاجية على الأقل، بحيث تساوي نسبة مساهمتها نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الموازنة العامة والناتج المحلي الإجمالي والصادرات.

تتأثر أسعار المحروقات بعوامل اقتصادية وسياسية وطبيعية، حيث تُحدد في أسواق دولية مثل نيويورك ولندن، مما يشكل خطرًا على مداخيل الدول النفطية وموازناتها العامة، وتكمن أهمية التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

– ****حماية الاقتصاد من الصدمات الخارجية: ** يؤدي إلى التحرر من التركيز** تساهم عملية التنويع في تقليل المخاطر التي قد يتعرض لها الاقتصاد بشكل عام، حيث تقلل من الاعتماد على الأنشطة الاقتصادية التي قد تخضع لتقلبات دورية. من خلال زيادة نسبة مساهمة القطاعات الأخرى التي تتميز بفوائد الحجم وامتلاك روابط أمامية وخلفية مع القطاعات الصناعية في الناتج المحلي الإجمالي، يتم تعزيز التجارة الخارجية والداخلية، مما السلعي والاعتماد على سلة محدودة من الصادرات ومصدر واحد للدخل.

– ****تعزيز دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي:** ** تسعى العديد من دول العالم إلى زيادة فاعلية القطاع الخاص، حيث يُساهم هذا القطاع في توظيف المزيد من العمالة الوطنية ويملك القدرة على خلق قاعدة

[1] –بنين بغداد، بنين عبد الرحمان، السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، جامعة الشهيد حمة الخضر الوادي الجزائر، 2016، ص 79.

[2]– عاطف لاقي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 04، 2013، ص.07

اقتصادية واسعة تساهم في تنويع مصادر الثروة الوطنية. وقد أدركت هذه الدول الدور الحيوي الذي يلعبه القطاع الخاص في تحريك عجلة التنمية الاقتصادية، لذا تعمل جاهدة على إزالة القيود المفروضة عليه وتوفير التحفيزات اللازمة لدعمه.

– **تنمية القطاعات خارج قطاع المحروقات ** يؤدي التركيز الاقتصادي على قطاع واحد إلى تقليل مساهمة باقي القطاعات في إجمالي الناتج المحلي، وهو ما يلاحظ في الدول النفطية التي تعتمد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. هذا الاعتماد يحد من مساهمة القطاعات الحيوية الأخرى مثل الصناعة والسياحة والزراعة. ومع ذلك، إذا انخفضت أسعار النفط، فقد ينعكس ذلك إيجابًا على القطاعات غير النفطية، مما يزيد من مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي نتيجة لتراجع أسعار النقل والمواد الخام، مما يؤدي إلى خفض تكلفة الإنتاج[1].

– **تقليل المخاطر الإستثمارية: ** جوهر فكرة التنويع الاقتصادي يكمن في عدم وضع جميع الاستثمارات في سلة واحدة، مما يعني أنه كلما زاد الاستثمار في عدة قطاعات، انخفضت المخاطر الاستثمارية. يساهم التنويع الاقتصادي في زيادة معدلات النمو الاقتصادي من خلال توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر. إذ إن توزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية يقلل من المخاطر الاستثمارية الناتجة عن الاعتماد على قطاع واحد، مما يعزز الاستقرار والقدرة على مواجهة التحديات.

– **تحسين وضمان استمرار وتيرة التنمية: ** يتم ذلك من خلال تطوير قطاعات متعددة ومتنوعة كمصادر للدخل والنقد الأجنبي ولعائدات الميزانية العامة، مما يُسهم في رفع القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي. يشمل ذلك تشجيع الاستثمار في هذه القطاعات، مما يساعد على تحقيق تنمية مستدامة تعزز من استقرار الاقتصاد وتوسع فرص العمل[2].

[1]– غالب فاتح وآخرون، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة ماليزيا واندونيسيا والمكسيك"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة – الجزائر، 2017، ص: 84

[2] –بن جلول خالد وآخرون، استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر (2000 2016)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 03 ، العدد 02، 2020، ص 55

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي

- تتجلى أهم أهداف التنويع الاقتصادي في النقاط التالية:

-تحويل الاقتصاد: الانتقال من الاعتماد على مصدر واحد للدخل إلى مصادر متعددة، موزعة على قطاعات الزراعة والصناعة والصناعات التحويلية وقطاع الخدمات.

-تحسين الأداء الاقتصادي: السعي لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات.

-خلق فرص عمل: توفير المزيد من فرص العمل والمساهمة في التخفيف من نسبة الفقر البلاد.

-تحسين وضمان التنمية المستدامة: تطوير قطاعات متعددة كموارد للدخل والنقد الأجنبي وعائدات الميزانية العامة، مع رفع قيمتها المضافة في الناتج المحلي الإجمالي وتشجيع الاستثمار فيها.

-تحقيق الاكتفاء الذاتي: تعزيز الإنتاج المحلي من السلع والخدمات، وزيادة الصادرات، وتقليل الاعتماد على الواردات، مما يسهم في توفير فرص العمل وتحسين مستوى معيشة الأفراد.

-تمكين القطاع الخاص: تعزيز دور القطاع الخاص في العملية الاقتصادية، مما يقلل من الاعتماد على الدولة والسلطات العامة.

-توزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة: مثل الزراعة والصناعة، مما يعزز الاستقرار الاقتصادي ويقلل المخاطر المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد[1].

- تمييز أهداف التنويع الاقتصادي حسب الأفق الزمني:

- على **المدى القصير**: قد يكون الهدف هو التوسع وتعزيز عائدات القطاع الرئيسي مثل البترول، مما يؤدي إلى زيادة نصيب هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي والعائدات التصديرية.

[1]- سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. 16, N°: 01 (2022)،ص5

– أما على **المدى الطويل**: فالهدف المنشود هو استخدام العوائد المكتسبة من القطاع الرئيسي لإحداث تنمية اقتصادية مرتكزة على التنويع، والتوجه نحو الاستثمار في قطاعات أخرى. وبالتالي، يمكن أن يُعتبر القطاع الرئيسي، مثل النفط، وسيلة لإحداث التنوع الاقتصادي بدلاً من الاعتماد عليه كمصدر وحيد للدخل[1].

المطلب الثاني: خصائص ودوافع التنويع الاقتصادي

التنويع الاقتصادي هو استراتيجية تستخدمها الدول أو الشركات لتحسين استدامة النمو وتخفيف المخاطر المرتبطة بالاعتماد على مصدر واحد أو عدد قليل من المصادر. إليك بعض الخصائص والدوافع الرئيسية للتنويع الاقتصادي:

الفرع الأول: دوافع التنويع الاقتصادي

يمكن سرد أهم الدوافع الأساسية لسياسة التنويع الاقتصادي كما يلي:

1–تقليل المخاطر الاستثمارية: يسهم التنويع الاقتصادي في تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توسيع فرص الاستثمار وتقليل المخاطر المرتبطة بها. فبتوزيع الاستثمارات على مجموعة متنوعة من الأنشطة الاقتصادية، يتم تقليل المخاطر الناتجة عن تركيز تلك الاستثمارات في عدد محدود من المجالات.

2-**تقليل المخاطر الناتجة عن انخفاض حصيلة الصادرات:** تعتمد بعض الدول ذات الاقتصاد غير المتنوع على تصدير منتج واحد أو عدد قليل من المنتجات، مما يعرضها لخطر انخفاض عوائد الصادرات عند تراجع أسعار هذه المنتجات.

3–**تقليل التذبذب في مستويات الناتج المحلي الإجمالي:** يؤدي ضعف التنويع الاقتصادي الناتج عن تركيز الإنتاج في عدد محدود من المنتجات إلى تذبذب كبير في مستويات الناتج المحلي الإجمالي. ويمكن التغلب على هذه المشكلة من خلال تبني سياسة التنويع الاقتصادي.

[1] – أحلام منصور، اسيا بن عمر، القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي و أداة للتنمية دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، 2017، ص 77

4-**زيادة إنتاجية رأس المال:** يسهم التنويع الاقتصادي في تعزيز إنتاجية العمل ورأس المال البشري، مما يؤدي إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي.

5-**توطيد العلاقات التشابكية بين القطاعات الإنتاجية:** يسهم التنويع الاقتصادي، الناتج عن زيادة عدد القطاعات الإنتاجية، في تعزيز العلاقات التشابكية بينها. وهذا يؤدي إلى تأثيرات خارجية إيجابية على الإنتاج، تنعكس بدورها على النمو الاقتصادي.[1]

يمكن تلخيص الدوافع التي تستدعي توجه الدولة نحو تنويع اقتصادها كما يلي:

- **التقلبات المستمرة في أسعار المواد الأولية: ** تشكل هذه التقلبات تحديًا كبيرًا للدول ذات الاقتصاديات الأحادية.

- **تذبذب دخل الدولة: ** يؤثر تذبذب الدخل على الميزانية العامة ويعكس تأثيره على الإنفاق العام.

- **تفاوت نمط التنمية: ** يعاني الاقتصاد من تفاوت في وتيرة التنمية الأفقية والعمودية.

- **النفاد التدريجي للموارد: ** تعتبر الموارد الأولية طاقات غير متجددة وقابلة للزوال في المستقبل.

- **الاعتماد المتزايد على الاستيراد: ** يتزايد الاعتماد على الخارج لاستيراد السلع الإنتاجية والاستهلاكية.

الفرع الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي

هناك مجموعة من الخصائص التي يتميز بها التنويع الاقتصادي، نذكر منها ما يلي:

1- التنويع الاقتصادي تحرر من الاعتماد على سلعة واحدة رئيسية: يعتبر الاعتماد على إنتاج وتصدير سلعة واحدة كمصدر رئيسي للدخل خطرًا يهدد التنمية الاقتصادية، خاصة إذا كان هذا الاقتصاد يعتمد بشكل أساسي على المواد الخام الأولية، التي غالبًا ما تتوفر لها بدائل، أو يكون نضوبها محدودًا، أو تتعرض أسعارها لعوامل تقلب مستمرة. لذا، فإن التنويع الاقتصادي يعكس أهمية التحرر من الاعتماد على سلعة واحدة.

[1] -بختاوي امال، سياسة التنويع الاقتصادي في المغرب، مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة: المجلد (03) العدد (03) 2020،ص5

2-التنويع الاقتصادي عملية تراكمية لزيادة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج والإنتاجية: التنويع هو عملية تهدف إلى تحقيق توازن في الهيكل الاقتصادي من خلال تعزيز النسبة المئوية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي والدخل الوطني. يسهم ذلك في زيادة الإنتاج من حيث الكمية والنوعية، مما يساعد على الوصول إلى مرحلة التراكم وتحقيق الاكتفاء الذاتي. بالإضافة إلى ذلك، يؤدي التنويع الاقتصادي إلى زيادة إنتاجية العمل، سواء في القطاعات الفرعية أو على المستوى الوطني العام. في سياق التنويع، يتم تعزيز الاقتصاد بالأجهزة والآلات، وتتطور مجموعة متنوعة من الفروع والأنشطة المتصلة، مما يؤدي إلى كسر الهيمنة الاقتصادية الأحادية.

3- التنويع الاقتصادي توسيع لجهود التنمية المستدامة: التنويع الاقتصادي هو عملية تهدف إلى تحقيق استقرار يعزز دور القطاع الخاص مع الحفاظ على مساهمة القطاع العام في دعم التنمية. يرى البعض أن تنويع مصادر الدخل وعدم الاعتماد على مورد اقتصادي واحد يمثل توجهًا استراتيجيًا نحو تحقيق تنمية مستدامة تمتلك مقومات البقاء والنمو المستمر. هناك ارتباط وثيق بين التنويع الاقتصادي والاستدامة، حيث يشكل كلاهما عنصرين أساسيين في بناء اقتصاد مستدام. يسهم التنويع في تقليل التذبذبات الاقتصادية وزيادة فعالية الأنشطة الاقتصادية للدولة.

من منظور التنمية المستدامة، يُعتبر التنويع الاقتصادي ضمانًا للاستقرار الاقتصادي على المدى الطويل، إذ يتضمن توسيع نطاق الأنشطة الاقتصادية من خلال إنتاج وتوزيع السلع والخدمات. هذا لا يعني فقط زيادة المخرجات، بل يعزز أيضًا استقرار الاقتصاد من خلال تنويع قاعدته الاقتصادية. كما يسعى التنويع إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل تلبية احتياجات الفقراء، وفتح مجالات متنوعة للنشاط الاقتصادي بعيدًا عن استغلال مورد واحد من الموارد الطبيعية المهددة بالزوال. إضافة إلى ذلك، يؤسس التنويع لاقتصاد قائم على الوفرة ويضمن العدالة بين الأجيال[1].

[1]- بلعما أسماء، دور السياسة الضريبية في تحقيق التنويع الاقتصادي في الجزائر، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه طور ثالث شعبة علوم اقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة أحمد دراية – أدرار – الجزائر2018/2017، ص19.

المطلب الثالث: مبررات التنويع الاقتصادي

تواجه البيئة الاقتصادية العالمية في البلدان النفطية تحديات كبيرة، أبرزها الانخفاض الحاد في أسعار النفط والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية لتمويل نفقاتها. في هذا السياق، يمكن تسليط الضوء على أهم مبررات التنويع الاقتصادي، والتي تشمل:

1- يُساهم التنويع الاقتصادي في تحقيق مزايا متعددة من خلال تقليل الاعتماد على مورد واحد لتمويل النفقات العامة للدولة، مما يقلل من المخاطر التي يواجهها الهيكل الإنتاجي. فعندما يكون أداء الاقتصاد الوطني مرتبطًا بمورد اقتصادي معين، سواء كان سلعة استخراجية مثل النفط أو الغاز، أو سلعة زراعية مثل البن أو الأرز، فإن أي انخفاض في أسعار هذه السلع قد يؤدي إلى حدوث مخاطر متعددة تؤثر سلبًا على الهيكل الإنتاجي.

2- يساهم التنويع في القطاعات الاقتصادية في تنويع مصادر الدخل، مما يساعد على التخلص من ظاهرة "المرض الهولندي" التي تعاني منها العديد من البلدان النفطية. فعندما تزداد صادرات النفط، ترتفع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية، مما يؤدي إلى زيادة أسعار السلع المحلية ويخفض قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية. هذا يؤدي بدوره إلى انخفاض الطلب على السلع المحلية وزيادة الطلب على السلع الأجنبية. أما عندما تتنوع الصادرات، فإن ذلك يُسهم في تعزيز القدرة التنافسية للسلع المحلية.

3- يؤدي التنويع الاقتصادي إلى تقليص المخاطر المرتبطة بانخفاض الصادرات للبلدان التي تعتمد على مورد واحد، والتي تفتقر إلى درجة كافية من التنوع الاقتصادي. عند انخفاض أسعار المنتجات المصدرة، تنخفض عوائد النقد الأجنبي، مما يحد من قدرة الدولة على تمويل الواردات أو دعم عملية التنمية الاقتصادية. بالتالي، يسهم التنويع في تعزيز استقرار الاقتصاد وتقليل الاعتماد على مصدر واحد للدخل.

4- يساهم التنويع في القطاعات الاقتصادية في تقليل خطر الانكشاف الاقتصادي الناتج عن الاعتماد على سلعة تصديرية واحدة. بدلاً من ذلك، يتيح الاعتماد على قاعدة تصديرية متنوعة أن تلعب دورًا مهمًا في تحقيق عائدات كبيرة، مما يعزز استقرار الاقتصاد ويخفف من تأثير التقلبات في الأسواق العالمية.

5- يُعزز التنويع الاقتصادي من استقرار القطاع التجاري الخارجي فيما يتعلق بالواردات، حيث إن الدول النفطية غالبًا ما تستورد كل شيء باستثناء النفط. هذا الاعتماد يعرضها لمخاطر عديدة، مثل إلغاء بعض الواردات

الضرورية في حال حدوث خلافات سياسية مع الدول المصدرة للسلع والخدمات. التنويع يساعد على تقليل هذه المخاطر ويعزز مرونة الاقتصاد.

6- يُساهم التنويع الاقتصادي بشكل كبير في استيعاب رأس المال البشري وزيادة إنتاجيته، بعكس قطاع الاستخراج النفطي الذي يعتمد بشكل رئيسي على الاستثمارات الرأسمالية الكبيرة. التنويع يعزز من تطوير المهارات والقدرات البشرية، مما يؤدي إلى تحسين الأداء والإنتاجية في مختلف القطاعات الاقتصادية[1]

المطلب الرابع: انماط التنويع الاقتصادي

إلى تقليل الاعتماد يمكننا تصنيف التنويع وفقًا للمستوى الكلي، المتمثل في الأقاليم أو المناطق. يُعرف التنويع وفقًا لمجال التطبيق بأنه يشير عادةً إلى الصادرات، وهو يشمل السياسات التي تهدف على عدد محدود من السلع التصديرية التي قد تتعرض لتقلبات الأسعار والحجم. يمكن أن يتخذ التنويع عدة أنماط، ومن أهمها:

1- التنويع الأفقي: يشير إلى البحث عن فرص تصديرية جديدة لمنتجات مبتكرة ضمن نفس القطاع، مثل التعدين والطاقة والزراعة. يتم قياس هذا النوع من التنويع باستخدام مؤشر التركيز، الذي يعكس توزيع حصص الصادرات في المزيج التصديري، مما يساعد على تقييم مدى تنوع المنتجات المصدرة والحد من الاعتماد على منتجات معينة.

2- التنويع العمودي (الرأسي): يتطلب هذا النوع من التنويع إضافة مزيد من مراحل تجهيز المدخلات المحلية أو المستوردة، مما يعزز الروابط الخلفية والأمامية في الاقتصاد. يتحول الناتج من مرحلة معينة إلى مدخل لنشاط آخر، مما يسهم في رفع القيمة المضافة المنتجة محليًا. ينطوي التنويع الرأسي على الانتقال من قطاع إلى آخر، مثل التحول من القطاعات الأولية إلى القطاعات الثانوية أو الثالثة. يتم قياسه من خلال فحص الروابط الخلفية والأمامية مع القطاعات الزراعية وغيرها، مما يساعد في تقييم مدى تداخل الأنشطة الاقتصادية.

3- التنويع الجانبي: يُعرف أيضًا بالتنويع القطري أو التجميعي، ويتضمن الانتقال من القطاعات الأولية إلى القطاعات الثانوية والثالثة. يعبر هذا النوع من التنويع عن انتقال المؤسسة من صناعتها الحالية إلى صناعات أخرى غير مرتبطة بسلسلة القيمة أو شرائح العملاء. قد تكون المنتجات الجديدة ذات ارتباط تكنولوجي أو

[1] – بن جلول، التنويع القطاعي واثره على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للدول : الجزائر، الإمارات والسعودية خلال الفترة 1996-2016 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د شعبة العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة أحمد دراية أدرار ،2017/2016 ،ص17

تجاري محدود مع خط الإنتاج الفعلي للمؤسسة، مما يسمح لها بتوسيع نطاق نشاطها ودخول أسواق جديدة بشكل مستقل عن نشاطها الأساسي

4-التنويع الشامل: يتم من خلال تنويع الصادرات التي ترتبط تكنولوجيًا، مثل الانتقال من تصدير شاشات التلفزيون إلى تصدير الهواتف والكمبيوترات. هذه المنتجات تمثل مركبات ذات صلة تكنولوجية، مما يسمح للدولة أو المؤسسة بتعزيز قدراتها التنافسية في الأسواق العالمية من خلال استغلال المعرفة والتكنولوجيا المشتركة بين هذه السلع. يساعد هذا النوع من التنويع على تحسين الكفاءة وزيادة القيمة المضافة، مما يعزز النمو الاقتصادي المستدام.

5-التنويع الجغرافي: يتضمن البحث عن أسواق جديدة في مناطق جغرافية مختلفة مع الحفاظ على الأسواق التقليدية. يهدف هذا النوع من التنويع إلى تقليل المخاطر المرتبطة بالمشكلات الجيوسياسية مثل الاستقرار الأمني أو الحروب. يمكن أن يكون التنويع محليًا أو دوليًا، حسب الأسواق المستهدفة[1].

يوجد أشكال مختلفة للتنويع إلا أن معظم جهود التنويع الاقتصادي، تركز على تنويع القاعدة الإنتاجية وتنويع التجارة الخارجية.

[1]- منصوري حاج موسى، بوشرى عبد الغني، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي : تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد7، 2018،ص4

المبحث الثاني: إستراتيجيات ومحددات التنويع الاقتصادي وطرق قياسه

تتضمن استراتيجيات التنويع بشكل رئيسي توسيع نطاق أنشطة المؤسسات الاقتصادية أو دخولها مجالات جديدة من خلال تقديم منتجات أو خدمات مبتكرة ولفهم مدى فعالية الإستراتيجيات المعتمدة. هناك عدة طرق لتقييم وقياس درجة التنويع، كما يتأثر تنويع الاقتصاد بعدد من المحددات التي قد تعزز أو تعيق هذه العملية.

المطلب الأول: مجالات التنويع الاقتصادي

يمكن أن يتم التنويع الاقتصادي عبر عدة مجالات، حسب طبيعة الاقتصاد والموارد المتاحة. إليك بعض المجالات الرئيسية للتنويع الاقتصادي:

الفرع الأول: أنواع مجالات التنويع الاقتصادي

يمكن تصنيف مجالات التنويع الاقتصادي إلى عدة أنواع، كل منها يهدف إلى تحقيق أهداف محددة. إليك أهم أنواع مجالات التنويع الاقتصادي:

أولا: تنويع القاعدة الإنتاجية: ويعتبر أهم مدخل لبناء التنويع الاقتصادي وينقسم هذا إلى:

1- تنويع الإنتاج على مستوى الوحدة الإنتاجية (المؤسسة الاقتصادية): يحدث تنويع الإنتاج عندما تقرر المؤسسة إنتاج سلعة جديدة دون التوقف عن إنتاج منتجاتها السابقة، مما يؤدي إلى تنويع نطاق إنتاجها. تتبع المؤسسات هذه السياسة بهدف توزيع المخاطر، أو لتعويض التقلبات الموسمية في الطلب على بعض المنتجات، أو بسبب وجود فائض في المعدات وطاقات الإنتاج. كما قد تكون هناك رغبة في تحقيق معدل نمو أعلى أو زيادة الأرباح في سوق تتسم بتناقص الطلب أو بتوقع ذلك. بالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يكون التنويع نتيجة للاستغلال الكامل للتجديدات التي أجرتها المؤسسة على معداتها.

إن تنويع الإنتاج يتناقض مع مبدأ التخصص والتركيز، الذي يحقق وفورات التخصص واقتصاديات الحجم الكبير. ومع ذلك، يمكن أن يؤدي تنويع الإنتاج إلى فوائد إيجابية عديدة، مثل الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، تخفيض النفقات، وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلبات الطلب. في هذا السياق، يمكن التمييز بين نوعين من تنويع الإنتاج:

****التنويع الأفقي****: الذي يعني توسيع إنتاج السلع الأساسية وزيادة عددها.

التنويع العمودي: الذي يشير إلى الانتقال إلى مراحل المواد المصنعة ونصف المصنعة، مما يسهم في تحقيق اقتصاديات العمليات المتصلة.

2- تنويع الإنتاج على مستوى الاقتصاد الكلي: يحدث تنويع الإنتاج على المستوى الكلي عندما يتم تحقيق توازن في المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية المختلفة في توليد الناتج الوطني. تشمل هذه القطاعات الزراعة، والصناعة الاستخراجية، والصناعة التحويلية، والخدمات. يتضح أن تنويع الإنتاج يجب أن يركز بشكل خاص على زيادة الوزن النسبي لقطاع الصناعة في النشاط الاقتصادي ككل، نظرًا لدوره المحوري في التحولات الهيكلية للاقتصاد. يعتبر القطاع الصناعي ركيزة أساسية تعزز التوسع والتداخل المتزايد بين مختلف الأنشطة الاقتصادية. ومن أبرز الاستراتيجيات المستخدمة لتعزيز دور القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني.

ثانيا: تنويع مجالات التجارة الخارجية: يرتبط تنويع التجارة الخارجية ارتباطًا وثيقًا بتحليل الهيكل السلعي لكل من الاستيراد والصادرات. من خلال دراسة التنوع السلعي، يمكن تقييم الاعتماد على تصدير سلعة واحدة عبر قياس نسبتها إلى إجمالي الصادرات، بالإضافة إلى معرفة ما إذا كانت هذه السلعة أولية أم مصنعة. يعكس الاعتماد الشديد على سلعة واحدة تأثيرًا مباشرًا على استدامة التنمية الاقتصادية، لذا يُعتبر تنويع هيكل الصادرات الحل الأمثل لاستمراريتها. ويعني تنويع الصادرات توسيع أصنافها، وليس فقط تزويد الأسواق بالخامات الأولية.

الفرع الثاني: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي

اولا :إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات: تعتبر هذه الاستراتيجية تصنيعًا ذا توجه داخلي تهدف الدولة من خلالها إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليل الاعتماد على السوق الدولية ذات الأسعار غير المواتية. تتمثل هذه الاستراتيجية في إقامة صناعات تحويلية تلبي احتياجات السوق المحلية بدلاً من السلع المستوردة. لذلك، تسعى سياسة الإحلال إلى تقليل أو منع واردات بعض المنتجات الصناعية، حيث تمثل الصناعات الاستهلاكية الأساسية المرحلة الأولى لتطبيق هذه الاستراتيجية. ومن ثم، يقع على عاتق الدولة مسؤولية توفير حماية كافية لهذه الصناعات لمنع منافستها من المنتجات الأجنبية.

ثانيا: إستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات:

يمكن أيضًا تسمية هذه الاستراتيجية بـ "استراتيجية توجيه التنمية الصناعية نحو الخارج"، حيث تعتمد على إنشاء صناعات معينة تتوفر لديها فرص لتصدير كل أو جزء من إنتاجها. وقد اعتمدت الدول التي لم تحقق نجاحًا في استراتيجية إحلال الواردات هذه النهج. يُشير الانخفاض في معدل النمو الاقتصادي في تلك الدول إلى ضرورة تعديل جذري لاستراتيجية إحلال الواردات، مما دفعها إلى التركيز على التصدير دون تفضيل التصدير على الإنتاج المحلي كبديل لإحلال الواردات. وبالتالي، فإن الحوافز المقدمة للصناعة من أجل التصدير تشبه تلك التي تُمنح للصناعات الموجهة نحو الاستهلاك المحلي. على الرغم من أن كلا الاستراتيجيتين تعتبران بديلتين لبعضهما، إلا أن ذلك ليس بشكل مطلق. يدعو الاتجاه الأول إلى أهمية التوجه نحو التصنيع عبر إحدى الاستراتيجيتين، وخاصة الثانية، حيث إن التصنيع الذي يشجع على التصدير يُحفز على التجديد والابتكار المستدام في الصناعة.

المطلب الثاني: محددات التنويع الإقتصادي

تتعدد محددات التنويع الاقتصادي، وتشمل العوامل الاقتصادية، السياسية، والاجتماعية، بالإضافة إلى الموارد المتاحة والبيئة الاستثمارية. كل هذه العناصر تساهم في تحديد قدرة دولة ما أو منطقة معينة على تحقيق تنويع فعّال ومستدام. وتتمثل في مايلي:

1- الحكومة: هي النشاط الذي تمارسه الإدارة، ويتعلق بالقرارات التي تحدد التوقعات، تمنح السلطة، أو تتحقق من الأداء. تتكون هذه القرارات من عملية مستقلة أو من جزء معين من عمليات الإدارة أو القيادة. توفر الحكومة الجديدة دعماً لزيادة التنوع الاقتصادي.

2- القطاع الخاص: يلعب القطاع الخاص دوراً حيوياً في التنوع الاقتصادي من خلال استغلال الإمكانيات المادية والبشرية. ومع ذلك، يواجه هذا القطاع تحديات عديدة، مما يتطلب من الحكومات إيجاد سبل لتعزيز روح المبادرة عبر وضع سياسات تشجع على الاستثمار المحلي والأجنبي، وتوفير مناخ مناسب وتذليل العقبات أمام للمستثمرين.[1]

[1] -علالي الزهراء، نبو مجيد ، استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة. مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية المجلد 04 العدد 01 (2022) ص4.

3- الاقتصاد الغير رسمي او السوق الموازي: حظيت ظاهرة الاقتصاد غير الرسمي باهتمام كبير في النقاشات الإقليمية والدولية منذ مؤتمر العمل الدولي عام 2002، حيث أصبح محوراً أساسياً في الاجتماعات التالية، مثل الاجتماع الإقليمي الأفريقي الحادي عشر في 2007 وورشة العمل المشتركة بين الاتحاد الأفريقي ومنظمة العمل الدولية في 2008. سلط منتدى التشغيل العربي في 2009 الضوء على النمو السريع لهذا الاقتصاد وتحديات التعامل معه، خاصة فيما يتعلق بحقوق العمال. وفي 2010، كان الاقتصاد غير الرسمي محور مناقشات مؤتمر العمل الدولي. حديثاً، احتلت القضية مكانة بارزة في البرنامج الإنمائي العالمي 2015، حيث أكدت الحاجة إلى سياسات متكاملة لنقل الوحدات الاقتصادية إلى القطاع الرسمي. يشير مفهوم الاقتصاد غير الرسمي إلى وحدات اقتصادية تمارس أنشطة مشروعة لكنها لا تلتزم بالإجراءات الرسمية التي وضعتها الدولة[1].

4- النطاق الدولي: يعد النطاق الدولي محدداً مهماً للدول التي تسعى لتنويع اقتصاداتها، سواء بشكل فردي أو من خلال التكتلات الاقتصادية. يمكن للاقتصادات الكبرى أن تلعب دوراً محورياً كشركاء للدول الراغبة في هذا التنويع. إذ يمكن أن تتبنى هذه الشركات مجموعة من الاستراتيجيات، مثل إنشاء مشاريع تجارية مشتركة، وإبرام اتفاقات استثمار وتجارية، ونقل التكنولوجيا، وبناء القدرات لتحسين بيئة الأعمال. إن دورها في توسيع الأسواق للمنتجات الجديدة يعتبر ذا أهمية خاصة لتعزيز التنوع الاقتصادي في هذه الدول، لكن التحديات المتعلقة بالوصول إلى أسواق جديدة وفتح فرص تجارية دولية تبقى معقدة[2].

5- رقمنة الاقتصاد: أصبح الاقتصاد في العديد من دول العالم يعتمد على المعلومات، حيث يتحول إلى اقتصاد غير ملموس يتمثل بشكل رئيسي في البيع والشراء عبر الإنترنت باستخدام وسائل الدفع الإلكترونية. تتيح هذه الرقمنة تقديم الخدمات بطريقة أسرع وأكثر فعالية، مما يوفر الوقت ويسرع من إجراءات المعاملات. وقد زاد انتشار مفهوم الحكومة الإلكترونية، الذي يعبر عن قدرة القطاعات الحكومية على تقديم خدماتها عبر الإنترنت بسرعة ودقة، مع تقليل التكاليف والجهود من خلال منصة واحدة

6- المحددات التاريخية والثقافية: يحدد الإرث الحضاري اتجاه التنويع في أي مجتمع من خلال تعزيز الصناعات التقليدية التي تمتد جذورها إلى العصور الحديثة. من جهة أخرى، تلعب الآثار التاريخية والعناصر الأخرى المكونة

[1] -ماجد ابوالنجا الشرقاوي، نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 529-530 الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع القاهرة، مصر، 2018، ص: 27-28

[2]- قرومي حميد بن ناصر محمد: ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل الهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، العدد 11،جامعة البويرة، الجزائر، 2017، ص 272

للموروث الثقافي دوراً مهماً في جذب السياح والمستكشفين، مما يسهم في تنشيط الحركة السياحية ودعم الاقتصاد الوطني. في السنوات الأخيرة، برز مفهوم الاقتصاد الإبداعي، الذي يشمل الفنون المسرحية، والنشر، والتصميمات الغرافية، حيث يتجلى تلاقي الثقافة مع التجارة والتكنولوجيا والموارد الطبيعية[1].

7- الموارد الطبيعية: تعتبر الموارد الطبيعية من العوامل الأساسية في عملية الإنتاج، وتشكل متطلباً ضرورياً للدول التي تسعى لتنويع اقتصادها. بينما يؤدي نقص هذه الموارد إلى تبعية خارجية في الحصول على المواد اللازمة للتصنيع والغذاء، مثل نقص الأراضي الصالحة للزراعة أو المياه. تنقسم الموارد الطبيعية إلى موارد قابلة للنفاذ وأخرى متجددة، مما يستدعي ضرورة إدارة هذه الموارد والحفاظ عليها وتثمينها، خاصة في سياق التنمية المستدامة [2].

8- درجة استقرار السياسات الإقتصادية الكلية المطبقة: تسهم درجة استقرار السياسات الاقتصادية الكلية في تعزيز التنويع الاقتصادي، حيث يؤدي انخفاض معدلات التضخم إلى نمو قطاعات إنتاجية جديدة تلبي احتياجات الأسواق المحلية والخارجية. كما تلعب سياسات سعر الصرف دوراً مهماً في تحديد مستوى التنويع، مما يؤثر بشكل مباشر على القدرة التنافسية للدولة في الأسواق العالمية.

9- الإدارة الحكومية الرشيدة: تعتبر الإدارة الحكومية الرشيدة شرطاً أساسياً لبناء بيئة ملائمة للتنويع الاقتصادي، من خلال تصميم وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتطوير القطاعات الحديثة. يسمح ذلك لهذه القطاعات بالإزدهار والمساهمة بشكل أكبر في الاقتصاد الوطني. كما تلعب الحكومة دوراً مهماً في وضع إطار تنظيمي يدعم النشاط الاقتصادي، من خلال تحسين الإجراءات التنظيمية الخاصة بالتجارة الخارجية، مما يسهم في تسهيل عمليات الاستيراد والتصدير[3].

[1]- وسيلة شابو، دور التراث الثقافي غير المادي في تعزيز التنمية المستدامة"، مجلة القانون الدولي والتنمية، الجزء 6 العدد 1، الجزائر، 2017ص5

[2] -بايزيد كمال، التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر، أطروحة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، علوم تسيير جامعة الجزائر 3، ص70.

[3] -خالد هاشم عبد الحميد، التنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات، المجلد التاسع عشر، العدد الأول ، يناير 2018، ص6.

المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الإقتصادي وطرق قياسه

تهدف مؤشرات التنويع الاقتصادي إلى قياس مدى قدرة الاقتصاد على تقليل اعتماده على مصدر واحد للدخل، مما يعزز الاستدامة، ويقلل من المخاطر الاقتصادية. من خلال استكشاف هذه المؤشرات، يمكن للدول أن تتعمق في استراتيجيات تطوير القطاعات المختلفة لتحقيق النمو الشامل وتعددت هاته المؤشرات أو المعايير نظرا لاختلاف أبعاده ويمكن أن نجمل أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: مؤشرات التنويع الإقتصادي

1- **معدل ودرجة التغير الهيكلي**: يشير معدل ودرجة التغير الهيكلي إلى النسبة المئوية لإسهام القطاعات المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي، بالإضافة إلى الزيادة أو النقص في إسهام هذه القطاعات على مر الزمن. من المفيد أيضاً قياس معدلات النمو الحقيقية للناتج المحلي الإجمالي حسب القطاع عند توفر البيانات اللازمة.

2- **درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي وعلاقتها بعدم استقرار سعر النفط**: تعكس درجة عدم استقرار الناتج المحلي الإجمالي علاقتها بعدم استقرار سعر النفط، حيث يُفترض أن التنويع يساعد في تقليل هذا عدم الاستقرار مع مرور الزمن.

3- **تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من مجموع ايرادات الحكومة**: يُظهر تطور إيرادات النفط والغاز كنسبة من إجمالي إيرادات الحكومة أهمية تقليل الاعتماد على إيرادات النفط، ويُعتبر اتساع قاعدة الإيرادات غير النفطية على مر الزمن مؤشراً مهماً على نجاح تطوير مصادر جديدة للإيرادات.

4- **نسبة الصادرات غير النفطية إلى مجموع الصادرات**: تعكس هذه النسبة مدى التنويع الاقتصادي، حيث يدل ارتفاعها على زيادة في التنويع. ومع ذلك، يجب توخي الحذر، فالتغيرات القصيرة الأجل في هذا المقياس قد تكون مضللة، حيث يمكن أن تعزى إلى تقلبات أسعار النفط وصادراته.

5- **تطور إجمالي العمالة حسب القطاع**: يُظهر تطور إجمالي العمالة حسب القطاع أهمية هذا المقياس في عكس وتعزيز التغيرات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الإجمالي. إذ يعكس كيفية توزيع العمالة عبر مختلف القطاعات ويؤشر إلى التحولات الاقتصادية والاحتياجات المتغيرة للسوق.

6- زيادة نشاط القطاعين العام والخاص: تؤدي إلى تغيير الإسهام النسبي لكل منهما في الناتج المحلي الإجمالي. فعندما يتوسع كلا القطاعين، يمكن أن يرتفع إسهام القطاع الخاص بشكل ملحوظ، مما يعكس تنوع الاقتصاد وتحسين القدرة التنافسية. مشاركته في النمو الاقتصادي الإجمالي[1].

الفرع الثاني: قياس درجة التنويع الإقتصادي

تُظهر المؤشرات السابقة مستوى التنويع الاقتصادي في الدولة، لكنها لا تعطي درجة دقيقة لهذا التنويع بسبب تباين المؤشرات المستخدمة. لإجراء مقارنات فعّالة بين الدول أو بين فترات زمنية مختلفة داخل نفس الدولة، من الضروري الاعتماد على مؤشر موحد يقيس مدى التنويع الاقتصادي، حيث يتم قياس التنويع باستخدام عدة مؤشرات إحصائية تختلف في كفاءتها وملاءمتها لأغراض القياس. نذكر منها[2]:

1-يُعتبر مؤشر هيرفندال – هيرشمان (Herfindahl-Hirschman Index) من أبرز المؤشرات لقياس درجة التنويع الاقتصادي، حيث تتراوح قيمته بين الصفر (0) والواحد (1). يشير اقتراب المؤشر من الصفر إلى زيادة التنوع الاقتصادي، بينما يدل اقترابه من الواحد على تركز اقتصادي وانخفاض التنوع. يُحسب هذا المؤشر من خلال العلاقة لتالية:[3]

$$H.H = \frac{\sqrt{\sum_{i=1}^{n}(^{x_i}/_{X})^2 - \sqrt{^{1}/_{N}}}}{1 - \sqrt{^{1}/_{N}}}$$

$H.H$: مؤشر هيرفندال هيرشمان

X_i : الناتج المحلي الإجمالي في القطاع i

[1]- ضيف أحمد، عزوز أحمد، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله للتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2018، ص 23.

[2]- ابتسام مهيز، ناجي بن حسين، تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هر فندل – هيرشمان خلال الفترة 2001-2020، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 1، جوان 2023،ص5.

[3]- أسماء بالعما، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 01، 2018، ص 333.

X : الناتج المحلي الإجمالي PIB

N : عدد مكونات الناتج (عدد القطاعات)

2-معامل التركز concentration coefficient

يستند معامل التركز على حساب مدى تركز الظاهرة المدروسة وعدم توزيعها بشكل عادي أو متساوي بدل تركزها، يعتبر مؤشر جيني Gini index من أفضل مقاييس التركز وأبسطها (Bellu & Leberati, 2006) وهناك:

$$G = \sum_{k=1}^{n} (Xk - Xk_1)(Yk + Yk_1)$$

حيث:

G : معامل جيني

X_k : التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي (الحصة القطاعية من الناتج المحلي الإجمالي)

Y_k :التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات)

حيث معامل جيني. التكرار التجميعي النسبي التصاعدي للمتغير الكلي الحصة القطاعية من الناتج المحلي الاجمالي(التكرار التجميعي النسبي التصاعدي (عدد القطاعات). عدد القطاعات.

تتراوح قيمة معامل جيني بين الصفر، الذي يمثل المساواة التامة في توزيع الظاهرة، والواحد، الذي يمثل عدم المساواة التامة. تعتبر عدم المساواة عالية جداً إذا زادت قيمة المؤشر عن 0.7، وعالية إذا تراوحت بين 0.5 و0.7، ومتوسطة إذا كانت بين 0.25 و0.5. وضغيفة[1]إذا انخفضت عن 0.25[2].

[1]- ابتسام مهيز، ناجي بن حسين، المرجع السابق، ص13.

3- مؤشر مستوى التنوع الاقتصادي مؤشر الانكتاد (UNUCTAD)[1]: يتم قياسه وفقا لرقم قياسي مركب هو مؤشر التنوع الاقتصادي ويستند إلى حصة الصناعات التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، وحصة الأيدي العاملة في قطاع الصناعة، ونصيب الفر من الاستهلاك التجاري للطاقة وقد وضعت هيئة الأمم المتحدة للتنمية والتجارة في محاولتها لتحديد الدول الأقل نموا، معيار لتنوع الاقتصاد. يتكون من أربعة عناصر هي :

- مقدار إسهام القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي؛
- نسبة إسهام العمل في الصناعة؛
- مقدار الاستهلاك الفردي من الكهرباء
- مقدار التركز في الصادرات.

وتتمثل الصيغة الرياضية له كما يلي:

$$SJ = \frac{\sum_i |h_{ij} - h_i|}{2}$$

حيث:

h_{ij}حصة السلعة i من جملة صادرات أو واردات البلدj

h_iحصة السعة i من جملة صادرات أو واردات العالم الخارجي

ويقيس هذا المؤشر نسيب السلعة أ من إجمالي الصادرات

4- مؤشر فلاديمير كوسوف[2] :يأخذ هذا المؤشر الصيغة التالية :

$$cos = \frac{\sum_{i=1}^{n} \alpha_i \times \beta_i}{\sqrt{\sum_{i=1}^{n} {\alpha_i}^2} \times \sqrt{\sum_{i=1}^{n} {\beta_i}^2}}$$

[1] -شليحي الطاهر، المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، 2018، العدد4، ص5.

[2] -بدروني عبد الحق، د. بلقلة براهيم، د. بن مريم محمد، قياس أثر النفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، العدد1 ،2021 ، ص4.

حيث:

β_i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة؛

α_i :الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمته صفر يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية

5- مؤشر أوكايف(Ogive index) : أستخدم المؤشر لأول مرة سنة 1938 لقياس درجة التنويع الاقتصادي، ويعطي هذا المؤشر بالعلاقة التالية:

$$\text{OGV} = \sum_{i=1}^{n} \frac{(si\,\frac{1}{N})^2}{\frac{1}{N}}$$

حيث:

Bi : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة المقارنة؛

i : الأهمية النسبية لكل قطاع في مجمل الناتج المحلي الإجمالي في فترة الأساس؛

Cos: مؤشر فلاديمير كوسوف حيث كلما أصبحت قيمته صفر يعني ذلك حصول تغيرات هيكلية في-

الاقتصاد المعني، وعلى العكس في حال الابتعاد الكبير عن هذه القيمة يدل على نقص تلك التغيرات الهيكلية" .

6- مؤشر انتروبي (Entropy Index): يقيس التنويع الاقتصادي والتركيز القطاعي من خلال مقارنة توزيع الأيدي العاملة أو توليد الدخل بين مختلف الصناعات. يأخذ هذا المؤشر الصياغة **التالية:** $EI =$

$$\sum_{i=1}^{n} Si \ln\left(\frac{1}{Si}\right) = -\sum_{i=1}^{n} Si \ln(Si)$$

حيث:

Si : تعني حصة الصناعة من التشغيل في النشاط الاقتصادي؛

كلما ارتفعت قيمة مؤشر انتروبي، دل ذلك على وجود تنويع كبير نسبياً، في حين يشير انخفاض قيمته إلى ارتفاع نسبة التركيز وانخفاض التنويع. إذا كانت قيمة المؤشر في حدها الأدنى، فهذا يعني أن التخصص في أعلى حد له، مما يشير إلى انعدام التنويع. بينما إذا كان المؤشر متكافئاً، فإن ذلك يدل على المساواة في توزيع اليد العاملة بين جميع القطاعات، مما يعني أن التنويع تام.

7- مؤشر Ogive[1] : يُستخدم لقياس تركيز عائدات التصدير، حيث يقيس الانحراف عن التوزيع العادل للعمالة في ج ميع القطاعات، مما يعكس متوسط التوزيع. لحساب هذا المؤشر، نحتاج إلى بيانات المواد المصدرة وعائدات التصدير السنوية أو الفصلية: $OGV = \sum_{i=1}^{N} \frac{(Pi - 1/N)^2}{1/N}$.

بحيث:

Pi : يساوي $(\frac{x_i}{X})$ و التي تمثل القيمة الحقيقية للمنتج i (x_i) من قيمة الصادرات الكلية $\sum x_i = X$

N: وهو المعدل الكلي لحجم الصادرات.

$1/N$:تمثل متوسط حصة تصدير كل منتج.

بحيث:

$OGV = 0$ يوجد توزيع حصة الصادرات بشكل عادل بين المنتجات المختلفة.

$OGV \to 0$ الاقتصاد متنوع جداً

OGV: قيمة مرتفعة، اقتصاد غير متنوع

[1] -فضيلة مزوزي، تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان هر فندل – دراسة تحليلية للفترة(1990-2018)، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 23، العدد : 02، السنة : 2020، ص7.

المطلب الرابع: شروط نجاح التنويع الاقتصادي

لنجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي، هناك عدة شروط يجب أن تتوفر في البلدان التي تسعى لتوسيع أنشطتها الاقتصادية، وأهمها:

1– اعتماد سياسة مالية سليمة وإدارة فعالة للسيولة، بالإضافة إلى تطبيق سياسة نقدية حكيمة تدعم القطاع المالي.

2– تعزيز الحوكمة الاقتصادية والشفافية، وتقليل العوائق التنظيمية أمام المنافسة، لدعم نمو القطاع الخاص وتحسين فرص الوصول إلى التمويل، مع ضرورة أن يعمل القطاع العام على تمكين القطاع الخاص بدلاً من التنافس معه.

3– يجب أن تُصمم سياسات التوظيف والعمالة العامة خصيصًا لزيادة توفر العمالة الماهرة في القطاع الخاص.

4– ينبغي التركيز على الإنفاق العام والاستثمار في البنية التحتية ورأس المال البشري لتعزيز القدرة التنافسية، مع الاعتراف بأن التنويع الاقتصادي يتطلب أمانًا، حيث تؤثر الحروب سلبًا على النشاط الاقتصادي وثقة المستثمرين، مما يجعل الاستقرار السياسي والأمني شرطًا أساسيًا لنجاح التنويع الاقتصادي، ويمكن تحديد شروط نجاح الاستراتيجية كمحددات للتنويع الإقتصادي.[1]

5– بشكل عام تشمل استراتيجية التنويع الاقتصادي اتجاهين: الأول يتعلق بجانب الطلب، الذي يهدف إلى تعزيز الاستقرار الكلي من خلال إطار إدارة الاقتصاد الكلي، ويتضمن سياسات اقتصادية رئيسية. الثاني يتعلق بجانب العرض، حيث يتطلب الإصلاح توازيًا مع الإطار العام لتعزيز الاستقرار، ويتضمن إصلاحات تهدف إلى تنويع القاعدة الإنتاجية ومصادر الدخل بعيدًا عن النفط. تختلف هذه الإصلاحات بحسب ظروف كل بلد، وقد تشمل إصلاح القطاعين العام والخاص، وتنمية الطلب الكلي عبر السياسات المالية والنقدية وسعر الصرف، بالإضافة إلى تراكم رأس المال وبناء قاعدة صناعية تدعم التنويع.

6– حدد معهد رصد الإيرادات، من خلال دراسته لحالات ناجحة من استراتيجيات التنويع الاقتصادي في الدول الغنية بالموارد الطبيعية، مجموعة من النقاط الأساسية التي تشكل شروطًا للتنويع الاقتصادي:

[1] – بن حدو امنة، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2020/2019، ص6.

****تحديد القطاعات ذات الأولوية****: ينبغي اختيار القطاعات القادرة على التنويع والمنافسة محليًا ودوليًا.

****إشراك جميع الأطراف المعنية****: يجب أن تتضمن استراتيجية التنويع مشاركة الحكومة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

****تحديد المهارات المطلوبة****: من الضروري التعرف على المهارات اللازمة للقطاعات غير النفطية، مع سد الفجوات من خلال الاستثمار في رأس المال البشري، وتطوير برامج التدريب، وتعزيز التكنولوجيا والابتكار.

****تطوير القدرات التجارية****: يتعين تحديد القدرات اللازمة للمنافسة، مثل تحسين المنتجات وتطوير استراتيجيات التسويق والمبيعات.

****وضع نظام للرصد والتقييم****: يجب إنشاء آلية لمتابعة تقدم الاستراتيجية وتحديد التحديات المحتملة.

لضمان نجاح استراتيجية التنويع الاقتصادي، من المهم تحسين بيئة الأعمال وتوفير الظروف المناسبة للقطاع الخاص المحلي والأجنبي، مع التركيز على جودة المؤسسات ونظام الحكم وتطوير البنية التحتية.

المبحث الثالث: نظريات التنويع الإقتصادي واليات تحقيقه

يعتبر تنويع الإقتصاد استراتيجية حيوية تهدف إلى تقليل الاعتماد على قطاع واحد وتعزيز استدامة النمو الاقتصادي. يشمل ذلك تطوير مجالات جديدة مثل الصناعة، والخدمات، والزراعة، مما يعزز من القدرة على مواجهة الأزمات الاقتصادية. من خلال استكشاف النظريات المختلفة، يمكننا أن نُدرك كيف تساهم الآليات المتنوعة في تحقيق التنويع، مما يمكّن الدول من الوصول إلى الأهداف الاقتصادية النهائية.

المطلب الأول: نظريات التنويع الإقتصادي

تتعدد نظريات التنويع الاقتصادي، ويمكن تصنيفها إلى عدة محاور رئيسية هي:

اولا: نظرية النمو الداخليInternal Growth Theory :

نظرية النمو الداخلي تشير إلى أن النمو الاقتصادي يتضمن تغييرات تدريجية أقل شمولاً مقارنةً بالتنمية الاقتصادية، التي تعكس تغييرات جذرية في مختلف المجالات.

أدبيات نظريات النمو الاقتصادي: تتناول أدبيات نظريات النمو الاقتصادي نماذج مثل تلك التي قدمها آدم سميث ودافيد ريكاردو ومالتوس وكارل ماركس، حيث تعزى العوامل المؤثرة في النمو الاقتصادي إلى عوامل خارجية مستقلة عن التقدم التكنولوجي. وقد تعرضت هذه النظريات لانتقادات كبيرة في الثمانينات وبداية التسعينات، خاصة بسبب عدم قدرتها على معالجة أزمة الكساد الكبير في عام 1929.

وفي هذا السياق، اقترح جون مينارد كينز، مؤسس النظرية الكينزية، حلاً من خلال تدخل الدولة لزيادة الإنفاق الحكومي وتحفيز الطلب الكلي، سواء من خلال تعزيز الطلب الاستهلاكي برفع دخل المستهلكين أو الطلب الاستثماري الخاص. كما تناول الطلب الاستثماري العام من خلال الإنفاق على الاستثمارات العامة.

حاول هارود ودومار دمج التحليل الكينزي مع عناصر النمو الاقتصادي، مستخدمين وظائف الإنتاج مع قابلية بديلة ضئيلة بين المدخلات. وطرحا أن النظام الرأسمالي بطبيعته غير مستقر، مما يبرز أهمية الاستثمار كشرط أساسي لنمو الاقتصاد، وكذلك أهمية الادخار في زيادة الاستثمار كمتطلب رئيسي لرأس المال وعلاقته بالنمو الاقتصادي.

نشأت النظرية الاقتصادية الكلاسيكية الجديدة في النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين، معززة بارتفاع معدلات النمو الاقتصادي المتوازن. أبرز المساهمات كانت من سولو وسوان، حيث يتميز نموذج سولو سوان بوظيفة الإنتاج الكلاسيكية الجديدة، والتي تفترض عوائد ثابتة وحجم ثابت في دالة كوب دوكلاس، مع تقليل العوائد لكل مدخل ووجود مرونة إيجابية للاستبدال بين المدخلات. تجمع هذه الوظيفة مع قاعدة معدل التوفير الثابت لتوليد نموذج توازن عام بسيط يعكس ديناميات الاقتصاد[1].

أدرك منظرو النمو الكلاسيكي الجديد في أواخر الخمسينيات والستينيات نقص النمذجة، حيث افترضوا أن التقدم التكنولوجي يحدث بشكل خارجي، وأن معدل النمو على المدى الطويل يعتمد على معدل نمو السكان. بعد منتصف الثمانينات، شهد البحث في النمو الاقتصادي انتعاشًا ملحوظًا، بدءًا من أعمال رومر ولوكاس وريبيلو، الذين بنوا على أسس آرو وشيسينسكي وأوزاوا. اقترحت هذه النماذج إمكانية استمرار النمو بفضل عائدات الاستثمار في السلع الرأسمالية، بما في ذلك القوى البشرية، ودمجت نظريات البحث والتطوير. كما أظهرت مساهمات

[1] -J.Barro & Sala-i Martin, Economic Growth, 2004, pp. 16-17.

أغيون وهويت وغروسمان وهيليمان أهمية الابتكار والتقدم التكنولوجي كعوامل مفسرة للنمو الاقتصادي الداخلي، مشيرة إلى أن تراكم المعرفة والابتكار المستمر سيؤديان إلى استمرار النمو الاقتصادي على المدى الطويل.[1]

ثانيا: نظرية التجارة ما بين الفروع

تعتبر نظرية التجارة بين الفروع جزءًا أساسيًا من دراسة التجارة الخارجية، كما تناولها بول روبين كروغمان. ترتبط هذه النظرية بمبدأ التخصص الذي دعا إليه آدم سميث من خلال تقسيم العمل، ودافيد ريكاردو الذي أكد على أهمية التخصص في إنتاج السلع ذات المزايا النسبية.

كما قدم هيكشر وأولين تفسيرًا لمبدأ الميزة النسبية، موضحين تأثير التجارة الخارجية على عوائد عناصر الإنتاج في البلدان المتبادلة. حيث أن الوفرة النسبية في العوامل الإنتاجية هي العامل الرئيسي المحدد للميزة النسبية لكل بلد.

من جانبه، حاول ساموبلسون إثبات نتائج أولين المتعلقة بأسعار عوامل الإنتاج، مؤكدًا أن التجارة الخارجية ليست مربحة دائمًا لجميع الأطراف. لذا، أوصى بفرض تعريفة على الواردات في اقتصاد يشهد تبادلًا حرًا.

إلا أن هذه النظريات أثبتت محدوديتها مع مرور الزمن، خاصة بعد توسع التجارة الخارجية بين الدول، بالإضافة إلى تأسيس الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة (GATT) في عام 1947 ومنظمة التجارة العالمية (WTO) في عام 1995. يمكن حصر التجارة الخارجية بين الفروع في مفهومين أساسيين:

المفهوم الأول: يتعلق بالتجارة داخل الصناعة، حيث تكون الصادرات والواردات من منتجات تامة الصنع ومتماثلة، مما يعني أن بلدين ينتجان ويتبادلان نفس السلعة.

المفهوم الثاني: يتناول الصادرات والواردات من المنتجات الوسيطة، التي تُستخدم في إنتاج السلع النهائية، مما يعكس دور هذه المنتجات في سلسلة التوريد العالمية.

تعكس هذه المفاهيم أعمال "لندر" (Linder) الذي خلص إلى أن التجارة الخارجية تعتمد على عوامل متعلقة بالطلب. وقد شكلت نظرية "لندر" الأساس النظري لنظرية التجارة بين الفروع. وفقًا له، فإن تقارب البلدان

[1]– لبني ناصر، الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة، الجزائر، ص73

في مستوى التطور يتيح تبادل المنتجات المتماثلة، حيث يصبح الطلب المحلي محفزًا للإنتاج المحلي، مما يسهم في تطوير الاقتصاد وتعزيز المهارات الإنتاجية من خلال الممارسة.

تساعد هذه العملية المنتجين المحليين في البحث عن أسواق خارجية لتسويق سلعهم، حيث يتوفر الطلب على هذه المنتجات في الأسواق الدولية. في هذه الحالة، لا تُعتبر عوامل الإنتاج هي المحدد الرئيسي للتجارة الدولية، بل يكون الطلب على المنتجات هو العامل الحاسم، مما يجعل السوق الخارجي امتدادًا للسوق الداخلي.

إن التقسيم الدولي للعمليات الإنتاجية يعكس تنويعًا أفقيًا داخل نفس الصناعة، نتيجةً لوجود الواردات والصادرات من السلع الوسيطة. يساعد هذا التنوع الدول المندمجة في التجارة الخارجية على سد العجز والفجوة في فروع الإنتاج عبر تبادل مكونات الفروع الأقل تنافسية، مما يسهم في إنشاء تنويع هيكلي في القطاع الصناعي. بدوره، يفضي هذا إلى إنشاء صناعات جديدة ذات تنافسية.

تسهل عملية تجزئة سلسلة القيمة وعمليات إعادة التوطين الصناعي التي تديرها الشركات متعددة الجنسيات تحقيق ذلك. ويعتبر التطابق بين التنويع والتنمية الدولية للتجارة داخل الصناعة نتيجة للإمكانات الكبيرة المتاحة للتنويع في الصادرات.

واصل النهج الجديد للتجارة الدولية، الذي تطور من خلال المدرسة الكلاسيكية والمدرسة النيوكلاسيكية، تطوره بتخليه عن مبدأ المنافسة النزيهة والمثالية. هذا التخلي حال دون انتقال عوامل الإنتاج وعوامل أخرى، مما أدى إلى نشوء نظام جديد تحكمه ضوابط العولمة. أسهم هذا النظام في الاعتماد على نظريات النمو الداخلي لتنويع الاقتصاد، حيث تركز الدول على تطوير قدراتها الإنتاجية واستغلال الفرص المتاحة في السوق العالمية.

ثالثا: نظرية التجارة الخارجية

اهتم العديد من الاقتصاديين، مثل آدم سميث ودافيد ريكاردو، بالتجارة الخارجية والصادرات كمحرك للنمو والتنمية الاقتصادية. ومع ذلك، بدأ التركيز منذ عام 1950 على تنويع الصادرات كعوامل رئيسية في عملية التنمية. في دراسة لـ 1953 (Nurse) عن دول غنية بالموارد الطبيعية، وُجد أن تنويع الصادرات كان أساس نجاح هذه الدول في تحقيق تنوع اقتصادي وتقليل اعتمادها على الموارد الطبيعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

كما توصلت دراسة لـ Hausmann و2003 (Rodrik) عن مجموعة من الدول النفطية إلى أن المشاريع التي نجحت في تطوير منتجات جديدة عبر الابتكار حققت مكاسب كبيرة. لذلك، يُوصى بأن تلعب الحكومة دورًا مهمًا في التحول الهيكلي من خلال تنويع الصادرات، وذلك بتشجيع روح المبادرة وتوفير الحوافز للمشروعات في الأنشطة الجديدة.

ومع ذلك، من المهم التأكيد على أن عملية التحول والتنويع في الصادرات تتطلب شروطًا مسبقة، مثل وجود مرونة في الطلب على هذه الصادرات في الأسواق العالمية، وعدم وجود قيود على التجارة الدولية. فعندما أُزيلت الرسوم الجمركية والعوائق التجارية بين الدول الأعضاء في السوق الأوروبية المشتركة عام 1967، أظهر B. Blassa أن حجم التجارة بين الدول الأوروبية قد ارتفع، حيث كانت الزيادة الرئيسية في التجارة ناتجة عن الإنتاج المتنوع داخل صناعة واحدة، مثل صناعة الأجهزة الكهربائية والمنزلية والسيارات والمواد الكيميائية والأدوية.

تشير الإحصاءات إلى أن التجارة بالإنتاج المنوع تمثل حوالي 50% من التجارة الدولية. ومن الجدير بالذكر أن منتجات البلدان النامية غالبًا ما تفتقر إلى هذه الميزة في التنوع الإنتاجي، حيث تكون معظم صادراتها الأولية غير متنوعة وتعتمد بشكل كبير على المواد الاستخراجية[1].

رابعا: النظرية الحديثة للمحفظة Modern Portfolio Theory

تعتبر النظرية الحديثة للمحفظة مناهج متقدمة ظهرت بفضل أبحاث أجراها هاري ماركويتز في الخمسينات، والذي حصل على جائزة نوبل في الاقتصاد مع ويليام شارب وميرتون ميلر لتأسيس قاعدة تمكن المستثمرين في المؤسسات المعاصرة من بناء محافظهم الاستثمارية.

تركز النظرية الحديثة للمحفظة على مفهوم التنويع. وقد أسس ماركويتز منطق هذه النظرية بين عامي 1952 و1959 على مبدأ العزوف عن المخاطرة، الذي يعتمد على مسلمتين رئيسيتين:

1. إذا كان هناك مستثمران يمتلكان نفس العوائد المتوقعة، فإن المستثمر يفضل الخيار الأقل خطرًا.

[1]- لبني ناصر، المرجع السابق، ص75.

2. إذا كانت هناك استثمارات بنفس مستوى المخاطر، فإن المستثمر يفضل العائد المتوقع الأكبر. وهذا يعكس المثل الشائع "لا تضع كل البيض في سلة واحدة" (Markowitz, 1959).

يعتمد مبدأ التنويع على الفكرة الأساسية التي تنص على أنه كلما زادت الاستثمارات في المحفظة، انخفضت المخاطر المرتبطة بالعائد. ومع ذلك، أوضح ماركويتز في نظرية عام 1952 أن التنويع القائم على زيادة عدد الاستثمارات في المحفظة قد لا يؤدي دائمًا إلى تقليل المخاطر، حيث بحث في العلاقة بين المخاطر والعوائد.

وقد جاءت نظريته ضمن ما يُعرف بالتنويع الكفء، الذي يعتمد على تقدير العوائد والمخاطر للأوراق المالية المكونة للمحفظة. هذه الفكرة الأساسية تشير إلى أن المستثمر يمكنه تقليل إجمالي مخاطر المحفظة من خلال الاستثمار في أوراق مالية لا ترتبط بشكل إيجابي بالكامل، مما يؤدي إلى تحقيق توازن أفضل في العوائد والمخاطر وهو ما يوضحه الشكل التالي:

الشكل 1– 1: تخفيض المخاطر عبر تنويع المحفظة

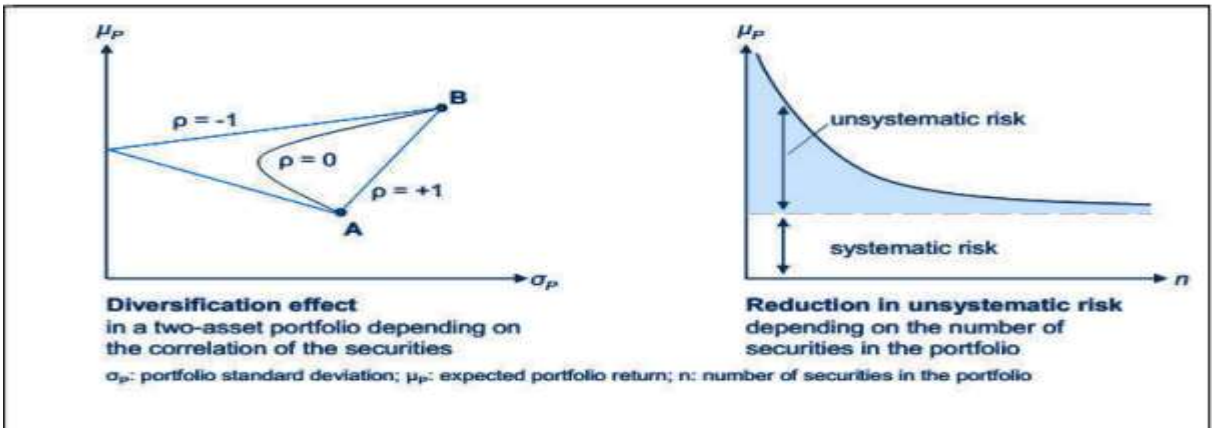

إن الخطر الكلي للمحفظة يتمثل في الانحراف المعياري لعوائد المحفظة، والذي يعكس درجة تقلب العوائد. إذا كانت الأوراق المالية A وB لا ترتبطان بشكل إيجابي، فإن دمجها في المحفظة يقلل من الانحراف المعياري العام. وفي حال كان هناك ارتباط سلبي تام بين A وB، يمكن تقليل الانحراف المعياري للمحفظة إلى الصفر، مما يعني عدم وجود مخاطر.

تهدف إدارة المحفظة الى تحقيق التوازن بين الخطر والعائد إن الخطر الكلي للمحفظة يتمثل في:

الخطر غير المنتظم وهو الخاص بمحفظة بعينها.

الخطر المنتظم وهو الخاص بخطر السوق.

يمكن تخفيض الخطر الأول عن طريق التنويع القطاعي للمحفظة، أي من خلال الاستثمار في مجموعة متنوعة من القطاعات الاقتصادية. أما الخطر الثاني، فيمكن تقليله عن طريق التنويع الدولي، من خلال الاستثمار في البورصات الدولية المختلفة.

قام (Acemoglu و Zilibotti 1997) بتطوير حجة تشير إلى أن التنويع هو عملية داخلية، حيث إن زيادة عدد القطاعات تفتح فرص استثمارية جديدة وتقلل من المخاطر. وبالتالي، فإن النسيج الاقتصادي الذي يجمع بين قطاعات متنوعة يكون أقل عرضة للأزمات أو الصعوبات، بشرط أن تكون درجة ارتباط هذه القطاعات ضعيفة.

تجد النظرية المعاصرة للمحفظة تطبيقًا مباشرًا في التنويع المالي الدولي، مثل تجربة قطر، وتطبيقًا غير مباشر في تنويع الصادرات. هذا التنوع مرتبط أيضًا بالنظرية الجديدة للتجارة الدولية، التي تؤكد على أهمية التبادل بين الفروع أو القطاعات، مما يعزز التجارة داخل الصناعة.[1]

المطلب الثاني: آليات تحقيق التنويع الإقتصادي

يأتي التنويع الاقتصادي كأحد الآليات الهامة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام في الدول النفطية، وقد زاد من أهميته الاعتماد الكبير على قطاع النفط في هذه الدول، والتي يجب أن تأخذ في الاعتبار السمتين الأساسيتين له، وهما عدم قابليته للتجدد وتقلب أسعاره في الواقع لا يمكن وضع آلية موحدة للتنويع الاقتصادي لكل الدول النفطية نظرا لاختلاف ظروفها، ولكن نظرا لتشاركها في بعض الخصائص يمكن وضع بعض البنود التي تشكل خطوط عريضة للتنويع في هذه الدول. ومن بين هذه الآليات يمكن أن نذكر:

أولا: إعادة الاعتبار لدولة التنمية:

طرحت فكرة الدولة ذات التوجه التنموي في أدبيات التنمية الاقتصادية مؤخرًا، حيث تُعتبر الدولة الجهة القادرة على قيادة عمليات التصنيع بسرعة، خاصة في البلدان التي تعاني من التخلف الاقتصادي. تُعتبر الدولة

[1]- هواري أحلام، المرجع السابق، ص14.

تنموية عندما تستطيع إطلاق عملية تنموية مستمرة لا تقتصر فقط على تحقيق معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي، بل تتضمن أيضًا تحولات جذرية في هيكل الإنتاج المحلي وعلاقته بالاقتصاد الدولي.

بناءً على ذلك، يتأكد الدور المحوري والمحفز للدولة في العملية التنموية، الذي يتجلى في التوجيه الاستراتيجي لعملية التنمية. يهدف هذا التوجيه إلى إحداث تغييرات كبيرة في التركيبة القطاعية للاقتصاد الوطني، مما يسهم في تحقيق التنويع الاقتصادي وزيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي.

ثانيا: مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة

تؤدي المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة دورًا حيويًا في تطور الصناعة للدول المتقدمة والدول حديثة التصنيع، حيث تمثل ركيزة أساسية لاقتصاداتها. وقد سارعت العديد من الدول إلى تبني سياسات اقتصادية تهدف إلى تعزيز دور القطاع الصناعي في تنويع مصادر الدخل، من خلال تطوير ودعم الصناعات الصغيرة والمتوسطة.

وبالتالي، تشكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة مدخلًا مهمًا من مداخل النمو الاقتصادي، وتعتبر آلية حقيقية للتنويع الاقتصادي، حيث تسهم في توفير فرص العمل وتعزيز الابتكار وزيادة الإنتاجية.

ثالثا: توجيه الاستثمار العام للإنفاق على مشروعات البنى التحتية المادية والبشرية

يعتبر توجيه الاستثمار العام نحو مشروعات البنية التحتية المادية والبشرية أمرًا ضروريًا لتحقيق تأثير إيجابي على الاستثمار الخاص، مما يسهم في تعزيز النمو الاقتصادي بشكل عام. ينبغي أن تتجنب المشروعات العامة إنتاج سلع تنافس القطاع الخاص، حتى لا تُزاحمها، مما يتيح للقطاع الخاص الفرصة للنمو أيضًا.

علاوة على ذلك، يمكن أن يؤدي الاعتماد على الضرائب لتمويل الاستثمار العام أو الاقتراض من الجهاز المصرفي إلى آثار سلبية على الاستثمار الخاص. فقد ينتج عن ذلك زيادة في تكلفة الاستثمار، أو تخصيص التمويل للقطاع العام على حساب الاحتياجات الأساسية للاستثمار الخاص. هذا الأمر يمكن أن يعيق النمو الاقتصادي، حيث تضعف قدرة القطاع الخاص على التوسع والاستثمار، مما يؤثر سلبًا على الديناميكية الاقتصادية العامة.

رابعا: تحسين مناخ الإستثمار

يعد خطوة أساسية لزيادة الصادرات غير النفطية. يتطلب ذلك سن قوانين تشجع على الاستثمار الخاص الوطني، مع التركيز على تقديم تسهيلات إدارية وجبائية. من المهم أيضًا تقليص فترة تقديم التراخيص لتسهيل عمليات بدء الأعمال.

علاوة على ذلك، يجب الحرص على توفير بنية تحتية متكاملة تشمل محطات الطاقة، ومحطات المياه، وشبكات الطرق، والموانئ، وغيرها من المرافق الضرورية. هذا سيسهم في جذب المزيد من الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات غير النفطية في الأسواق العالمية.

خامسا: الاستثمار الأجنبي المباشر

يعتبر الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم آليات التنويع الاقتصادي، خاصة في ظل الظروف الاقتصادية الحالية التي تواجهها العديد من الدول، وبالأخص الدول النامية، التي تعاني من نقص حاد في الاستثمارات الداخلية نتيجة عدم كفاية المدخرات المحلية. كما أن الاعتماد على القروض الأجنبية أثبت عدم فعاليته بسبب النتائج السلبية المترتبة عليه.

في ظل ارتفاع مؤشرات المديونية وزيادة التكاليف المرتبطة بالاقتراض الخارجي، تتبقى مصادر التمويل المتاحة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر. يتطلب التنويع في الاستثمارات الأجنبية المباشرة حسب القطاعات، وخاصة في القطاعات الحيوية مثل الزراعة، والأجهزة الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، اقتناص الفرص الاستثمارية الداخلية والخارجية لتعظيم الأرباح وتقليل المخاطر.

إن التركيز على قطاع المحروقات فقط دون فتح المجال للقطاعات الأخرى يؤثر سلبًا على مصادر الدخل الاقتصادي، مما يستدعي ضرورة تنويع الاقتصاد لتجنب التقلبات الاقتصادية وتعزيز الاستدامة.

سادسا: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص

تُعتبر إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص من أهم الآليات التي تسهم في نجاح عملية التنويع الاقتصادي. يساهم نظام اقتصادي مختلط يعتمد على التعاون والتنسيق بين القطاعين في تحديد أدوار كل منهما في عملية التنمية الاقتصادية.

إن التفاعل الكبير بين القطاعين العام والخاص في مختلف مجالات النشاط الاقتصادي يؤدي إلى زيادة العائد التنموي الديناميكي الناتج عن هذه التفاعلات. في المراحل الأولى من النمو الاقتصادي، عادةً ما تنشأ علاقات الترابط بين الوحدات الاقتصادية العامة والخاصة وبين مختلف القطاعات، مما يعزز الصلات بين المكونات الاقتصادية والتقنية والمؤسسية.

لذا، لا يمكن للقطاع الخاص أن ينمو ويزدهر إلا بوجود قطاع عام قوي يدعمه. وهذا يتطلب:

****إصلاح القطاع العام****: من خلال تفعيل دوره التنموي عبر استخدام الأساليب العلمية في وضع الخطط والبرامج التنموية، خاصة تلك المتعلقة بمشاريع وبرامج البنية التحتية.

هذا التعاون بين القطاعين يسهم في تحقيق تنمية مستدامة وشاملة، ويعزز من قدرة الاقتصاد على مواجهة التحديات المستقبلية.

المطلب الثالث: معوقات التنويع الإقتصادي

كاستراتيجية للتنمية الاقتصادية، يختلف التنويع عن التخصص، حيث يركز الاقتصاد المتخصص غالبًا على استغلال الميزة النسبية للبلد، مما يؤدي إلى إنتاج وتصدير السلع والخدمات المعتمدة على الموارد الطبيعية أو المهارات المتخصصة. ومع ذلك، فإن زيادة تنوع السلع والخدمات المنتجة والمصدرة لا تضمن النجاح الاقتصادي، وقد تكون هذه الاستراتيجية محفوفة بالمخاطر إذا لم تُنفذ بشكل سليم، مما قد يؤدي إلى تفاقم الوضع الاقتصادي بدلاً من تحسينه. ومن الأسباب وراء ذلك:

أولا: فقدان السوق لمنتج تقليدي

يمكن أن يؤدي إدخال منتج جديد إلى المنافسة إلى فقدان السوق لمنتج تقليدي ذي قيمة عالية، مما قد يسبب انخفاض إيرادات التصدير للبلد. هذا يعني أن المنتج الجديد قد يخفف من قيمة المنتج التقليدي، ويؤثر سلبًا على الاقتصاد المحلي.

ثانيا: زيادة المعروض من المنتج الجديد

إذا أدى التنويع الأفقي إلى زيادة المعروض من المنتج الجديد، فقد يؤدي ذلك إلى انخفاض الأسعار في السوق، ليس فقط للمنتج الجديد، بل أيضًا لسلع ومنتجات أخرى. هذا الوضع يمكن أن يسبب أزمات في السوق، مما يزيد من احتمالية فشل المنتج الجديد.

ثالثا: استثمارات إضافية

يتطلب التنويع الرأسي استثمارات إضافية في البحث والتطوير لإطلاق عمليات تصنيع جديدة. إذا لم تتوفر الموارد اللازمة لدعم هذا الاستثمار، فقد يتم إنتاج منتجات جديدة دون المستوى الأمثل، مما يؤثر سلبًا على نجاحها في السوق.

رابعا: الدخول إلى سوق جديدة

يمكن أن يكون الدخول إلى سوق أجنبية جديدة مكلفًا ومحفوفًا بالمخاطر، حيث يتطلب استثمارًا في التنمية البشرية وبناء القدرات المؤسسية والبنية التحتية. بالإضافة إلى ذلك، قد يواجه البلد صعوبات في فهم السوق الجديدة والتعامل معها بشكل فعال، مما يزيد من فرص الفشل.

كما لاحظنا، قد تؤدي الزيادة في عدد منتجات وأسواق التصدير إلى انخفاض أرباح التصدير بدلاً من زيادتها، مما يجعل التنويع استراتيجية صعبة التنفيذ بنجاح. لذا، من الضروري توفير الرعاية والالتزام لتحقيق تحول إيجابي في الاقتصاد. يجب أن تأخذ الحكومات والمؤسسات في الاعتبار العديد من العوامل عند تصميم هذه الاستراتيجية، مع تحديد المنتجات والأسواق والسياسات المناسبة لدخولها بنجاح. من المهم أن تشمل هذه السياسات حوافز للإنتاج وإزالة الحواجز أمام الدخول، لتعزيز فرص التنويع الرأسي[1].

خامسا: عراقيل تحد من سرعة الإنجاز

تعتبر العراقيل والمعوقات التي تحد من سرعة إنجاز ونجاح التنويع الاقتصادي في الدول ذات الاقتصادات الأحادية، مثل الدول النفطية، عقبات رئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة. ومن أبرز هذه العراقيل:

[1]- بن حدو امنة، المرجع السابق، ص6.

– الافتقار إلى قاعدة تكنولوجية محلية وصعوبة نقل وتوطين التكنولوجيا المستوردة.

– ندرة الموارد الزراعية مثل المياه والأراضي الخصبة، مما يحد من نجاح القطاع الزراعي.

– الفقر في الموارد البشرية المحلية والاعتماد المفرط على العمالة الأجنبية.

– شح الموارد المالية الذاتية وتخلف أسواق رأس المال، مما يؤثر على تمويل مشاريع التنويع.

– القيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، وعدم وجود مناخ ملائم للاستثمار بسبب عدم ثبات التشريعات والفساد الإداري[1].

المطلب الرابع: علاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة والنمو الإقتصادي

أولا: علاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة:

يعتبر التنويع الاقتصادي عملية تهدف إلى توسيع نطاق الأنشطة الإقتصادية في إنتاج وتوزيع السلع والخدمات، دون أن يتطلب بالضرورة زيادة في حجم الإنتاج. بل يسهم في تعزيز استقرار الاقتصاديات من خلال تنويع قواعدها الاقتصادية. ومن منظور التنمية المستدامة، يعد التنويع ضروريًا لضمان استقرار طويل الأمد، حيث يعزز قدرة الاقتصاد على التكيف ويحمي آفاقه على المدى الطويل في ظل استنزاف الموارد الطبيعية وتقلبات الاقتصاد العالمية.

يميل التنويع الإقتصادي إلى تلبية الاحتياجات الأساسية للتنمية المستدامة، مثل توفير الوظائف، والغذاء، والصحة، والملابس، مما يفتح مجالات متنوعة للنشاط الاقتصادي ويستوعب شريحة واسعة من المجتمع. كما يعزز القدرة البيئية لتلبية احتياجات الناس، ويسعى إلى تحسين الصحة النفسية والتنظيم الاجتماعي.

بشكل عام، تسعى التنمية إلى تلبية احتياجات الإنسان وطموحاته، وتتطلب إدراك الإمكانيات البشرية وإدارة الموارد البيئية لتحقيق الرفاهية المستدامة. وتعزز التنمية المستدامة نوعية الحياة البشرية في الحاضر والمستقبل على حد سواء. وقد أكد تقرير اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية التابعة للأمم المتحدة عام 1983، المعروف باسم تقرير "بورتلاند" (1987)، على أن التنمية المستدامة تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة

[1]– باهي موسى، التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2018-2019، ص 160.

على تلبية احتياجاتها، وتهدف إلى تحسين مستوى المعيشة من خلال سياسات تنموية فعالة تحسن نوعية حياة السكان اقتصاديًا واجتماعيًا نفسيا[1].

ثانيا: علاقة بين التنويع الإقتصادي ومعدل النمو الإقتصادي:

تتناول العديد من الدراسات العلاقة بين التنويع الاقتصادي ومعدلات النمو في مختلف الاقتصاديات. تؤكد نظرية المزايا النسبية لريكاردو أن التخصص يمكن أن يعزز النمو الاقتصادي، مما يشير إلى أن تقليل التنويع قد يكون مفيدًا. ومع ذلك، تشير الاتجاهات المعاكسة إلى أن الاعتماد على إنتاج وتصدير منتج واحد أو عدد محدود من المنتجات له آثار سلبية على النمو الاقتصادي، وقد أكدت العديد من الدراسات هذه النتيجة، داعيةً إلى زيادة التنويع.

بينما توفر المزايا النسبية الناتجة عن التخصص إطارًا نظريًا قويًا لدعم التخصص، إلا أن ذلك قد لا يكون محفزًا للنمو في اقتصاديات الدول النامية. تعود هذه المشكلة إلى اعتماد هذه الدول الكبير على المواد الأولية والاستخراجية في صادراتها، مما يجعلها عرضة لتقلبات الأسعار في الأسواق العالمية. وبالتالي، فإن عدم قدرتها على التحكم في أسعار هذه المواد، بسبب هيمنة الشركات متعددة الجنسيات، يؤثر سلبًا على الاستقرار المالي لخطط التنمية في البلدان النامية.

يؤكد التركيز على منتج واحد والتخصص فيه خطورة كبيرة على الدول النامية، خصوصًا الدول المنتجة والمصدرة للمحروقات، حيث تتعرض لصدمات عنيفة عند انخفاض أسعار هذه المنتجات في الأسواق العالمية. وهذا يستدعي ضرورة زيادة درجة تنويع اقتصادياتها لتجاوز هذه الصدمات.

علاوة على ذلك، ترتبط نظرية المزايا النسبية الخارجية، التي تعكس كفاءة استخدام الموارد على مستوى الدول، بالمزايا النسبية الداخلية في اقتصاديات الدول المنتجة للمحروقات، مما يشير إلى أهمية كفاءة تخصيص الموارد داخل الاقتصاد لتعزيز الاستقرار والنمو.

[1]– بوعلاق نورة ، أ. د آيت يحي سمير ، د. مشير الوردي ، دور التنويع الاقتصادي في توجيه مسار الاقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 باستعمال مؤشر هيرشمان هيرفندال، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022.

ثالثا: علاقة التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي

من بين المنظرين الأوائل في هذا المجال، نجد آدم سميث وكارل ماركس وجوزيف شومبيتر. أكد آدم سميث في عام 1776 أن تقسيم العمل يعد قوة دافعة للتنمية الاقتصادية، مشيرًا إلى أن تقسيم العمل لا يعني أن البلد A ينتج فقط المنتجات X بينما البلد B ينتج منتجًا آخر. بل على العكس، فإن زيادة مستويات التخصص تعني أيضًا التنويع. الأهم هو تركيز الإنتاج نفسه، وليس طبيعة المنتج المهيمن، حيث يمكن أن يتواجد هذا التركيز على جميع مستويات عملية الإنتاج الاقتصادي. وعادة ما يؤدي التخصص إلى تنويع الأنشطة والمخرجات، مما يسهم في ظهور مهارات جديدة وتوفير الوقت وزيادة الإنتاج والتقدم التقني.[1]

اعتبر جوزيف شومبيتر (1912) التنمية الاقتصادية عملية تحول هيكلي تعتمد على الابتكار، مما يؤدي إلى ظهور قطاعات جديدة وتقادم قطاعات قديمة، وهو ما وصفه بالتدمير الخلاق. وفي هذا السياق، أضاف باسينتي (1981-1983) بأن التنمية الاقتصادية المستدامة تتطلب تحولات داخلية مستمرة، حيث يؤدي النمو بكفاءة مطلقة إلى حدوث بطالة وقيود في الطلب. وبالتالي، يحتاج النظام الرأسمالي إلى الابتكار والتنويع بشكل مستمر.

كما سلطت الجغرافيا الاقتصادية الضوء على الدور الحاسم للتخصص والتكتلات الجغرافية للأنشطة والشركات المرتبطة ببعضها. فعلى سبيل المثال، التجمعات الصناعية الشهيرة مثل وادي السيليكون والطريق 128 تظهر تعقيدات هائلة من الأنشطة المختلفة التي تتفاعل مع بعضها. ويعني التخصص الإقليمي، خلافًا للاعتقاد السائد، أن زيادة الأنشطة والتفاعلات المعقدة يمكن أن تحدث على المستوى الوطني أو العالمي.

ركزت اقتصاديات التنمية تقليديًا على التغيير الهيكلي والتنويع الاقتصادي، خاصةً من خلال مدرسة أمريكا اللاتينية البنيوية، التي أكدت على دور هذين العنصرين في تحقيق التنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وقد أظهرت المقاربات المبكرة كيفية تحول البلدان النامية من الإنتاج الزراعي إلى أنشطة صناعية ذات قيمة مضافة أعلى، كما اقترحه كل من روزنشتاين رودان (1943) ونيركس (1953) وهيرشمان (1958).

بالإضافة إلى الفرضية التي تربط الانفتاح بالنمو، هناك افتراض آخر يفيد بأن نمط التنمية الاقتصادية مرتبط بالتغير الهيكلي في الصادرات وزيادة تنويعها، مما يؤدي إلى بنية اقتصادية أكثر تنوعاً. تركز الدراسات المتعلقة بالتنويع

[1]- هواري أحلام، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة الحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019 ،ص9.

على عناصر أساسية لتعزيز الهيكل الإنتاجي للاقتصادات النامية، مثل توجيه الموارد نحو الاستثمار. بينما دافع بعض العلماء عن مفهوم النمو المتوازن، ركز آخرون على قطاعات معينة تشير إلى دور تراكمي للاقتصاد.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل الأسس النظرية لعملية التنويع الاقتصادي وأهمية اعتمادها من قبل الدول النفطية التي تعتمد على مصدر وحيد للتصدير، بهدف التحرر من الاعتماد الكلي على النفط وتقليل تأثير تقلبات أسعاره على اقتصاداتها المستقبلية. على الرغم من وجود تحديات وصعوبات تعيق نجاح هذه العملية، إلا أن اعتماد استراتيجيات تنويع خاصة بها ساعدها في التغلب على تلك العقبات. وبالتالي، من الضروري أن تستمر هذه الدول في التوجه نحو التنويع الاقتصادي والاعتماد على قطاعات أخرى لتقليل الآثار السلبية المحتملة لتقلبات أسعار النفط والأزمات الاقتصادية.

الفصل الثاني

إجراءات التنويع الاقتصادي لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

المبحث الأول: الإطار النظري لقطاع الصادرات

المبحث الثاني: النفط وحتمية التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثالث: إجراءات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تمهيد الفصل:

يعتبر التصدير من القضايا المحورية في البلدان التي تعاني من محدودية المواد المصدرة أو الأحادية التصدير، مثل الجزائر. خاصة في ظل تقلبات الأوضاع الاقتصادية العالمية الحالية، فإن ذلك يتطلب منها تدويل جميع الأنشطة الإنتاجية لجذب العملة الصعبة والنقد الأجنبي بعيداً عن قطاع المحروقات، مما يضمن تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة. ومع تزايد المنافسة القارية وتنوع المخاطر التي تواجه العمليات التصديرية، يجب على الجزائر تجاوز هذه التحديات من خلال الاعتماد على أدوات قانونية مهمة، مثل التعريفة الجمركية وضمان ائتمانات التصدير. من بين الأساليب الأساسية لتنمية الصادرات، يجب التركيز على تحقيق التوجه نحو التصدير، تنويع المنتجات الموجهة للتصدير، وتعزيز التسويق والترويج، بالإضافة إلى بناء إدارة فعالة للنشاط التصديري.

المبحث الأول: الإطار النظري لقطاع الصادرات

تقوم عملية التصدير على قدرة الدولة ومؤسساتها على تحقيق تدفقات من السلع والخدمات إلى دول أخرى بغرض الوصول إلى مجموعة من الأهداف، أبرزها تحقيق الأرباح والتوسع والنمو. لذا، تسعى جميع الدول إلى زيادة صادراتها وتنميتها من خلال اتباع مجموعة من الأساليب التي أثبتت نجاحها في العديد من البلدان.

المطلب الأول: مفهوم التصدير

التصدير هو عملية بيع وتسليم السلع والخدمات إلى الخارج، وتعرف عملية تصدير السلع والخدمات غير الوطنية بإعادة التصدير. يعتبر التصدير، بالإضافة إلى دوره المهم في توازن الميزان التجاري، أحد العوامل الأساسية للتنمية الاقتصادية[1].

تتمثل الصادرات في بيع السلع والخدمات من مراكز إنتاجها المحلية إلى مراكز تسويقها في الخارج، وهي عملية تهدف إلى تحويل السلع والخدمات نهائيًا من المقيمين في القطر الاقتصادي إلى غير المقيمين. تُعتبر هذه الوسيلة الأكثر سهولة للمؤسسات في دخول الأسواق الأجنبية، حيث تبدأ معظم المؤسسات توسعها الأول إلى هذه الأسواق من خلال دورها كمصدر.[2]

التصدير يُعرف بأنه عملية نقل وبيع المنتجات الوطنية خارج حدود الدولة. كما يعد تعبيرًا عن قدرة الدولة وشركائها على تحقيق تدفقات من السلع والخدمات والمعلومات والمالية والثقافية والسياحية والبشرية إلى أسواق دولية أخرى. يهدف ذلك إلى تحقيق أهداف متعددة، مثل الأرباح، والقيمة المضافة، والتوسع والنمو، بالإضافة إلى توفير فرص العمل، والتعرف على ثقافات البلدان الأخرى، والحصول على تكنولوجيات جديدة[3].

[1] –محمد بشير علية، قاموس اقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990، ص 110

[2] –فرحات غول ، التسويق الدولي، مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية الجزائر ، 2008، ص 190

[3] –نعيمي فوزي، فراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 65.

كما تعرف الصادرات بأنها مبيعات البضائع في الخارج، وبالمفهوم الكينزي، تمثل حق الشعوب في الدورة الاقتصادية. فالتغيرات الإيجابية في الصادرات تؤدي إلى زيادة في الدخل الوطني والعمالة، كما تُعتبر أيضًا موردًا نقديًا للحصول على الواردات الضرورية للنشاط الإقتصادي[1].

المطلب الثاني: أهمية التصدير

تعتبر قضية التصدير من القضايا الوطنية لارتباطها الوثيق بتنمية الاقتصاد المستدام، إذ تسهم في تحسين مصادر الدخل القائمة على الكفاءة والفاعلية. كما تُعد حلقة وصل لتطوير الاقتصاد الوطني وجعله مرتبطًا بديناميكية الاقتصاد العالمي، مما يمكّن الدول من الاستفادة من تجارب الدول الأخرى في المجال الاقتصادي. وتكمن هذه الأهمية في عدة جوانب، منها:[2]

1-الاستفادة من التقدم التكنولوجي لتحسين كفاءة الأنشطة الاقتصادية.

2-الاقتراب من الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة.

3-يُعتبر التصدير محركاً يجذب جميع الأنشطة الاقتصادية.

4-يسهم في تعزيز الاعتماد على مصادر مستقرة من النقد الأجنبي.

5-يساهم في معالجة الإخفاقات بدءًا من مرحلة الإنتاج وصولاً إلى طرح المنتجات في السوق العالمي من خلال إنشاء هيئة تتابع النشاط التصديري بشكل متكامل.

6-زيادة الناتج المحلي الإجمالي: يؤدي التصدير إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليًا، مما يُسهم في زيادة الإنتاج ورفع الناتج المحلي الإجمالي.

7-تعزيز الابتكار: يُفضي التصدير إلى زيادة المنافسة بين المؤسسات، مما يعزز الحاجة إلى الابتكار وتطوير منتجات وخدمات جديدة.

[1] -فريد النجار، تسويق الصادرات العربية آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002، ص 15

[2] -فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1993، القاهرة، مصر ، ص 23

8-تحسين ميزان المدفوعات: يسهم التصدير في زيادة الإيرادات من الصادرات، مما يساعد على تحسين ميزان المدفوعات للدولة. يُعتبر نشاط التصدير ذو أهمية كبيرة في اقتصاديات الدول المختلفة، وهو أحد العوامل الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية. لفترة طويلة، اعتبره أصحاب النظرية التجارية وسيلة فعالة لتحقيق معدلات النمو المستهدفة، كما أنه يُعد وسيلة فعالة لجمع أكبر قدر ممكن من العملة الصعبة. ترتبط أهميته أيضًا بحجم الإنتاج، حيث يزداد الطلب على التصدير مما يستدعي من المؤسسات مضاعفة الإنتاج لتلبية هذه الزيادة في السوق.[1]

9-التصدير يعني الوجود في الأسواق الخارجية بمنتجات تنافسية.

10-يعزز التصدير القدرة على الحصول على حصة سوقية أكبر، مما يدعم تنافسية المنتج المحلي ويحفز علىزيادة وتطوير المنتجات.

11-يفرض التصدير على الشركات المصدرة مواكبة المنافسين في السوق من حيث التكنولوجيا والأسعار والجودة.[2]

المطلب الثاني: أنواع وطرق التصدير

تعتبر عملية التصدير واحدة من الركائز الأساسية في التجارة الدولية، حيث تُتيح للدول تبادل السلع والخدمات وتعزيز اقتصاداتها. تنقسم أنواع التصدير إلى عدة فئات، تشمل التصدير المباشر وغير المباشر، والتصدير الكمي والنوعي، كل منها يلعب دوراً مهماً في استراتيجية التجارة لكل دولة. من خلال استكشاف هذه الأنواع، يمكننا فهم كيف تؤثر على العلاقات التجارية العالمية.

أولا: أنواع التصدير:

يُعتبر التصدير عملية ديناميكية تُعد جزءًا من السياسة التجارية لكل دولة، وهو أحد مقومات التجارة الخارجية. وتختلف أشكاله وأنواعه حسب طبيعتها ووجهتها.

---

[1]- شرماط عماد ، دور توسيم المنتجات الإقليمية في تعزيز الصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية التخصص: تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1، ص63.

[2] -حمري نجود ، البزكلثوم ، إستراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، العدد02، 2019، ص4.

1-التصدير المشترك والمنظم :هو نوع من التعاون بين عدة مصدرين يشاركون في اهتمامات تصديرية متشابهة. يُعتبر هذا الأسلوب طريقة مبتكرة لتنظيم الأنشطة التصديرية، حيث تتعاون الشركات معًا في تنظيم معين يهدف إلى تعزيز وتحسين فعاليتها في مجال التصدير[1].

2-التصدير المباشر: يتيح التصدير المباشر للشركة الحفاظ على سيطرتها الكاملة على سياستها التجارية، حيث تستثمر في إنشاء شبكة تسويقية للوصول إلى الأسواق. يمكنها تعزيز نشاطها في الأسواق الخارجية وفقًا لاستراتيجيتها الخاصة. يعتمد اختيار نوع التصدير على الأهداف العامة للشركة، وقد تقوم بعض المؤسسات بإنشاء فروع خاصة للمبيعات خارج إقليمها لمتابعة عمليات البيع والتوزيع والترويج. كما تُخصص بعض الشركات أفرادًا دائمين في الدولة المستوردة لإدارة علاقات العملاء وجمع المعلومات المتعلقة بالنشاط التجاري.[2]

يمكن تصنيف الصادرات إلى نوعين رئيسيين: الصادرات المنظورة (visibles) التي تكون مرئية عند مغادرتها البلد، و**الصادرات غير المنظورة** (invisibles) التي لا يمكن رؤيتها. كما يُمكن تصنيفها إلى صادرات مؤقتة وأخرى نهائية بناءً على مدة بقائها خارج البلد، حيث تبقى الصادرات المؤقتة لفترة محدودة، بينما تظل الصادرات النهائية بشكل دائم وهي كمايلي:[3]

أ- الصادرات المنظورة (المرئية): تشمل الصادرات المنظورة السلع والبضائع التي يبيعها المقيمون في دولة معينة إلى مقيمين في دولة أخرى، حيث تنتقل هذه السلع عبر الحدود. تُعتبر مرئية لأنها تخضع لمراقبة إدارة الجمارك، التي تقوم بمعاينتها وإحصائها في السجلات الرسمية.

ب-الصادرات غير المنظورة غير المرئية: تشمل الخدمات المقدمة بين المقيمين في الدولة والمقيمين في الخارج، مثل خدمات النقل والتأمين والسياحة والنفقات الدبلوماسية ومدفوعات البريد والهبات. كما تتضمن تصدير رؤوس الأموال بطرق متعددة، مثل إصدار أو شراء أوراق تجارية أو أسهم أجنبية، أو منح قروض لتمويل شركات تابعة في الخارج.

[1] -خيري عثمان فريز فرج عبد العال ، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير ، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 45 ، العدد45 ، 2021 ،ص5.

[2]- بن شني عبد القادر، تسيير عمليات التجارة الدولية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة السنة الثالثة العلوم الاقتصادية تخصص: تجارة دولية، ص20.

[3] -KATEB Mohammed Lakhdar. OUDDANE Bouabdellah. Les exportations hors hydrocarbures comme stratégie de diversification << Cas de l'entreprise Algérienne RAFEXPORT. Revue les cahiers du poidex numéro 09 juin 2018.p6

ج – الصادرات المؤقتة: تشمل مختلف السلع والبضائع والأموال التي تُصدَّر إلى الخارج لفترة محددة ثم يتم إعادتها. ومن أمثلة ذلك:

- المنتجات المشاركة في المعارض أو المؤتمرات أو الصالونات الدولية.
- المواد والأجهزة والآلات الضرورية التي تُستخدم في الخارج.
- الأجهزة أو الآلات التي تُرسل لإصلاحها في الخارج.

د– الصادرات النهائية: هي جميع الصادرات التي يخرجها المقيمون في الداخل بشكل نهائي بهدف تحقيق الربح التجاري إلى دولة أو عدة دول أخرى[1].

ثانيا: طرق التصدير:

تُعد طرق التصدير من العناصر الأساسية في التجارة الدولية، حيث تتيح للدول والشركات الوصول إلى أسواق جديدة وزيادة الإيرادات. تُعتبر الفهم الجيد لهذه الطرق خطوة أولى نحو تحقيق النجاح، مما يستدعي استكشاف الأساليب المتاحة، بدءًا من التصدير المباشر إلى التصدير غير المباشر، وتحديد الخيار الأنسب وفقًا للمنتج والسوق المستهدف.

1-بصيغة البيع المباشر: يتم تحقيق عملية البيع والتسليم والفوترة في سوق أجنبية من البلد الأصلي دون الحاجة إلى ممثل أو وسيط. يتم ذلك عبر استخدام شبكات التسويق المباشر مثل الهاتف والفاكس، بالإضافة إلى المقاصة الدولية وبيع المنتجات عن بُعد عبر الإنترنت. كما يمكن أن تشمل هذه الطريقة المشاركة في المعارض والصالونات المحترفة لتوسيع نطاق الوصول إلى العملاء

2– بصيغة ممثل أجير: تقوم المؤسسة بتفويض ممثل أو عدة ممثلين تجاريين بشكل دائم في السوق. يُعتبر الممثل الأجير شخصًا طبيعيًا مرتبطًا بالمؤسسة بعقد عمل، حيث يتولى مسؤولية الترويج للمنتجات وتسهيل عمليات البيع والتواصل مع العملاء في السوق المستهدفة.

[1] –براهيمي بن حراث حياة، تدويل المؤسسة والتحكم في العمليات الدولية محاضرات وأعمال موجهة، مطبوعة علمية بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص : مالية المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018- 2019، ص12.

3-عن طريق الوكيل أو الوكيل بالعمولة أو الوكيل التجاري: يعتبر الوكيل ممثلًا مستقلًا ودائمًا للمصدر، يعمل باسم المؤسسة وبحسابها. يمكن أن يكون الوكيل شخصًا طبيعيًا أو معنويًا، ويتقاضى عمولة بناءً على حجم الأعمال التي يحققها. تشمل مهامه الاستكشاف والبحث عن الزبائن، بالإضافة إلى البيع وإبلاغ المصدر بحالة السوق، تطور الطلب، المنافسة، والمنتجات الجديدة. يمكن أيضًا توسيع مهام الوكيل لتشمل تحصيل المدفوعات من الزبائن، إدارة المخزون، وتنظيم خدمات ما بعد البيع. بينما يبقى تحديد الأسعار وشروط الدفع من صلاحيات المصدر، الذي يظل المسؤول الوحيد أمام المشتري. يتمثل الوسطاء في التصدير غير المباشر في شركات التجارة الدولية، شركات تسيير التصدير، المستوردون وأصحاب الإمتياز.

4-شركات التجارة الدولية: هي تلك التي تختص بالاستيراد والتصدير، حيث تقوم بالتسويق في الأسواق الأجنبية باسمها الخاص. تُعتبر غالبية هذه الشركات منظمات تجارية قوية تسيطر على بعض المناطق أو الدول، وتتخصص بناءً على المناطق الجغرافية أو نوعية المنتجات. تنتشر هذه الشركات بشكل واسع في دول مثل اليابان والبرازيل وهولندا.

5-شركات تسيير التصدير: هي شركات خدماتية مستقلة تقوم بجميع أعمال خدمات التصدير لصالح مؤسسة التصدير بموجب عقد توكيل. تشمل مهامها الاستكشاف، وضع السياسات التجارية، التوزيع، البيع، وإدارة العمليات اللوجستية والإدارية. تعمل هذه الشركات باسم المصدر، وتكون نشاطاتها لمدة محددة، حيث تعتمد على دخل يتكون من اشتراك شهري محدد مسبقًا وعمولة على المبيعات.

6-المستوردون أو الموزعون: هم تجار مستقلون أجانب يقومون بشراء منتجات المصدر لإعادة بيعها باسمهم ولحسابهم، مما يجعلهم يتحملون جميع المخاطر في السوق الذي يتواجدون فيه. يتولى المستوردون جميع العمليات المتعلقة بالبيع، بما في ذلك الاستكشاف، التوزيع، التخزين، وتنظيم وتنشيط شبكة البيع. كما يشاركون في الحملات الإعلانية والتظاهرات التجارية، ويقدمون خدمات ما بعد البيع. بالإضافة إلى ذلك، يحدد المستوردون شروط البيع والأسعار ويتقاضون هامشًا على المبيعات.

7-أصحاب الامتياز: هم الأشخاص أو الشركات الذين يحصلون على حق توزيع منتجات معينة حصريًا في منطقة محددة من قبل المصدر. يتعهد صاحب الامتياز، بموجب العقد الحصري، بعدم توزيع أي منتج منافس في

نفس المنطقة. يُعتبر هذا العقد وسيلة للمصدر لفرض رقابته على السياسة التجارية لصاحب الامتياز، بما في ذلك تحديد سياسة الأسعار ووسائل الإعلانات الإشهار[1].

المطلب الثالث: دوافع ومزايا وعيوب التصدير

يُعتبر التصدير جزءًا أساسيًا من التجارة الدولية، حيث يسهم في تعزيز الاقتصاد الوطني وزيادة الإيرادات. يتضمن التصدير إرسال السلع والخدمات إلى الأسواق الخارجية، مما يتيح للبلدان استغلال مزاياها التنافسية وفتح آفاق جديدة للنمو، ومع ذلك يتطلب النجاح فيه فهما جيدا لدوافعه ومزاياه و عيوبه بالإضافة إلى تخطيط دقيق و إدارة فعالة للعمليات

الفرع الأول: دوافع التصدير

للتصدير هدف وطني يهم الدول النامية والمتقدمة على حد سواء، إذ أنه لا يقل أهمية عن دور الذي يؤديه الاستثمار في تنمية الدخل الوطني وتحديد اتجاهات الإنتاج حسب متطلبات واحتياجات الأسواق الخارجية.من دوافع التصدير ما هو داخلي يعود للمؤسسة حيث تخضع لقراراتها وفلسفتها ومنها ما هو خارجي تحكمه ظروف ومتغيرات الأسواق الخارجية وهناك عوامل أخرى تسعى المؤسسة لتحقيقها كمردود لاستثماراتها وما تدره مبيعاتها الخارجية، وتحقيق النمو تحقيق زيادة أو الحفاظ على حجم مبيعاتها وحصتها السوقية وخدمة الزبائن في أسواق معينة وتوفير سيولة نقدية تحتاجها لمواصلة نشاطاتها، وضمان الأمان والاطمئنان لتواصل نشاط الإدارة القائمة في المؤسسة، إضافة إلى أهداف إنسانية تتمثل في بالحفاظ على تشغيل القوى العاملة في المجتمع وإنتاج سلع بمواصفات جيدة للمستهلكين . إضافة إلى هدف تحقيق الربح هناك أهداف أخرى تتعلق بالتزامات المؤسسة تجاه الأسواق الخارجية، تتفاوت أهميتها بمقدار ما في تساهم في تحقيق الهدف الأساسي وهو الربح المتوقع ويمكن تحديد دوافع التصدير كالاتي:

1-تشجيع إدارة المؤسسة على ممارسة نشاط التصدير،

2-تحقيق مردود مناسب من تسويق المنتج في الأسواق الخارجية الإفادة من وفرات الحجم الكبير في التسويق الإفادة من التمييز بتسويق منتج وحيد وتكنولوجيا متميزة في إنتاجه وتشغيله.

[1]- أيت بن أعمر الهام، تجمعات التصدير آلية لترقية الصادرات خارج المحروقات، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، العدد 32، 2015، ص5.

3-تقليص مخاطر دخول سلع منافسة محليا، تصريف خارجي لسلع موسمية الإنتاج والاستخدام.

4-تشغيل طاقات وموارد فائضة ومعطلة.

5-اغتنام فرص تسويقية خارجية تحقق مردودا مشجعا للاستفادة منها،

6-تغيير وكلاء المؤسسة في الأسواق الخارجية والقرب من الزبائن،

7-صغر السوق المحلية غير القادرة على استيعاب السلع المنتجة محليا،

8-تدهور الطلب في السوق المحلية وإقدام المؤسسة على إيجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها،

9-صغر السوق المحلية غير القادرة على استيعاب السلع المنتجة محليا، تدهور الطلب في السوق المحلية وإقدام المؤسسة على إيجاد منافذ خارجية لتصريف منتجاتها،

هناك دوافع أخرى تشجيع المؤسسة على التصدير أهمها:

- توفر خبرات ومعارف لدى المؤسسة في النشاط التصديري وممارسته القدرة على تحمل المخاطر الخارجية أكثر من المخاطر الداخلية الخصائص العالمية المتوفرة في المؤسسة، إنتاج بيع تسويق دولي، تعدد الجنسيات تطوير وإدارة الافراد العاملين في المؤسسة تطوير الإنتاج وطرقه وهذا استجابة للبيئة الخارجية.
- توفير حاجة السوق المحلية من السلع التي تسوقها المؤسسة[1]

الفرع الثاني: مزايا وعيوب التصدير

تُعتبر عملية التصدير أحد الأركان الأساسية في التجارة الدولية، حيث تتيح للدول والشركات فرصة الوصول إلى أسواق جديدة وتوسيع نطاق أعمالها. من خلال التصدير، يمكن للدول الاستفادة من مزاياها التنافسية، مثل الموارد الطبيعية أو الحرف اليدوية، وزيادة دخلها الوطني. ومع ذلك، تأتي عملية التصدير مع مجموعة من التحديات والمخاطر، مثل تكاليف الشحن والامتثال للقوانين الدولية، التي يمكن أن تؤثر على الجدوى الاقتصادية. لذا، من

[1]- صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، 1981، ص95.

المهم فهم المزايا والعيوب المرتبطة بالتصدير لتطوير استراتيجيات فعالة تعزز من نجاح العمليات التجارية في الأسواق الخارجية.

أولا: مزايا التصدير

تتمثل في أهم النقاط التالية:

1-تصريف الفائض من المنتجات المحلية

2-استهداف والوصول الى اسواق دولية جديدة

3-إمكانية تطوير سوق دائم.

4-إن اعتماد المؤسسة على التصدير للدخول إلى الأسواق الأجنبية يساعد المؤسسة على تحقيق مجموعة

5-من المزايا أهمها يسمح الدخول الدولي للشركات الجديدة بالدخول إلى الأسواق الوطنية، مما يزيد من المنافسة؛ الأسعار ومستوى الإنتاج وبالتالي تصبح أكثر كفاءة[1]

6-يتجنب التصدير تكاليف إنشاء عمليات التصنيع في دولة مضيفة.

8-يمكن المؤسسة من تقليل مخاطر التعامل دوليا احتياج المؤسسة إلى حد أدنى من رأس المال عند مقارنته

9-بالبدائل الأخرى. وسيلة مناسبة للحصول على الخبرة الدولية.

ثانيا: عيوب التصدير

يترتب على التصدير عيوب كثيرة يمكن إيجازها فيما يلي:

1- ارتفاع تكاليف القيود الجمركية المفروضة على السلع المصدرة في البلد المستورد: تُعتبر تكاليف التعريفة الجمركية، التي تشمل الجداول والبنود التفصيلية المتعلقة بالضرائب المفروضة على السلع المستوردة، من الأعباء الرئيسية التي تواجه المصدرين. تختلف هذه التكاليف وفقًا لنوع التعامل القائم، مما يزيد من تعقيد العملية التجارية.

[1] -Kateb Mohammed Lakhdar.Le Rôle des Exportations Hors Hydrocarbures en Algérie :Le Cas de Lafarge Ciment d'Oggaz .revue businesse 2018.p8

2- إحتمال عدم ملائمة التصدير في حالة وجود امكانية تصنيع المنتجات في الخارج: يمكن أن تواجه المنتجات المصدرة مشكلة عدم ملاءمة التصدير إذا كانت هناك إمكانية لتصنيع المنتجات في الدولة المستوردة. فوجود منافسة من منتجات بديلة أو مؤسسات قادرة على إنتاج سلع مشابهة يؤثر سلبًا على الطلب الأجنبي، مما يعقد موقف المصدرين.

3- عدم فعالية إستخدام الوكلاء والموزعين في خدمة أهداف المؤسسات المرتبطة بالتوسع النمو، الربح والإستقرار في الأسواق الدولية: يمكن أن يكون استخدام الوكلاء والموزعين في الأسواق الدولية غير فعال في خدمة أهداف المؤسسات المتعلقة بالتوسع والنمو والربح والاستقرار. إذ قد يكتفي هؤلاء الوكلاء والموزعون بدورهم في إيصال المنتج والتعريف به لاقتناص الفرص التسويقية، دون التركيز على تحقيق الأهداف الاستراتيجية للمؤسسة، التي قد يرونها بعيدة عن نطاق مسؤولياتهم.

4- زيادة الأعباء على المؤسسة: تؤدي زيادة الأعباء على المؤسسة نتيجة لارتفاع تكاليف النقل، التي ترتبط غالبًا بتغيرات سعر الصرف، إلى ضرورة إعادة النظر في خيارات التصدير. هذه التحديات تدفع المؤسسة إلى إجراء دراسات معمقة لفهم العوائق المحتملة التي قد تواجهها في السوق الدولية.[1]

المطلب الرابع: العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الإقتصادي

توصل الفكر الاقتصادي، مدعومًا بالعديد من الدراسات التجريبية، إلى أن النمو السريع للصادرات يعزز النمو الاقتصادي. وقد أظهرت تجارب الدول النامية التي اعتمدت سياسة تشجيع الصادرات كاستراتيجية تنموية أن هذه السياسة توفر وسائل للنمو أسرع من سياسات إحلال الواردات. لذلك، زاد اهتمام الاقتصاديين بدراسة العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الاقتصادي، مع توضيح أسباب هذه الظاهرة.

أُجريت العديد من الدراسات التجريبية لدراسة تأثير نمو الصادرات على نمو اقتصادات الدول النامية من جوانب متعددة. على سبيل المثال، تم البحث في أثر نمو الصادرات على الدخل الوطني (Michaely، 1977)،

[1]- صونيا إسمهان كلاش، حدود توحيد وتماثل المنتج ضمن استراتيجيات التسويق الدولي في المؤسسات الجزائرية المصدرة دراسة حالة مؤسستي بوبلنزة وAGRODAT، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير تخصص: تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر 3، 2019 -2020، ص16.

وأثره على كفاءة رأس المال وإمكانية التغلب على الأزمات الاقتصادية الخارجية (Balassa، 1981)، وتأثيره على آثار الحجم والوفرات الخارجية (Tyler، 1981)، وأيضاً على كفاءة تخصيص الموارد (Feder، 1982).

أظهرت هذه الدراسات فعالية نمو الصادرات في تحقيق النمو الاقتصادي للدول النامية، مع الأخذ في الاعتبار المتغيرات الاقتصادية العالمية الحالية والمستقبلية. إن تنويع الصادرات من السلع الأولية إلى المصنعة يتطلب مهارات عالية وتكنولوجيا متطورة، مما يمكن هذه السلع من المنافسة في السوق الدولية، وبالتالي تعزيز النمو الاقتصادي من خلال توفير القوى العاملة المؤهلة والتكنولوجيا المتقدمة.

ومع ذلك، فإن التركيز على صادرات معينة، وخاصة الموارد الطبيعية، قد يؤدي إلى ما يعرف بمرض "الهولندي"، كما أن تقلب أسعار هذه السلع يمكن أن يسبب صدمات سلبية على تدفقات النقد الأجنبي. في المقابل، يتيح التنويع وزيادة النقد الأجنبي للدولة تمويل وارداتها وتطوير اقتصادها.

في دراسة أجراها NG عام 2006، تم تحليل العلاقة بين وفرة الموارد الطبيعية والتنمية الاقتصادية، ووجدت النتائج أن العلاقة سلبية. وبعد مراجعة دقيقة، تبين أن المشكلة ليست في وفرة الموارد، بل في تركيز الصادرات على السلع الأولية. ومن هنا، يمكن القول إن تنويع الصادرات يُسهم في دفع عجلة التنمية الاقتصادية[1].

[1]– حساني رقية، موسي سهام، الانتقال من استراتيجية تركيز الصادرات إلى استراتيجية تنويع الصادرات – بعض التجارب الناجحة: إيران ، ماليزيا ، أندونيسيا –حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد: 04، العدد : 2 ، 2017، ص5

المبحث الثاني: النفط وحتمية التنويع الإقتصادي في الجزائر

تُعتبر الجزائر من الدول الغنية بالموارد النفطية، حيث يشكل النفط والغاز الطبيعي الجزء الأكبر من صادراتها وإيراداتها. إلا أن الاعتماد المفرط على هذا القطاع أظهر عيوبه في عدة مناسبات، خاصة مع تقلبات أسعار النفط العالميةحيث تتطلب التحديات الاقتصادية الراهنة في الجزائر، مثل البطالة والفقر والتنمية المستدامة، اتخاذ خطوات جادة نحو تنويع الإقتصاد. يشمل ذلك الإستثمار في قطاعات غير نفطية مثل الزراعة والصناعة والسياحة، مما يسهم في خلق فرص عمل جديدة وتعزيز النمو الاقتصادي. في هذا السياق، يصبح التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة لضمان الاستدامة والمرونة في مواجهة الأزمات، ولتحقيق تنمية شاملة تلبي احتياجات جميع المواطنين. لذا، يعد فهم السبل الممكنة لتحقيق هذا التنويع أمرًا جوهريًا لمستقبل الجزائر الاقتصادي.

المطلب الاول: النفط ومخاطره على الإقتصاد الجزائري

يشير الاعتماد المفرط على الموارد الطبيعية إلى إمكانية وجود العديد من الآثار الاقتصادية، الاجتماعية والسياسية، التي تحول المورد من نعمة إلى نقمة، ويمكن حصر أهمها فيما يلي:

1-تراجع القطاعات الإنتاجية للاقتصاد: تراجع القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد يتجلى بوضوح في القطاعين الصناعي والزراعي، حيث تسجل هذه القطاعات معدلات نمو ضعيفة أو حتى سالبة، مما يؤدي إلى انخفاض مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي. وقد لوحظ هذا التراجع بشكل خاص في العديد من البلدان المصدرة للموارد الطبيعية كالنفط، حيث يهيمن الاعتماد على هذه الموارد على النمو ويؤثر سلبًا على التنوع الاقتصادي والتنمية المستدامة.

2-نقص وتراجع فرص العمل: يعد من التحديات الرئيسية المرتبطة بصناعة النفط والموارد الطبيعية، التي تتميز بكثافة رأس المال بدلاً من العمالة. وبالتالي، لا تتجاوز نسبة العمالة المخصصة لهذا القطاع 1% من إجمالي اليد العاملة في تلك الدول. كما أن الوظائف المتاحة تتطلب مهارات عالية، مما يؤدي إلى توظيف أجانب من دول ذات مستويات تقنية أكثر تطورًا، مما يزيد من تفاقم مشكلة البطالة المحلية.

3-تقلبات وصدمات الأسعار: تشكل تحديًا كبيرًا للبلدان الغنية بالموارد الطبيعية، مثل الجزائر، حيث تعتمد بشكل كبير على إيرادات هذه الموارد لتمويل خدمات القطاع العام وبرامج التنمية الوطنية. حين ترتفع الأسعار،

تُعتبر هذه الإيرادات نعمة، لكن انخفاضها المفاجئ يؤدي إلى صدمة اقتصادية وتقشف مفاجئ، مما قد ينتج عنه عدم استقرار سياسي واقتصادي. هذا يبرز أهمية تنويع الاقتصاد لتقليل الاعتماد على هذه التقلبات[1].

4-ضغوط العملة وتراجع شراء السلع المحلية: ضغوط العملة تؤدي إلى تراجع قدرة السلع المحلية على المنافسة، حيث أن التدفق الكبير للأموال الأجنبية يرفع قيمة العملة المحلية مقارنة بالعملات الأجنبية. هذا الارتفاع يرفع أسعار السلع المحلية، مما يضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ويؤدي إلى الكساد وفقدان فرص العمل. في النهاية، يزداد الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية كوسيلة لتعويض هذا التراجع.

5-طبيعة النضوب للموارد: تعتبر الموارد المستخرجة مثل النفط والغاز غير قابلة للتجدد، حيث يؤدي ضخ كل برميل أو متر مكعب منها إلى اقتراب نفاذها. تُظهر التصريحات التي تروج للنمو الإقتصادي في البلدان المنتجة للنفط أن هذه الدول قد تزداد فقراً بدلاً من الغنى، ما لم تتمكن من تحويل إيراداتها إلى مصادر ثروة متجددة. كما أن سوء إدارة هذه الموارد يؤدي إلى نمو اقتصادي بطيء وهش، ويزيد من عدم الاستقرار. في حال استمرار الاعتماد على الموارد الطبيعية دون إدارة فعالة، يمكن أن تتحول هذه الموارد إلى لعنة بدلًا من أن تكون نعمة.[2]

6-الفساد: خلال فترات الطفرات الكبيرة والتقلبات الواسعة في الأسعار، قد تغفل الحكومة عن هذه التذبذبات، مما يؤدي إلى تجاهل الأساليب التي يمكن من خلالها نهب الفائض وتحويله إلى حسابات النخب الحاكمة أو مقربيها. وعندما ينخفض السعر فجأة، تنعكس هذه التقلبات سلبًا على جميع المتغيرات الاقتصادية، مما يثير آثارًا عكسية تؤدي إلى تقليص البرامج الاجتماعية، وتآكل سيادة القانون، وتراجع الدعم الشعبي، وعدم القدرة على الاستفادة من المكاسب الديمقراطية.

7-قلة التنويع الإقتصادي: تعتبر تحديًا، إذ إن الاعتماد على استخراج الموارد الطبيعية يصبح أكثر ربحية من القطاعات الأخرى، هذا يؤدي إلى زيادة اعتماد الدول المصدرة على الصناعات الاستخراجية، مما يحد من

[1]- براهيمي نزيهة دلال، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000 -2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث الشعبة علوم تجارية التخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022 - 2023، ص60

[2] -KOUIDER BOUTALEB. Les restructurations industrielles et l'objectif d'exportation. Cahiers du CREAD n°41, 3ème trimestre 1997.p3

الاستثمار الطويل الأجل في القطاعات الإنتاجية الأخرى. بينما تحقق قطاعات الموارد عائدات كبيرة، فإنها تظل معزولة وضعيفة الارتباط ببقية الاقتصاد، مما يسبب عدم استقرار بسبب تقلبات الأسعار.

8-إفتقار المنتجات للتنافسية: تفتقر المنتجات الجزائرية إلى القدرة التنافسية في الأسواق الخارجية، وهو ما يُعزى إلى عدة عوامل، منها عدم التكيف مع المعايير الدولية، مما يصعّب دخول الأسواق الأجنبية. كما أن ارتفاع تكاليف الأراضي الصناعية يؤثر سلبًا على الأسعار النهائية، إضافة إلى التكاليف اللوجستية والعبء الإداري والروتيني، مما يزيد من صعوبة التصدير[1].

المطلب الثاني: الأزمات النفطية التي عرفها الإقتصاد الجزائري

شهد الاقتصاد الجزائري عبر تاريخه العديد من الأزمات النفطية التي تركت آثارًا عميقة على التنمية الاقتصادية والاجتماعية. يعتمد الاقتصاد الجزائري بشكل كبير على صادرات النفط والغاز، مما يجعله عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. منذ السبعينيات، مرت الجزائر بفترات من الازدهار الاقتصادي نتيجة لارتفاع أسعار النفط، تلاها أزمات خانقة بسبب الانخفاض الحاد في هذه الأسعار. هذه التقلبات لم تؤثر فقط على الميزانية الوطنية، بل شكلت أيضًا تحديات كبيرة في مجالات التوظيف والتنمية المستدامة. لذا، فهم الأزمات النفطية وتأثيراتها يعد أمرًا حيويًا لفهم الوضع الاقتصادي الحالي في الجزائر ورسم استراتيجيات مستقبلية للتنمية.

1- الأزمة النفطية العكسية 1986: تختلف أزمة النفط عام 1986 (الأزمة العكسية) عن الأزمات السابقة التي أثرت سلبًا على الدول الصناعية الكبرى المستهلكة للنفط، حيث شهدت تلك الأزمات ارتفاعًا كبيرًا في الأسعار نتيجة لانخفاض الإمدادات وزيادة الطلب. في المقابل، أدت أزمة 1986 إلى تأثير سلبي على الدول المنتجة للنفط، وعلى رأسها دول أوبك، بسبب تراجع الأسعار إلى مستويات منخفضة نتيجة لزيادة المعروض النفطي مقارنة بالطلب. لذا، أُطلق عليها اسم "الأزمة البترولية العكسية" نظرًا لاختلاف آثارها عن الأزمات السابقة، رغم أن السبب الجذري المشترك يتمثل في عدم التوازن بين الكميات المطلوبة والمعروضة من النفط. بدأت أسعار النفط في الانهيار السريع عام 1986، حيث تراجع سعر برميل النفط الخام من 27.5 دولار إلى 13 دولار، مما أحدث أزمة حادة للدول المنتجة، خصوصًا أعضاء أوبك. جاء هذا الانخفاض نتيجة لعدة عوامل، منها استراتيجيات الدول المستهلكة، مثل الولايات المتحدة، التي أنشأت مخازن نفطية لتخفيف تأثير ارتفاع الأسعار، وتخلي السعودية عن

[1] -DOUIDENE Leila ' Ali HAMMOUTENE Algerian non-Oil & Gas exports to African markets : Potential and obstacles Revue Le Manager Vol. 08, N°02: 2021.p5

دورها كمنتج مرجح للدفاع عن حصتها في السوق. كما قامت الدول الصناعية بتنفيذ سياسات منسقة لترشيد الطاقة، مما أدى إلى انخفاض الصادرات النفطية وتأثيرات سلبية مستمرة على السنوات التي تلتها[1].

2- الأزمة النفطية سنة 1998: في عام 1998، واجهت السوق النفطية العالمية اختلالاً كبيرًا في العرض والطلب نتيجة لأزمة اقتصادية في دول آسيا التي أثرت سلبًا على استهلاك النفط. في المقابل، زادت إمدادات دول أوبك من 25 مليون برميل يوميًا إلى 27.5 مليون، مما أدى إلى ارتفاع المخزونات النفطية. هذه العوامل ساهمت في انخفاض سعر النفط إلى 12.3 دولار للبرميل، مما أثر سلبًا على اقتصادات الدول المنتجة، مثل الجزائر، حيث انخفض معدل نموها من 3.4% في 1997 إلى 1.8% في 1998. ومع بداية 1999، تحسنت الأوضاع بفضل خفض الإنتاج، وارتفع السعر إلى 17.5 دولار، ليصل في عام 2000 إلى 27.6 دولار للبرميل.

3- الأزمة النفطية 2004: شهد العالم في عام 2004 ثورة في أسعار البترول، حيث ارتفع السعر من 28 دولارًا للبرميل في 2003 إلى 36 دولارًا، ثم 42 دولارًا في الربع الثاني، ليصل إلى حوالي 50 دولارًا في الربع الأخير من نفس العام. جاء ذلك مع زيادة غير مسبوقة في الطلب، حيث بلغ 2.4 مليون برميل يوميًا بدءًا من أغسطس 2004، متجاوزًا السقف المحدد بـ 1.5 مليون برميل. فقدت أوبك السيطرة على توازن السوق، ويرجع السبب الرئيسي في هذه الطفرة إلى تلبية احتياجات النمو في الاقتصاديات الأوروبية والأمريكية، بالإضافة إلى العمليات العسكرية الأمريكية وزيادة معدلات النمو في كل من الدول الأوروبية والصين.[2]

4- الأزمة النفطية سنة 2014: شهدت أسعار سوق النفط العالمية في عام 2014 تراجعًا كبيرًا، حيث انخفضت من 115 دولارًا في يونيو إلى أقل من 50 دولارًا في يناير 2015، أي بأكثر من نصف القيمة، واستقرت لاحقًا حول 50 دولارًا. كان للمملكة العربية السعودية والولايات المتحدة دور بارز في هذا الانخفاض، حيث طورت الولايات المتحدة النفط الصخري، مما حولها من دولة مستهلكة صافية إلى دولة مصدرة، مما منحها هامشًا أكبر للتقليص التدريجي من الاعتماد على نفط الشرق الأوسط في استهلاك السوق الأمريكي، انتجت الولايات المتحدة حوالي 8.5 مليون برميل يوميًا، ووصل إنتاجها من النفط الصخري إلى 9.5 إلى 9.6 مليون برميل يوميًا خلال عام 2015. هذا التغير في الإنتاج أثر بشكل كبير على معطيات السوق النفطي، مماثلاً لما حدث مع الغاز

[1]- عبد السلام بلبالي، أحمد عكاشة عزيزي، قراءة في الأزمات النفطية، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 6, No. 2, 2023، ص4.

[2] - ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، المجلد8، العدد3، 2017، ص 4.

الصخري الأمريكي. ورغم العلاقة التقليدية بين الرياض وواشنطن، بدأت السعودية تفقد حصصها السوقية تدريجياً في ظل المنافسة المتزايدة، مما أضعف موقفها التفاوضي.

-لوحظ أيضًا تسجيل كساد في جزء من النفط السعودي الثقيل، بلغ حوالي 400 ألف برميل يوميًا، مما دفع الرياض إلى تخفيض أسعار نفطها، خاصة في الأسواق الحرة الآجلة "سبوت"، لتكون أقل بكثير من المعدلات السائدة. يتراوح الإنتاج السعودي بين 8.5 و8.8 مليون برميل يوميًا، وقد يصل أحيانًا إلى 9 ملايين برميل.

-بالإضافة إلى ذلك، يُظهر الوضع وجود تصور لاتفاق ضمني مدفوع بأبعاد سياسية، قريب من السيناريو الذي شهدته الأسواق في عام 1986 وما قبله، حيث تتيح الأسعار المتدنية لـ "معاقبة" روسيا وإيران واستنزافهما اقتصاديًا. تحتاج إيران إلى أسعار لا تقل عن 100 دولار للبرميل للحفاظ على اقتصادها، ونفس الأمر ينطبق على روسيا التي تواجه ضغوطات نتيجة الحصار الأوروبي[1].

المطلب الثالث: ضرورة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تعتبر الصادرات أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني، حيث تلعب دورًا حيويًا في تحقيق النمو والتنمية المستدامة. في الجزائر، يعتمد الاقتصاد بشكل كبير على قطاع المحروقات، مما يجعله عرضة للتقلبات العالمية في أسعار النفط والغاز. لذلك، تبرز ضرورة تنمية الصادرات خارج هذا القطاع كخيار استراتيجي لتعزيز التنوع الإقتصادي وتقليل الإعتماد على الموارد الطبيعية والنمو على المدى الطويل بإتباع الخطوات التالية:

1- تعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية للقطاع الخاص: يجب تطوير استراتيجية لتحسين بيئة الأعمال وتعزيز دور القطاع الخاص في خلق القيمة المضافة وفرص العمل. لا تزال الجزائر بحاجة ماسة إلى اعتماد سياسات اقتصادية تضمن بيئة أكثر ملاءمة للقطاع الخاص، مع التركيز على زيادة مرونة أسواق العمل والمنتجات لتعزيز الإنتاجية والقدرة التنافسية.

2-تكوين رأس المال البشري: يعتبر تطوير رأس المال البشري في الجزائر أمرًا بالغ الأهمية، حيث يؤثر ليس فقط على التنمية البشرية والبطالة، بل أيضًا على الاستدامة طويلة الأمد لنموذج اقتصادي متنوع يستند إلى المعرفة ويقوده

[1] - Martin, H. (2013). Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends. *Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States* (27).

القطاع الخاص. ولتسريع عملية تكوين رأس المال البشري، يجب ضمان تنسيق السياسات وتنفيذها بشكل فعّال لتحسين المهارات وخلق قطاع خاص نشط وديناميكي.

3-زيادة العمالة في القطاع الخاص نظرًا لاعتماد الجزائر المتزايد على القطاع الخاص لجلب التكنولوجيات العالية وزيادة الإنتاجية في القطاعات غير النفطية، فإن تشجيع العمل في هذا القطاع يجب أن يترافق مع تحسين جودة التعليم وتنمية المهارات. هذا سيسهم في تعزيز الإنتاجية وزيادة المنافسة في سوق العمل.

4-رفع قدرة الشركات الوطنية على اكتشاف الذات: ينبغي تعزيز قدرة الشركات الوطنية الجزائرية على استكشاف أنشطة وقطاعات اقتصادية جديدة، مما يساعدها على فهم تكلفة الإنتاج ومستوى المخاطر والعوائد. ويتطلب ذلك تهيئة الظروف المناسبة لدعم هذا الاستكشاف.

5-ضغوط العملة وتراجع شراء السلع المحلية (الداء الهولندي): يؤدي التدفق الكبير للأموال الأجنبية في البلدان المصدرة للموارد الطبيعية إلى آثار اقتصادية سلبية على القطاعات الإنتاجية، حيث تتحول هذه الأموال إلى العملة المحلية، مما يرفع قيمتها مقابل العملات الأجنبية. وهذا يرفع أسعار السلع المحلية مقارنة بالسلع الأجنبية، مما يضعف قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية ويؤدي إلى الكساد وفقدان فرص العمل، مما يزيد الاعتماد على إيرادات الموارد الطبيعية.

6-الطبيعة النضوبية للموارد: تعتبر الموارد المستخرجة مثل النفط والغاز غير قابلة للتجدد، حيث إن كل برميل من النفط أو متر مكعب من الغاز يتم ضخه من باطن الأرض يقترب بالبلد المنتج من مرحلة يصبح فيها هذه الموارد وإيراداتها شيئًا من الماضي. إن التصريحات التي تشجع على النمو الاقتصادي في البلدان المنتجة للنفط قد تخفي الحقيقة التي مفادها أن هذه البلدان تزداد فقراً بدلاً من الثراء، ما لم تتمكن من تحويل ما تكسبه من التبادل مع السوق العالمية إلى تنمية مستدامة.[1]

7-الانتقال الطاقوي: تمتلك الجزائر موارد طاقة غير قابلة للنضوب مثل الطاقة الشمسية والرياح والمياه، لكن نجاح استغلال هذه الموارد يتطلب رؤية شاملة تجمع بين البعدين السياسي والاقتصادي. تعاني الجزائر من نقص في

[1] -صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000_2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة، جامعة فرحات عباس - سطيف 1 -، 2017- 2018، ص67.

الإمكانيات الإنتاجية والأمن الصناعي، بالإضافة إلى قيد مالي يعيق الاستثمار المتوازن مع خطط الإنفاق العمومي الحالية. كما أن الاستثمارات في الطاقات المتجددة تتأثر بالاختلافات في تكاليف الإنتاج وحجم السوق بين الدول. ومع ذلك، فإن جدوى الطاقة الشمسية كفيلة بتلبية 50% من احتياجات أوروبا وشمال إفريقيا، بينما يمثل التنافس الأوروبي فرصة للجزائر لتوسيع دورها في سوق الطاقة. من الضروري أن يسهم ذلك في تنويع الاقتصاد الوطني وتحقيق الانتقال نحو الاقتصاد الأخضر.

8-معدل ودرجة التغير الهيكلي: يهدف نموذج تنويع الاقتصاد الوطني الجزائري إلى تحقيق معدل نمو سنوي خارج قطاع المحروقات يبلغ 6.5% بين عامي 2020 و2030، مع زيادة ملحوظة في الإنتاج الداخلي الخام الفردي، الذي من المتوقع أن يتضاعف بمعدل 2.3 مرة. كما يُستهدف رفع مساهمة القطاع الصناعي في الإنتاج الداخلي الخام من 5.3% إلى 10%. بالإضافة إلى ذلك، يسعى النموذج إلى تحديث القطاع الفلاحي لتحقيق أهداف الأمن الغذائي وتنويع الصادرات.

لتحقيق هذا التغيير الهيكلي، من الضروري ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. وقد تم وضع تصور لمستوى معين من النمو في الإنتاجية العامة، مما يمكن الاستثمار العام من خلق معدلات نمو اقتصادي أعلى. لذلك، يجب أن يستهدف تحسين الإنتاجية كلاً من الاستثمار الخاص والعام.

لتحقيق استقرار في الإنتاج الداخلي الخام، من المهم تقليل الإعتماد تدريجياً على قطاع المحروقات وتطوير القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات، بالإضافة إلى إصلاح القطاع المالي والمصرفي.

9-جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة اندفعت الجزائر لجذب أكبر قدر ممكن من الاستثمار الأجنبي المباشر نتيجة لعوامل داخلية وخارجية، إدراكًا منها لأهميته في تنويع القاعدة الاقتصادية وتقليل التقلبات. رغم الفرص المتاحة، يبقى حجم الاستثمارات الأجنبية خارج قطاع المحروقات محدودًا، حيث تتركز معظمها في قطاع الطاقة. بين عامي 2002 و2016، لم تتجاوز نسبة الاستثمار الأجنبي 1% من إجمالي المشاريع المنجزة، رغم مساهمته بـ 17% من رأس المال الإجمالي وتوفير 10% من مناصب العمل.

لجذب المزيد من الاستثمارات، يجب مكافحة الفساد، وتعزيز سيادة القانون لتحقيق الاستقرار السياسي والأمني، مما يسهم في طمأنة الشركات الأجنبية ويساعد في توطين الاستثمارات.[1]

المطلب الرابع: نماذج عالمية للتنويع الاقتصادي

تتفاوت نماذج التنويع الاقتصادي بين الدول بناءً على مواردها الطبيعية، هيكلها الصناعي، ومستوى التنمية. وسوف نتطرق في هذا المطلب لأبرز النماذج الناجحة في عملية التنويع الإقتصادي

اولا: التجربة النرويجية في التنويع الإقتصادي

بعد اكتشاف النفط عام 1969، سعت الحكومة النرويجية إلى حماية الاقتصاد من "المرض الهولندي" من خلال تجنب آثار سلبية على القطاعات الصناعية مثل الشحن والزراعة. بدلاً من استثمار كبير في البنية التحتية، دعمت الحكومة الرفاهية والخدمات العامة مثل التعليم والصحة، مع تعزيز القطاع الخاص وزيادة الإنتاجية عبر تخفيض سن التقاعد وزيادة دعم المنتجات الزراعية. هذه السياسات أسهمت في نجاح نموذج تنويع الاقتصاد لدولة النرويج، ومن بين العوامل التي ادت الى نجاح هذا النموذج تذكر منها:

- منذ البداية، ركزت الحكومة على ضرورة السيطرة الوطنية على جميع القرارات المتعلقة بعمليات النفط، مما ساهم في توفير إدارة حكومية عادلة ونزيهة وعالية الكفاءة، ليس فقط في قطاع النفط بل في جميع القطاعات.
- التمسك بمبدأ التنويع بين الشركات العامة ساهم في الاستفادة من تجاربها وخبراتها المختلفة، مما عزز المنافسة البناءة بينها. هذا التوجه أسهم في تحسين شروط العقود وزيادة الكفاءة في عمليات التشغيل.
- تمهيد الطريق للمساهمة الوطنية من القطاع الحكومي في عمليات النفط شمل امتلاك أسهم في الامتيازات النفطية بشكل مباشر، بالإضافة إلى تقديم الخدمات والمعدات بشكل غير مباشر، مما عزز الدور الوطني في هذا القطاع الحيوي.

[1] – بوطلاعة محمد، د. بن دبيش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط – إمكانية الاستفادة من تجارب دولية –، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2 ،2018، ص5.

- توفير إدارة حكومية عادلة ونزيهة وكفؤة يعزز من قدرة القطاع النفطي على الاستفادة من التنوع بين الشركات العامة، مما يسهم في تبادل التجارب والخبرات. كما تعزز المنافسة البناءة بين الشركات تحسين شروط العقود وزيادة الكفاءة في عمليات التشغيل، مما ينعكس إيجابياً على القطاع بأكمله[1].

ثانيا: التجربة الإماراتية في التنويع الإقتصادي

سبقت دولة الإمارات العديد من الدول النفطية في سعيها نحو تنويع الاقتصاد والاستعداد لمرحلة ما بعد النفط، من خلال استراتيجية وطنية شاملة تمتد لخمسين عامًا. شهدت الدولة تطورات اقتصادية مستمرة بفضل مقوماتها، مثل الرؤية الاستراتيجية والبيئة السياسية المستقرة والبنية التحتية الحديثة. كما تضمنت السياسة الاقتصادية استراتيجيات تنويع تمنح الفرص المتكافئة للفعاليات الاقتصادية، مع توفير بنية تنظيمية وقانونية تعزز المنافسة وتشجع على الابتكار والريادة حيث ركزت دولة الإمارات لنجاح تجربتها في التنويع الإقتصادي على المحاور التالية[2]:

-إنشاء المدن الصناعية تطلبت متابعة دقيقة لتطويرها، واستقطاب الخبرات الأجنبية لتأسيس صناعات محلية تنافسية. ينبغي أيضًا إنشاء معاهد صناعية لتدريب وتأهيل اليد العاملة، بالإضافة إلى مراكز أبحاث متخصصة تدعم الابتكار وتساهم في تعزيز القدرة الإنتاجية لهذه الصناعات.

-تبنت الإمارات سياسة مالية توسعية استثمرت فيها إيرادات النفط بشكل كبير لتطوير البنية التحتية، مما ساعد في خلق فرص للقطاع الخاص وتقليل كلفة ممارسة الأعمال. أسهمت هذه السياسة، عبر الإعفاءات الضريبية، في زيادة ربحية مشاريع القطاع الخاص، وبالتالي تعزيز جهود تنويع الاقتصاد.

-تم انتهاج نظم حديثة لتحصيل رسوم الخدمات الحكومية الأساسية، مع التركيز على تطوير شبكات مواصلات عامة متميزة وخطوط السكك الحديدية. ومن الجدير بالذكر أنه في عام 2000، تم تبني نظام مالي جديد لإدارة النفقات العامة يعتمد على كفاءة استخدام الموارد بدلاً من التنمية الشاملة، بهدف ترشيد النفقات وزيادة فاعليتها.

[1] -نصير عبد الله، عبد الحميد حفيظ، محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية دراسة قياسية للفترة (2000 (2019)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07 ، العدد 02، ديسمبر 2022، ص12.

[2] - Mishrif, A., & Al Balushi, Y. (2018). Economic Diversification in the Gulf Region the Private Sector as an Engine of Growth (Vol. 1). Cambridge, Library of Congress Control: Gulf Research Centre Cambridge

استثمرت الإمارات فوائضها النفطية في تطوير القطاع غير النفطي، مع التركيز على مجالات مثل الطيران والسياحة الرياضية والصناعات الخفيفة، بالإضافة إلى خدمات النقل وتجارة التجزئة. بين عامي 2012 و2015، ارتفعت نسبة إسهام القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي إلى 11.2% في عام 2015، مما يعكس نجاح الإمارات في تنويع اقتصادها. كما وضعت الدولة مخططات مستقبلية للتنويع، مثل رؤية الإمارات 2021 ورؤية أبو ظبي 2030، بعد نجاح مشروع دبي 2015، بالإضافة إلى استراتيجية الطاقة 2050 التي تهدف إلى خلق بيئة اقتصادية ملائمة للنمو في جميع القطاعات وتنويع مصادر الطاقة.

- **التجربة القطرية في التنويع الإقتصادي:**

بعد اكتشاف النفط وتدفق إيراداته في أوائل الخمسينيات، أنشأت دولة قطر نظامًا للموازنة العامة لتوزيع هذه الإيرادات. صدرت أول موازنة في بداية عام 1373 هـ (1953م) خلال الإدارة البريطانية، بينما أصدرت قطر أول موازنة بعد الاستقلال في عام 1392هـ (1972م) بإجمالي إيرادات قدرها 1079.2 مليون ريال قطري ونفقات تبلغ 765.8 مليون ريال قطري.

في 1 فبراير 1962، صدر القانون رقم 2 الذي نظم السياسة المالية في قطر، وهو أول تشريع مالي يتناول هذا الموضوع. كما صدر أول دليل للحسابات في عام 1977، متضمنًا تفاصيل عن الإيرادات والمصروفات وقنوات الإنفاق.

في 10 أبريل 1988، أُعد القانون رقم 5 لسنة 1989 ليكون أول قانون للميزانية العامة في قطر، مما ساهم في توضيح القواعد والمبادئ التي تستند إليها الميزانية. تم تعديل هذا القانون لاحقًا في عام 2009 بموجب القانون رقم 5.

ركزت قطر على التطوير المستمر لاقتصادها من خلال اتباع استراتيجيات اقتصادية محفزة على التنويع الاقتصادي، مع التركيز على عدة مجالات، مثل:

-إطار تشريعي ملائم لتنمية الأعمال وجذب الاستثمارات: اتخذت دولة قطر عدة إجراءات لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، مما ساهم في خلق إطار تشريعي ملائم لتنمية الأعمال. تتمتع الشركات العاملة في قطر بمزايا تنافسية، مثل بيئة قانونية تعتمد على القانون العام الإنجليزي، الحق في التداول بأي عملة، وملكية أجنبية بنسبة

100%. كما يُسمح بإعادة الأرباح بالكامل، مع فرض ضريبة شركات بنسبة 10% على الأرباح المحلية، مما يعزز من جاذبية السوق القطري للاستثمارات.

–بيئة أعمال متطورة: وفقًا لتقرير التنافسية العالمية لعام 2018، احتلت قطر المرتبة الأولى على المستوى الإقليمي في مؤشر ريادة الأعمال بفضل سياساتها التي أوجدت بيئة أعمال متقدمة. تشمل هذه السياسات الالتزام بجميع الاتفاقيات التجارية وتنفيذ سياسة اقتصادية مرنة تسهل الأعمال والاستثمار، بالإضافة إلى منح امتيازات خاصة للمستثمرين الأجانب، مما يسمح لهم بامتلاك 100% من رأس المال لأي مشروع وإعفائهم من ضريبة الدخل لمدة تصل إلى 10 سنوات. كما تحتل قطر المرتبة الثانية إقليميًا والثالثة عالميًا من حيث القدرة التنافسية في هذا المجال.

–فرص استثمارية واعدة في مختلف القطاعات: ساهم توجه الدولة نحو تبني سياسات اقتصادية منفتحة وإرساء اقتصاد متنوع في تعزيز جاذبية البيئة الاستثمارية. وذلك من خلال إطلاق مشاريع مهمة تجسد قيم الشراكة بين القطاعين العام والخاص، مما يوفر فرص استثمارية واعدة في مجالات مثل اللوجستيات، والأمن الغذائي، والتعليم، والصحة، والسياحة، والرياضة.

–بنية تحتية متطورة: سعت دولة قطر لتعزيز الإنفاق الحكومي على مشروعات البنية التحتية لدعم تنافسية الاقتصاد وتعزيز مكانته عالميًا وإقليميًا. نجحت الدولة في تنفيذ عدد من المشاريع الضخمة، منها ميناء حمد، الذي يُعتبر من أكبر الموانئ في الشرق الأوسط، ومطار حمد الدولي، ومشروع مترو الدوحة، ومشاريع شركة سكك الحديد القطرية (الريل). بالإضافة إلى ذلك، تم تطوير شبكة طرق حيوية تربط بين المناطق الرئيسية، مما يعزز من جودة البنية التحتية ويوفر بيئة مواتية للمستثمرين.[1]

[1] – د. علي عماد محمد أزهر، دور الانفاق العام في التنويع الاقتصادي (دراسة تحليلية عن دولة قطر)، ص10

المبحث الثالث: إجراءات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تسعى الجزائر إلى تطوير قطاعات جديدة مثل الزراعة، والصناعات التحويلية، والخدمات، إن تنويع الصادرات يتطلب استراتيجية متكاملة تشمل تحسين البنية التحتية، وتطوير الكفاءات البشرية، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص كما يتطلب أيضًا تحسين المناخ الاستثماري وتبسيط الإجراءات الجمركية والتشريعية لجذب الاستثمارات الأجنبية. سوف نتطرف في هذا المبحث إلى أهم الإجراءات التي تتبعها وتنتهجها الدولة الجزائرية لترقية الصادرات الجزائرية، سوف نتطرف في هذا المبحث إلى أهم الإجراءات التي تتبعها وتنتهجها الدولة الجزائرية لترقية الصادرات الجزائرية.

المطلب الأول: الإجراءات القانونية والتنظيمية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

إن تحقيق تنويع حقيقي في الصادرات يتطلب تضافر الجهود من جميع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، لضمان تحقيق التنويع الإقتصادي وتحسين مستوى المعيشة للمواطنين. سنستعرض في هذا الإطار أبرز الإجراءات والبرامج القانونية والتنظيمية التي يمكن أن تساهم في تحقيق هذا الهدف.

أولا: الإطار القانوني والتنظيمي لاستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات

بعد الأزمة النفطية عام 1986، أدركت الحكومة الجزائرية الحاجة الملحة لتسريع تنفيذ الإجراءات التي من شأنها تعزيز الصادرات غير النفطية، بهدف تقليل تأثير انخفاض أسعار البترول في السوق العالمية على الاقتصاد الوطني. إن التنمية الاقتصادية تعتمد بشكل أساسي على تدفقات جديدة من الصادرات، مما يجعل الصادرات غير النفطية ركيزة أساسية للسياسة الاقتصادية. وبالتالي، انتقلت الحكومة من معالجة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية بشكل طارئ إلى اعتماد استراتيجية نمو مستدامة.

وفي ظل الضغوط المالية الخارجية والركود الاقتصادي، تم تبني استراتيجية تنمية الصادرات بشكل واضح في عام 1991، بعد فشل الإجراءات السابقة في تحقيق أي تحسن ملحوظ. وقد جاء ذلك بعد دراسة ومناقشة الإصلاحات على مختلف الأصعدة، حيث اعتُبرت تنمية الصادرات غير النفطية جزءًا من استراتيجية لتسديد الديون وتمويل الاقتصاد الوطني. وكانت هذه الاستراتيجية من بين الأهداف الرئيسية للرسالة التي بعثتها السلطات الجزائرية إلى صندوق النقد الدولي في 27 أبريل 1991، والتي أكدت فيها على تقليص تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية،

ودعت إلى تعزيز النمو عبر المؤسسات العامة والخاصة التي يجب أن تساهم في تعزيز الصادرات لتخفيف الضغوط المالية.

في عام 1991، تم إنشاء إطار تشريعي يهدف إلى تحرير التجارة الخارجية، مع تحديد الاستثناءات اللازمة، وذلك مع الأخذ في الاعتبار ضرورة حماية الإنتاج الوطني وتعزيز الصادرات من خلال إجراءات تتماشى مع التزامات الجزائر تجاه قواعد التجارة العالمية. ومع بداية تحول التوجه الاقتصادي في نهاية الثمانينات من اقتصاد مخطط يعتمد على احتكار الدولة لوسائل الإنتاج إلى اقتصاد سوق، أصبح من الضروري إنهاء احتكار عمليات الاستيراد والتصدير وفقًا للمرسوم التنفيذي رقم 91/37 المؤرخ في 13 فبراير 1991.[1] وتمثلت أهم القوانين والتعليمات في:

1-التعليمة رقم 11 الصادرة في 30 ماي 1984 تهدف إلى منح بطاقة القروض لبعض المستخدمين في المؤسسات العمومية المصدرة، وذلك لتسهيل تمويل عمليات التصدير وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الخارجية. هذه البطاقة توفر للمستخدمين إمكانية الوصول إلى قروض ميسرة، مما يسهم في دعم النشاط الاقتصادي وتوسيع نطاق الصادرات غير النفطية.

2- مذكرة رقم Pm/CAB/409 بتاريخ 20 ماي 1984 تتعلق بترقية الصادرات خارج المحروقات، وتؤكد على النقاط التالية:

- السماح للمتعاملين العموميين بإجراء المعاملات بالتراضي مع الزبائن الأجانب، مما يتيح لهم مرونة أكبر في التفاوض وتحقيق الصفقات.

3- تمكين المتعاملين العموميين من الدخول في علاقات تجارية مع مؤسسات التصدير والاستيراد في الخارج، لتعزيز الشراكات وتحفيز الصادرات الجزائرية.

-تهدف هذه المذكرة إلى تعزيز القدرة التنافسية للمنتجات الجزائرية في الأسواق الدولية ودعم جهود تنمية الصادرات غير النفطية[2].

[1]- Abderrezak BENHABIB[1] & Mustapha DJENNAS2 La Réforme des Politiques Commerciales est-elle pour une réelle intégration au contexte euroméditerranéen ? Analyse Empirique du cas Algérien Revue Economie & Management N° + Mars 2005 P2.

[2]- د. عبد الله بن منصور، غالم جلطي، الصادرات خارج المحروقات الوجه الآخر لتنافسية وآداء الاقتصاد الجزائري المراهنة على أي قطاع، المجلد 1 ، العدد 1 ،2012 ، ص8.

4- مذكرة رقم pm/CAB/410 تتعلق بإنشاء هياكل متخصصة في التصدير، وتركز على تنسيق جهود الهيئات المعنية في هذا المجال، مثل المؤسسات المنتجة، وقطاعات النقل، والتأمين، والعبور، بالإضافة إلى البنوك. تهدف المذكرة إلى تعزيز التعاون بين هذه الجهات لضمان تدفق سلس وفعال للسلع المصدرة، مما يسهم في تحسين الأداء التصديري وتعزيز قدرة الجزائر على المنافسة في الأسواق العالمية.

5 - المنشور رقم 10/9 الصادر بتاريخ 10 جوان 1984 عن وزارة التجارة يتناول استخدام وسائل الإعلان بهدف تعزيز الصادرات.

6-المذكرة رقم 15 بتاريخ 12 أفريل 1984 الصادرة عن وزارة المالية تحدد مدة ترحيل الأموال الناتجة عن تصدير المنتجات غير النفطية إلى 120 يوماً.

-7الإشعار رقم 16 بتاريخ 2 جوان 1984 الصادر عن وزارة المالية يحدد شروط فتح وإدارة حسابات EDAC (الدينار القابل للتحويل).

8-القرار رقم DF/DTM/082/85 الصادر عن وزارة النقل يتضمن تخفيضاً بنسبة 50% من أسعار استخدام تجهيزات وخدمات الموانئ.

9- القرار رقم DF/AA/DTM/083 الصادر عن وزارة النقل يهدف إلى تسهيل النقل البحري في مجال تصدير المنتجات غير النفطية.

10- القرار رقم DF/AA/DTM/083 الصادر عن وزارة النقل يختص بتسهيل إجراءات النقل البحري في مجال تصدير المنتجات غير النفطية.

11- المذكرة الموجهة من الخطوط الجوية الجزائرية بتاريخ 26 نوفمبر 1984 إلى وزير التجارة تتعلق بتخفيض مصاريف نقل البضائع بنسبة 50% في الخطوط العادية نحو إفريقيا.

12-المرسوم رقم 86-46 الصادر بتاريخ 24 ديسمبر 1986 يحدد قائمة السلع والخدمات التي تستفيد من إعانات التصدير ودعم الأسعار، بهدف تعويض التقييم المفرط للدينار الجزائري في السوق الرسمية، حيث يتغير الدعم حسب طبيعة السلع المصدرة ودرجة تكاملها، مع سقف يصل إلى 50% من رقم الأعمال المحقق في الخارج.

ثانيا: إعادة هيكلة دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية

أعادت سلطة التعديل الهيكلي تنظيم دور التجارة الخارجية بموجب المادة الثامنة من المرسوم التنفيذي رقم 94/207 بتاريخ 16 يوليو 1994، حيث تم تكليف الوزارة بترقية التبادل التجاري مع الخارج. ولتحقيق هذه المهمة، تساهم الوزارة في وضع تصورات جديدة للأدوات التنظيمية والهيكلية المتعلقة بالتجارة الخارجية، وتعمل على تنشيط هذا القطاع في إطار ثنائي أو متعدد الأطراف. كما تُعتبر شريكاً أساسياً في التحضير والتفاوض حول الاتفاقيات التجارية مع الشركاء الأجانب.

تضم وزارة التجارة مديرية عامة للتجارة الخارجية، تم تنظيمها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 94/208 الصادر في نفس التاريخ، وتتكون من مديرية العلاقات التجارية الثنائية، ومديرية العلاقات التجارية متعددة الأطراف، ومديرية لترقية التبادل التجاري الخارجي. كما تشمل المديرية فرعين: أحدهما للتنظيم والتأطير والآخر لدعم الصادرات.

يظهر هذا التنظيم رغبة الحكومة في تجنيد الوزارة لخدمة سياسة ترقية الصادرات خارج المحروقات، حيث أصبحت أداة في يد الدولة لتوجيه الفاعلين الاقتصاديين نحو التصدير، بما يتماشى مع اهتمامات السلطة في تحقيق التوازن المطلوب في الميزان التجاري الجزائري[1].

ثالثا: تخفيض قيمة العملة

نتيجة لانخفاض السيولة النقدية بسبب تراجع أسعار المحروقات في عام 1986، شهد الدينار الجزائري انخفاضات متتالية. ومع التحديات المالية الخارجية والضغوط من المنظمات الدولية، قبلت السلطات الجزائرية تخفيض الدينار. كان برنامج التثبيت لعام 1991 يهدف لتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي وسعر السوق الموازية بنسبة 25%، محاولاً جعل 1 دولار يساوي 31 دينار جزائري، لكن التخفيض الفعلي كان أقل، حيث بلغ 1 دولار حوالي 22.5 دينار من سبتمبر 1991. استقر سعر الصرف حتى مارس 1994، ولكن التضخم ارتفع، مما أدى إلى زيادة قيمة الدينار بنسبة 50% بين أكتوبر 1991 ونهاية 1993، وارتفعت الفجوة بين السعرين الرسمي والموازي إلى أربعة أضعاف بحلول 1994. بين 1995 و1998، شهد سعر الصرف الفعلي الحقيقي ارتفاعًا بأكثر من 20%، بينما تدهور بنسبة 13% بين 1998 و2001. وبعد 16 شهرًا من التثمين الحقيقي منذ

[1] –قشرو فتيحة، استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000–2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص : نقود، مالية وبنوك، جامعة الدكتور يحي فارس – المدية ، ص31.

2002، تدخلت السلطات في سوق الصرف الأجنبي في النصف الثاني من 2003 لإعادة سعر الصرف الفعلي إلى مستواه في نهاية 2002، بدلاً من مستواه في نهاية 1995. ساهمت مؤشرات التوازن الكلي المحققة بعد 2003 في الاستقرار النسبي للدينار، حيث كانت سياسة الصرف تهدف إلى الحفاظ على سعر صرف حقيقي مستقر. بدأ البنك المركزي الجزائري بتحديد سعر الصرف من خلال جلسات التسعير بواسطة لجنة مشتركة مع البنوك التجارية، مما مهد لإطلاق سوق الصرف بين البنوك الذي أعلن عنه في 23 ديسمبر 1995 وبدأ نشاطه رسميًا في 2 يناير 1996.[1]

تمت إتاحة إمكانية التمتع بوضعية للصرف (position de change) تودع كودائع لدى بنك الجزائر، كما تم السماح بإنشاء مكاتب صرافة للصرف الأجنبي، رغم أن هذه الأخيرة لم تُفعّل حتى الآن، مما يُعتبر بداية للإعلان عن سعر الصرف المرن. في عامي 2014 و2015، فقد الدينار الجزائري نحو 11% من قيمته، كما خسر 25% منذ عام 2013. وقد تم ذلك من خلال آلية تخفيض سعر الصرف التي اتبعها البنك المركزي ضمن سياسته النقدية، وليس عبر آلية انخفاض سعر الصرف الناتجة عن أسواق النقد.

رابعا: إصلاحات القطاع المالي

يهدف برامج الإصلاح التي تبنتها السلطات الجزائرية في القطاع المالي إلى تعزيز حوكمة البنوك العامة، حيث اعتمدت مجموعة من الأحكام المتوافقة مع اتفاقية الشراكة ومفاوضات منظمة التجارة العالمية في إطار اتفاقية الغات (المادة 8). ومن أبرز هذه الإجراءات:

1- إصدار قانون في 2005 يحدد طرق نقل الأرباح والفوائد والعائدات الصافية الناتجة عن بيع أو تصفية الاستثمارات الأجنبية، وذلك في إطار المرسوم رقم 01-03 المؤرخ في 20 أغسطس 2001 الخاص بتطوير الاستثمارات في الأنشطة الاقتصادية المنتجة للسلع والخدمات.

2- في عام 2006، أصدر بنك الجزائر قانون رقم 06-02 المؤرخ في 24 سبتمبر 2006، الذي يحدد شروط (1) تصريح إنشاء بنك ومؤسسة مالية، (2) تصريح ترخيص إنشاء فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية، (3) اعتماد تصريح إنشاء بنك ومؤسسة مالية، بالإضافة إلى فرع بنك ومؤسسة مالية أجنبية.

[1] -بن طلحة صليحة، معوشي بوعلام ، تخفيض قيمة العملة بين الواقع والطموح، مجلة دراسات اقتصادية ، المجلد18، العدد1، 2018 ،ص 29.

3-وضع بنك الجزائر في عام 2007، وفقًا للقانون 07-01 المؤرخ في 3 فبراير 2007، مبدأ قابلية تحويل العملة الوطنية للمعاملات الدولية الراهنة. كما عرّف القواعد المطبقة على عمليات النقل من وإلى الخارج المتعلقة بهذه المعاملات، بالإضافة إلى حقوق والتزامات المشتغلين في التجارة الخارجية والوسطاء المعتمدين في هذا المجال.

4- تم تفويض مجلس النقد والتسليف لتنفيذ أنظمة الصرف للبنوك والمؤسسات المالية والوسطاء المعتمدين المصرح لهم فقط بالتعامل في مجال التجارة الخارجية ومعاملات الصرف الأجنبي. ويتعين على هذه المؤسسات التأكد من شرعية هذه المعاملات وفقًا للقوانين واللوائح المعمول بها. في عام 2008، تم إصدار قانون يحدد الحد الأدنى لرأسمال المؤسسات الأجنبية في الجزائر.[1]

خامسا: منح إمتيازات لمؤسسات التصدير

1- بموجب التعليمة رقم 20/94 المؤرخة في 12 أبريل 1994، تم إلغاء التخصيص المركزي للموارد بالعملة الصعبة، مما أعطى حرية للأعوان الاقتصاديين في تداول العملة الصعبة. وقد نتج عن هذا القرار إعادة النظر في قوائم الاستيراد المعمول بها سابقًا، حيث تم إلغاء التميز بين المنتجات، وأصبحت جميع المنتجات حرة للتصدير والاستيراد.

2- منح قانون المالية لسنة 1996 إعفاءات جبائية للصادرات من أداء الرسم على القيمة المضافة. كما منح قانون الضرائب إعفاءً مؤقتًا لمدة خمس سنوات على الأرباح الصناعية والتجارية لمؤسسات التصدير، بالإضافة إلى إعفاء من الضريبة على أرباح الشركات ودفع الضريبة الجزافية. وتم تمديد الإعفاء إلى الضريبة على الدخل الإجمالي بالنسبة للمداخيل الناتجة عن التصدير.

3- تم تعديل النظام الجمركي والحقوق الجمركية من خلال تخفيضات في التعريفة الجمركية، حيث انخفضت من 120% إلى 60%، ثم إلى 45% في 1997، و40% في 1998. وبلغ مستوى التخفيض نحو 10% سنويًا من 1994 إلى 1997. أما الخطوة الثانية المتعلقة بتعديل الأنظمة الجمركية فقد تمت بموجب القانون رقم 98/10 المتعلق بقانون الجمارك، الذي ميز بين نظامين أساسيين:

[1] -سعد الله عمار و رواينية كمال، اثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية – حالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد و العدد 1، (2016)،ص58

- نظام الأنشطة الصناعية الموجهة للتصدير.

-نظام إعادة التموين بالإعفاء.

4- تم خفض أسعار النقل البري والبحري، حيث يتم التسديد بالدينار في حالة استخدام طريقة سيف (CIF)، وبالعملة الصعبة في حالة استخدام صيغة FOB، مع تحمل المستورد الأجنبي عبء الدفع. كما نصت المادة 104 من قانون المالية لسنة 1997 على الإعفاء من إيداع الكفالة، والذي يشمل الأنشطة التالية:

- السلع المخصصة لإعادة التصدير بعد التحويل.

- السلع الخاضعة لعمليات التحسين بغرض إعادة التصدير.

- الصادرات من مواد التغليف المخصصة للسلع المصدرة.

5- تم الترخيص بفتح حسابات بالعملة الصعبة للأشخاص المعنويين الذين يقومون بمهام التصدير، مع إلغاء أحكام المرسوم التنفيذي رقم 94/90 المؤرخ في 10 أبريل 1994 المتعلق بالرقابة على نوعية المنتجات المخصصة للتصدير. وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 97/431 المؤرخ في 16 نوفمبر 1997، لم يعد المصدر مجبرًا على استخراج الشهادة من التصريح الجمركي إلا إذا طلبها المشتري الأجنبي.

المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

يعتبر تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات خطوة استراتيجية أساسية نحو تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، تواجه الدول خاصةً المعتمدة على الموارد الطبيعية، تحديات كبيرة نتيجة تقلبات أسعار النفط والغاز، مما يستدعي ضرورة تطوير قطاعات اقتصادية جديدة لتعزيز القدرة التنافسية وضمان الاستقرار الاقتصادي. يعتمد الإطار المؤسساتي لتنويع الصادرات على إنشاء بيئة تشجع الابتكار، وتجذب الاستثمارات، وتدعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة. من خلال وضع استراتيجيات شاملة تضم تأسيس هيئات متخصصة في ترقية الصادرات أهمها:

أولا: الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)

تأسس الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بموجب قانون المالية لعام 1996، ويهدف إلى تقديم الدعم المالي للمصدرين في أنشطة ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية. يُمنح هذا الدعم للشركات المقيمة

التي تنتج ثروات أو تقدم خدمات، وكذلك للتجار المسجلين بصفة منتظمة في السجل التجاري، مما يعزز من نشاطهم في مجال التصدير.

1- مجالات إعانة في إطار الصندوق الخاص بترقية الصادرات: هناك خمس مجالات إعانة مقررة:

تشمل الاستراتيجيات الرامية إلى تعزيز الصادرات مجموعة من المبادرات الهامة، منها:

- ****إنشاء العلامات التجارية وحماية المنتجات****: يهدف ذلك إلى تطوير علامات تجارية قوية وحماية المنتجات المخصصة للتصدير في الأسواق الخارجية، بالإضافة إلى تقديم مكافآت للأبحاث الجامعية التي تساهم في تحسين أو ابتكار منتجات جديدة.

- ****إعداد تشخيص التصدير****: يتضمن ذلك إجراء تقييم شامل لوضع الصادرات، وإنشاء خلايا تصدير داخلية لدعم الشركات في تطوير استراتيجيات التصدير.

- ****تكاليف الاستكشاف****: يتم دعم تكاليف الاستكشاف في الأسواق الخارجية من قبل المصدرين، بالإضافة إلى تقديم إعانات للتمركز الأولي للوحدات التجارية في تلك الأسواق.

- ****طبع ونشر الدعائم الإعلامية****: تشمل هذه الخطوة ترويج المنتجات والخدمات الموجهة للتصدير من خلال وسائل الإعلام المختلفة، واستخدام التقنيات الحديثة في الإعلام والاتصال لتعزيز الوعي وزيادة التفاعل مع الأسواق المستهدفة.

2 –إعانة الصندوق الوطني لترقية الصادرات (FSPE) الممنوحة من طرف وزارة التجارة: تم إنشاء الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE) بهدف تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات، من خلال تغطية جزء من التكاليف المرتبطة بنقل المنتجات الموجهة للعرض، بالإضافة إلى دعم تكاليف مشاركة الشركات في المعارض والصالونات الدولية، يتم ذلك وفقاً لعتبات تمويل محددة و هي كالأتي:[1]

[1]- https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe consulté le 14/09/2024

أ-المشاركة في المعارض والمعارض الصالونات المتخصصة في الخارج :

100٪ في حالة المشاركة ذات طابع استثنائي بناء على قرار سياسي أو تقتصر على إنشاء شباك موحد	50٪ في حالة المشاركة الفردية في المعارض الأخرى غير المدرجة في البرنامج الرسمي السنوي	80٪ في حالة المشاركة في المعارض و الصالونات المدرجة في البرنامج الرسمي لمشاركة الجزائر

ملاحظة : من المهم أن تتضمن الإعلانات المعدة لمشاركة الشركات في المعارض الدولية معلومات دقيقة باللغة المستخدمة في التجارة الدولية، بالإضافة إلى اللغة المحلية للبلد المستضيف عند الاقتضاء. يجب أن تتضمن هذه المعلومات تفاصيل حول التظاهرة مثل اسم المعرض، وتاريخ إقامته، ومكانه، مما يسهل على الزوار والمشاركين التعرف على الحدث والتفاعل معه بفعالية.

ب-نقل وعبور ومناولة البضائع الموجهة للتصدير:

80٪ في حالة النقل الدولي للتمور، وبالنسبة لجميع الوجهات لهذا المنتج	25٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات غير الزراعية إلى وجهات بعيدة	50٪ في حالة النقل الدولي للمنتجات الزراعية القابلة للتلف باستثناء التمور

ملاحظة : تُعتبر تكلفة النقل البري داخل البلاد سارية فقط للرحلات التي تتجاوز مسافة 150 كيلومتراً، حيث يتم تحديد التكلفة بمبلغ خمسة (05) دينار لكل طن لكل كيلومتر. هذا النظام يهدف إلى تنظيم تكاليف النقل ودعم فعالية الشحن على المسافات الطويلة.

تجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء مراجعة شاملة لهذه المنظومة في عام 2009، حيث تم إنشاء أقسام جديدة تهدف إلى تحسين الأداء وتعزيز فعالية الدعم المقدم. ستدخل هذه الأقسام حيز التنفيذ بعد إعداد معايير الأهلية لطلبات المساعدة، والتي ستقوم وزارة التجارة بوضعها لضمان تطبيقها بشكل فعال ومنظم.

3-إجراءات طلب إعانة الصندوق الوطني لترقية الصادرات: يجب إيداع الملف في أجل أقصاه 180 يوم + 30 يوم بعد إنجاز عملية التصدير.

يُشترط لاستلام الملفات ما يلي:

- ****تسجيل الطلبات****: يجب تعبئة طلبات وفقاً لبطاقة الإيداع المتاحة لدى وزارة التجارة، على أن يتم ملؤها من قبل المؤسسة المعنية.

- ****تقديم الوثائق الرسمية****: يجب تقديم وثائق رسمية واضحة، لضمان استيفاء جميع الشروط المطلوبة ومعالجة الطلب بشكل فعال.

ملاحظة: يتم الدفع الفعلي للمنحة الممنوحة بعد تقديم الوثائق المبررة للتكاليف المدفوعة. يجب على المستفيدين تقديم مستندات رسمية تثبت النفقات المرتبطة بالأنشطة المعتمدة للحصول على المنحة، وذلك لضمان الشفافية والمصداقية في عملية صرف الدعم[1].

ثانيا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX

وضعت السلطات العمومية في الجزائر منذ أكثر من عشر سنوات تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في صلب اهتماماتها، حيث أُرسيت إجراءات تأطيرية تهدف إلى تعزيز الإنتاج الوطني في الأسواق الخارجية. تهدف هذه الإجراءات إلى تحسين تنافسية المنتجات الجزائرية، وزيادة حصتها في السوق العالمية، مما يسهم في تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة.

يُعتبر تأسيس الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس) بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-174، المؤرخ في 12 جوان 2004، جزءاً من سياسة توسيع المبادلات التجارية والإدماج الدولي. تهدف الوكالة إلى دعم الصادرات خارج قطاع المحروقات وتعزيز قدرات الشركات الجزائرية في المنافسة في الأسواق العالمية، وهي تخضع لوصاية وزارة التجارة[2].

[1] -www.fspe.dz consulté le 06/09/2024

[2]- مرسوم تنفيذي رقم 04-174 مؤرخ في 12 يونيو سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية وتنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 39.

1 مهام الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس):

– ****تحديد الاستراتيجية****: المشاركة في وضع استراتيجية ترقية التجارة الخارجية وتنفيذها بعد المصادقة عليها من الجهات المعنية.

– ****تسيير وسائل الترقية****: إدارة وسائل تعزيز الصادرات خارج قطاع المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة.

– ****تحليل الأسواق****: إجراء تحليلات شاملة ودراسات استشرافية حول الأسواق العالمية والقطاعات المختلفة.

– ****إعداد تقارير سنوية****: تقديم تقارير تقييمية سنوية لسياسة الصادرات وبرامجها.

– ****إنشاء أنظمة إعلام إحصائية****: وضع منظومات إحصائية حول الإمكانيات الوطنية للتصدير والأسواق الخارجية.

– ****تطوير نظام يقظة****: إنشاء نظام لمراقبة الأسواق الدولية وتأثيرها على المبادلات التجارية الجزائرية.

– ****إصدار منشورات****: تصميم وإعداد منشورات مختصة ومذكرات ظرفية في مجال التجارة الدولية.

– ****متابعة المتعاملين الاقتصاديين****: دعم ومتابعة المتعاملين الوطنيين في مشاركتهم في التظاهرات الاقتصادية والمعارض الدولية.

– ****مساعدة المتعاملين****: تقديم المساعدة في تطوير عمليات الاتصال والترويج للمنتجات والخدمات الموجهة للتصدير.

– ****تحديد المقاييس للجوائز****: وضع المعايير الخاصة بتقديم الجوائز والأوسمة لأفضل المصدرين.

– ****نشاطات مدفوعة الأجر****: القيام بنشاطات مدفوعة الأجر في مجالات الإتقان وتقنيات التصدير، بالإضافة إلى تقديم الدعم والخبرة للإدارات والمؤسسات ذات الصلة.[1]

[1] -TOUHOUCHE Rayhane. Analyse de l'évolution des exportations hors hydrocarbures (2015-2020). Les Cahiers du MECAS. V°19 / N° 1/ Juin 2023. p3

2-مهام إضافية للوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية (ألجكس):

- ****إنشاء قاعدة بيانات****: تطوير قاعدة بيانات خاصة بالواردات والصادرات وبطاقية وطنية عن المتعاملين النشطين في التجارة الخارجية الجزائرية.

- ****متابعة التطورات الاقتصادية****: ضمان متابعة تطور الحالات الظرفية في السوق الدولية للمنتجات ذات الأهمية للتجارة الخارجية الجزائرية.

-****اقتراح أعمال لمتابعة الواردات****: تقديم اقتراحات لأعمال تهدف إلى تحسين متابعة الواردات.

- ****تفعيل إجراءات التكوين والدعم****: تنفيذ برامج تدريبية وتقديم الدعم اللازم للمؤسسات والمتعاملين الاقتصاديين لمتابعة الواردات.

- ****الوصول إلى البيانات****: تمتلك الوكالة القدرة على معالجة المعلومات الاقتصادية من خلال الوصول السري إلى قواعد البيانات الإحصائية للمركز الوطني للمعلومات الإحصائية والجمركية (CNIS)، التابع لإدارة الجمارك.

ثالثا: الشركة الجزائرية لضمان وتأمين الصادرات CAGEX

تأسست الشركة الجزائرية لضمان وتأمين الصادرات بموجب عقد موثق بتاريخ 3 ديسمبر 1996، وتم اعتمادها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 المؤرخ في 2 يوليو 1996، الذي يحدد شروط تسيير الأخطار المغطاة بتأمين القروض عند التصدير. تم تكليف الشركة، تحت رقابة الدولة، بتأمين الأخطار التي نصت عليها المادة 4 من الأمر رقم 0696 المؤرخ في 10 يناير 1996، والمتعلق بتأمين القرض عند التصدير.

1-المهام التي تقوم بها الشركة الجزائرية لتأمين الصادرات خارج المحروقات:

تعمل الشركة، وفقًا لقانون تأسيسها، على تشجيع وتنمية الصادرات الجزائرية وتعزيز القطاع التصديري في المجالات الزراعية والصناعية والتجارية والخدماتية. يتم ذلك من خلال ضمان عمليات تصدير السلع والخدمات الوطنية ضد المخاطر التجارية وغير التجارية، وفقًا للوثائق المعتمدة من مجلس إدارة الشركة. تركز الشركة على تأمين المخاطر التجارية وإدارتها لصالحها باستخدام أموالها الخاصة فقط عند تغطيتها لهذا النوع من المخاطر، مما يجعل نسبة

التأمين على هذه المخاطر منخفضة مقارنةً بارتفاع نسبة التأمين ضد المخاطر السياسية، التي تديرها لصالح الدولة الجزائرية باستخدام أموال الدولة. بالإضافة إلى ذلك، تقوم الشركة بتغطية المخاطر الناتجة عن الكوارث لطبيعية[1].

تتولى الشركة الجزائرية لتأمين وضمان القروض القيام بالمهام التالية:

أ- القيام بدراسة ملائمة: نظرًا لامتلاك الشركة الجزائرية لضمان وتأمين الصادرات خبراء في التحليل الاقتصادي والمالي، بالإضافة إلى وجود تعاون دولي مع شركات التأمين، فإنها تتمتع بقدرة على الوصول إلى معلومات دقيقة حول المشتري. كما أن الشركة منظمة ضمن قاعدة البيانات الدولية وتمتلك مراسلين ووسطاء، مما يتيح لها الحصول على معلومات في الوقت الحالي أو خلال فترة زمنية قصيرة عبر قاعدة البيانات المشتركة.

ب- المساعدة في التحصيل: تقوم الشركة بعمليات التحصيل لصالح زبائنها ولحسابها الخاص، حيث تصبح مالكة للحقوق بعد تعويض المصدرين الذين لم يتمكنوا من تحويل أموالهم. كما تعمل على التحصيل لصالح المؤسسات غير المتعاقدة أو المؤمنة معها، مما يعكس التزامها الدائم والمستمر بدعم المصدّرين سواء كانوا منتمين أم غير منتمين. بالإضافة إلى ذلك، تتعاون الشركة الجزائرية مع عدة شركات تأمين في دول مختلفة حول العالم، بما في ذلك دول إفريقية وأوروبية، مما يدل على انفتاحها على الأسواق العالمية.

ج-تغطية المخاطر الناتجة عن التصدير: تغطي الشركة المخاطر الناتجة عن التصدير من نوعين: الخطر التجاري، الذي يتمثل غالبًا في عدم الدفع من المشتري الأجنبي لأسباب متعددة، والخطر السياسي، الذي يقع خارج نطاق تحكم المشتري ويكون تحت إشراف وزارة المالية، ويعتبر الخطر الأكبر للمصدر. بالإضافة إلى ذلك، تقدم الشركة تغطية لخطر انقطاع السوق "RIM"، الذي يحدث عند رفض المشتري شراء السلعة المخصصة له، مما يجعل من الصعب بيعها لمشتري آخر. رغم أن الشركة الجزائرية توفر هذا المنتج، إلا أنه غير معروف في السوق. كما تضمن الشركة الدفع في حالة التمويل، لكن في حدود 80% وفقًا للدراسة المسبقة عن المستورد.[2]

[1]- مصابيح فاطمة، ضمان ائتمان الصادرات، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، 2021، المجلد 05، العدد: 01، ص18.

[2]- قارح أمين، دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية فرع العلوم الاقتصادية، تخصص : بنوك وتأمينات ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- 2020- 2021، ص87.

رابعا: الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير :SAFEX

مؤسسة اقتصادية عمومية تُعرف باسم "صافكس"، هي شركة ذات أسهم تأسست عام 1971 نتيجة تغيير النشاط الاجتماعي للديوان الوطني للمعارض "أونافكس". يقع مقر صافكس في قصر المعارض، الذي يبعد 3 كم عن المطار الدولي و10 كم عن وسط المدينة. تركز صافكس على تنظيم المعارض بمختلف المستويات وتقديم الدعم للمتعاملين الاقتصاديين في مجالات التجارة الخارجية ويكمن نشاطها في الميادين التالية:

صافكس تتولى تنظيم المعارض العامة والخاصة على المستويات الدولية، الوطنية، الجهوية والمحلية، كما تنظم معارض خاصة خارج البلاد. تسهم في دعم المتعاملين الاقتصاديين في ترقية التجارة الخارجية من خلال توفير معلومات حول القوانين والتشريعات التجارية، وتعزيز فرص التعاون مع الشركاء الأجانب. كما تقوم بإصدار مجلات ونشرات اقتصادية، وتنظيم ملتقيات وندوات مهنية، وتدير جميع منشآت قصر المعارض[1].

المطلب الثالث: الإطار التأميني والتمويلي لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

الفرع الأول: الإطار التأميني لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

أولا: مفهوم تأمين قروض التصدير

وردت عدة تعاريف لتأمين قروض التصدير الذي يمكن تسميته أيضا باسم التأمين التجاري على القروض أو تأمين قروض الاعمال تأمين ائتمان الصادرات التصدير " Henri Louberge", "Pierre Maurer" أشهر هذه التعاريف الذي قدمه كل من على أنه عقد يوافق بموجبه المؤمن شركة التأمين للحصول على علاوة (قسط)، على تعويض المؤمن له عن الخسارة التي يعاني منها نتيجة لعدم استرداد ديونه المتعلقة بأسعار البضائع أو الخدمات المصدرة، أو للتعويض عن عواقب انقطاع أو توقف نهائي لسوق التصدير، أو قلة ربحية ذلك السوق، أو [2] فشل مجهودات البحث واكتشاف الاسواق الخارجية، وأصل هذه المخاطر هو تحقق أخطار ذات طبيعة اقتصادية جزئية أو كلية، سياسية أو عرضية.

[1] -www.safex.dz consulté le 06/10/2024

[2]– أمين قارح، محمد الأمين شربي، أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2019، ص2

ثانيا: أهمية تأمين قروض الصادرات

يمكن إبراز أهمية ضمان تأمين قروض الصادرات فيما يلي:

1- حماية المصدر من أخطار الدفع في صفقات التصدير: فعملية البيع إلى الخارج تقتضي شروط ائتمانية أكثر مخاطرة من البيع في السوق المحلي، نتيجة صعوبة الحصول على المعلومة الدقيقة حول المشترين والموردين الأجانب وقدرتهم المالية من جهة ، وكذلك عدم التأكد أو عدم اليقين التي تعيشها العلاقات الاقتصادية الدولية من جهة ثانية. – تمويل العملية التصديرية عندما لا يكون المورد في مركز يسمح له بتمويل صفقاته بنفسه، حيث يعد مصدرا هاما في التمويل الخارجي للدول النامية.

2- ترفع وثيقة التأمين من جودة كمبيالة التصدير وترفع من جدارة المصدر في الحصول على الائتمان مما يؤدي إلى تحريك رؤوس الأموال التي لم يكن من الممكن إتاحتها بطريقة أخرى.

3- توفير شروط أفضل في مجال المنافسة مع المنتجات المثيلة في الأسواق الدولية من خلال تقديم شروط الدفع ميسرة للمشتري.

4- تنشيط تداول الأوراق التجارية المرتبطة بعمليات التصدير المغطاة بالضمان: طالما أن المتداول لهذه الأوراق مطمئن الحصول على قيمتها عند استحقاقها ويؤمن خطر الرجوع عليه عند الوفاء بها.

5- تشجيع التصدير لأن التطور الاقتصادي يسمح بالتخلص من فائض الإنتاج في حالة تشبع السوق المحلي

6- الأقساط تقل عن تكاليف القروض المصرفية، عوضا عن ذلك فإن الضمان يشجع المصدر لارتياد أسواق جديدة والتعامل مع مستوردين جدد ما كان له أن يصلهم الأمر الذي يشجع التصدير ويزيد من حجمه[1].

7- إدارة هيئات الضمان للمنازعات التي قد تحدث بين المصدر وزبونه الأجنبي أي نتكون القوانين والأحكام واستعمالاتها غير معروفة، فما يجعل دور هذه الهيئات مهما لإزالة الكثير من الصعاب عند المؤمن من خلال التكفل بهذا الجانب.

8- تحفيز القطاع المعرفي على توفير التسهيلات الائتمانية اللازمة لتمويل التجارة الخارجية دون الحاجة إلى قيام البنوك المركزية بمنح الضمانات اللازمة أو دون الحاجة إلى اشتراط توفير اعتماد مستندي معزز كوسيلة مقبولة للدفع.

[1]- يوسف مسعداوي، القروض كآلية لتنمية الصادرات نظم تأمين، مجلة أبحاث اقتصادية، العدد 3 ،2009 ،ص5.

ثالثا: مخاطر تامين ائتمان التصدير

1- تعريف اخطار التصدير:

تعرف المخاطر التي تغطيها وكالات ائتمان التصدير في الشروط القياسية لوكالة ائتمان الصادرات باعتبارها مخاطر سياسية وتجارية لكن في الواقع فان وكالات ائتمان التصدير تغطي مخاطر عدم السداد القروض الناجم عن الأحداث السياسية والتجارية...

2- المخاطر التي تغطيها شركات ائتمان الصادرات:

تتعرض العملية التصديرية لعدة اخطار ممكنة الحدوث، كالمخاطر التجارية والسياسية وتتمثل فيما يلي:

2-1المخاطر التجارية:

وتتمثل المخاطر التجارية فيما يلي:

- اعسار المشتري.
- التقصير في السداد من قبل المشتري الخاص في نهاية فترة الائتمان او بعد فترة محددة من تاريخ انتهاء مدة الائتمان المتفق عليها.
- عدم قبول البضاعة المسلمة للمشتري، عندما تكون هذه مطابقة لأية عقود قائمة...

2- 2المخاطر السياسية:

وتتمثل المخاطر السياسية فيما يلي:

- الغاء او عدم تجديد ترخيص التصدير المؤمن عليه بعد ابرام العقد.
- الحرب وغيرها من الاضطرابات في بلد المشتري والتي تؤثر على الوفاء بالعقد.
- مخاطر تحويل العملات الأجنبية، أي الصعوبات والتأخيرات في تحويل الأموال من بلد المشتري بما في ذلك الخسائر الناشئة نتيجة الوقف الاختياري للدين الخارجي الصادر عن حكومة ذلك البلد.
- أي اجراء من جانب حكومة اجنبية يعوق بطريقة ما ابرام العقد، بما في ذلك الاستيراد التصدير ، مصادرة البضائع وتأميم الشركات الصناعية.

- المعاملات بين المصدرين الخاصين والمشترين العموميين أي التخلف عن السداد من جانب المشتري العام[1].

رابعا: مزايا النظام الجزائري لضمان ائتمان الصادرات

يقدم النظام الجزائري لضمان ائتمان الصادرات عن طريق الهيئة المشرفة عليه عددا من الخدمات تصب جلها في تشجيع المصدرين على اقتحام أسواق جديدة وهي:

1-إدارة مستحقات المؤسسات المصدرة والعمل على استرجاعها سواءا بالطرق الودية أو عن طريق التحكيم التجاري الدولي.

2-دفع المؤسسات الجزائرية المصدرة نحو التنافسية في الأسواق الدولية، من خلال مساعدتهم في عروض الائتمان وخدمات ما بعد البيع.

3- مساعدة المؤسسات الجزائرية المصدرة في اختيار ومتابعة وتقييم الزبائن فيما يتعلق بالقدرة على الوفاء بالدين، من خلال إنشاء بنك معلومات د - تمويل العملية التصديرية من خلال مساعدة المؤسسات العامة في قطاع التصدير على الحصول على التمويل من الهيئات المالية، حيث تقوم الشركة المشرفة على النظام الجزائري لضمان ائتمان الصادرات بضمان قرض المشتري وقرض المورد.

4-المساعدة التقنية بتوفير المعلومات الاقتصادية والتجارية وكذا تقنيات التجارة والمالية الدولية متى طلبتها المؤسسات المصدرة.[2]

الفرع الثاني: الإطار التمويلي لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

يعتبر تمويل المشروعات التجارية والصناعية من أعقد المشكلات التي تواجهها التنمية الاقتصادية في أي بلد، ويزداد الأمر أهمية إن تعلق بتمويل مشاريع التجارة الخارجية (صفقات التجارة الخارجية، ويمكن تصنيف عملياتها إلى عمليات تمويل قصيرة الأجل وعمليات تمويل متوسطة وطويلة الأجل.

[1]- حفصة حمدود ، عز الدين سمير ، دور ائتمان الصادرات في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد : 05 العدد : 02 (2022)،ص9

[2]- زاوي هجيرة، دراسة قياسية للصادرات الجزائرية للفترة 1970 - 2005 في ظل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي2009/2008، ص87.

1-طرق التمويل قصيرة الأجل:

يسمح التمويل قصير الأجل لعمليات التجارة الخارجية للمصدرين والمستوردين على السواء، بالحصول على مصادر التمويل الممكنة لتمويل صفقاتهم التجارية في أقل وقت ممكن. ويمكن للمؤسسات استعمال نوعين رئيسيين من أدوات التمويل المستعملة في التجارة الخارجية.

1-1إجراءات التمويل البحث: وتشمل كل من القروض الخاصة بتعبئة الديون الناشئة عن التصدير؛ التسبيقات بالعملة الصعبة وعملية تحويل الفوترة.

1-2. إجراءات الدفع والقرض: وتشمل كل من:

- **الاعتماد المسندي القرض المستندي:** هو تلك العملية التي يقبل بموجبها البنك المستورد أن يحل محل المستورد في الالتزام بتسديد وارداته لصالح المصدر الأجنبي عن طريق البنك الذي يمثله مقابل استلام الوثائق أو المستندات التي تدل عن أن المصدر قد قام فعلا بإرسال البضاعة المتعاقد عليها. وهنالك أنواع عديدة للاعتماد المستندي إلا نذكر ثلاثة أنواع رئيسة هي: الاعتماد المستندي القابل للإلغاء، الاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء، والاعتماد المستندي غير القابل للإلغاء والمؤكد.
- التحصيل المستندي.
- خصم الكمبيالات المستندية.

طرق أخرى للتمويل قصير الأجل للصادرات سواء بتسديد صادراتهم عندما يتعلق الأمر بتصدير سلع خاصة أو بواسطة التمويل المباشر لنفقات تنجم عن تخزين سلع وبضائع هذا المصدر في بلد أجنبي في إطار توزيعها.

2- طرق التمويل المتوسطة والطويلة الأجل للتجارة الخارجية:

التمويل المتوسط والطويل الأجل للتجارة الخارجية هو ذلك التمويل لبنك العمليات التي تفوق في العادة 18 شهر، و هو من التقنيات التي تسمح بتسهيل وتطوير التجارة الخارجية، وتحاول الأنظمة البنكية المختلفة أن تنوع من وسائل تدخلها حسب الظروف السائدة، وطبيعة العمليات التي يراد تمويلها، وكذلك الدول التي تحاول أن تربط

معها علاقات اقتصادية حيث تحاول أن تنشط هذه العلاقات وتدعمها، وعلى العموم يمكن تصنيف مختلف وسائل التدخل البنكي في هذا المجال إلى أربعة أدوات قرض المشتري قرض المورد؛ التمويل الجزائي والقرض الإيجاري الدولي.[1]

3- الخدمات التي تقدمها البنوك للمصدرين:

المساعدة عند دراسة الأسواق الخارجية يقوم البنك خلال مرحلة مسح الأسواق الدراسة والاستكشاف بتقديم للعميل المعلومات الضرورية عن البلد المستهدف، فيما يخص التشريع النقدي المالي والتنظيمي الحصول على المعلومات التجارية غير المتوفرة عن الشريك الأجنبي؛ جمع ونشر المطويات والبيانات عبر شبكة المراسلين الاجانب و تتمثل أهم الخدمات التي تقدمها البنوك للمصدرين في مايلي:

- مساعدة ونصح العميل المصدر أثناء المعارض في الجزائر والخارج.
- المساعدة عند مفاوضة العقد التجاري، فإن وجود البنك ومساعدته تسمحان للعميل المصدر.
- تحرير العقد بصفة سلمية لتفادي التناقضات مستقبلا.
- الاستفادة من النصح فيما يخص شروط الدفع والضمانات التي يطالب بها المشتري.
- توطين عملية التصدير يقوم المصدر بتوطين إجباري مسبق لعمليات تصدير المنتجات والخدمات باستثناء عمليات العبور، التصدير المؤقت وتصدير العينات. حيث يسمح له الحصول على شهادة التوطين المطالب بها عند التصريح الجمركي للتصدير.
- إشعار، تعزيز، مفاوضة وعقد اتفاقيات رسائل الاعتماد.
- تحصيل الكمبيالات والفواتير.
- خصم فواتير التصدير، حيث تصل التسبيقات الممنوحة إلى 100 بالمائة من قيمة الإرسال، عند إصدار الكفالات الضمانات ورسائل الضمانات.
- تسليم الوثائق.
- تقديم التمويل اللازم قبل التصدير وبعده[2].

---

[1]- بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر - مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 02، 2015 ص5.

[2] -إلهام أيت بن اعمر بن عجال، آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقع وآفاق أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير تخصص : نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير.

المطلب الرابع التحفيزات الجمركية والجبائية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

الفرع الأول: التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير

يتم منح التسهيلات الجمركية لعمليات التصدير على ثلاث مستويات: إجراءات، أنظمة جمركية، ومراقبة. تم وضع هذه التسهيلات في حيز التنفيذ لمرافقة المصدرين وتعزيز ودعم صادرات القطاعات غير النفطية. الهدف من ذلك هو خفض التكاليف وتوفير الوقت للمصدرين.

أولا: التصريح والاجراءات الجمركية

ا–التصريح المؤقت: يجوز للمصرح إيداع تصريح غير كامل يُعرف بـ "التصريح المؤقت" عندما لا تتوفر لديه كافة المعلومات الضرورية أو إذا لم يتمكن من تقديم الوثائق المطلوبة (باستثناء الفاتورة الموطنة والإجراءات الإدارية الخاصة) اللازمة لإيداع تصريح نهائي. يُمنح هذا الإجراء المبسط من قِبل المصلحة بعد تقديم طلب من المصدر. ويجب استكمال التصريح المؤقت بتصريح تكميلي خلال الآجال المحددة من قِبل المصلحةحيث يشكل التصريح التكميلي مع التصريح الابتدائي فعلاً واحدًا غير منفصل، ويسري مفعوله ابتداءً من تاريخ تسجيل التصريح الأصلي.

ب–التصريح المبسط:

يحتوي التصريح المبسط على جزء من المعلومات الموجودة في التصريح المفصل. يجب أن تكون هذه المعلومات كافية لتحديد البضائع المعنية بالتصدير وقبول النظام الجمركي المطلوب. يتم تسوية التصريح المبسط من خلال إيداع تصريح تكميلي خلال المدة المحددة من قِبل المصلحة.

غير أن التصريحات المقدمة وفقًا للنماذج الخاصة التالية، لا تتطلب إيداع تصريح مفصل.:

- ****نماذج الاستخدام الدولي****: المنصوص عليها في الاتفاقيات والبروتوكولات والاتفاقات الدولية التي وقعت عليها الجزائر والمصادق عليها، مثل "دفتر القبول المؤقت".
- ****نماذج الاستخدام الخاص****: التي تحدد أشكالها ومواصفاتها بموجب الأحكام التنظيمية التي تنظم عمليات جمركة البضائع، مثل التصريح المبسط لنقل البري ورخصة العبور لدى الجمارك.
- ****التصريحات البريدية الدولية****: مثل نموذج "CN22" و"CN23"، التي تُستخدم لتوثيق معلومات البضائع المرسلة عبر البريد الدولي.

أ. التصدير عن طريق دفتر القبول المؤقت:

يعد دفتر القبول المؤقت وثيقة دولية تسمح للمهنيين بالتصدير المؤقت لبضائعهم مع الوقف الكلي للحقوق والرسوم وكذا الإعفاء من الكفالة، مثل ما هو مبين أعلاه، فإن هذا الدفتر يعوض التصريحات التي يجب القيام بها عادة عند عبور الحدود.

ب. البيع بالإيداع[1]:

تتم عملية التصدير عن طريق البيع بالإيداع باكتتاب تصريح التصدير المؤقت، مرفق بتعهد لاكتتاب التصريح التكميلي لإعادة الاستيراد.

تتم تصفية التصريح المؤقت بواسطة إحدى التصريحات الثلاث التالية:

- التصريح التكميلي للتصدير النهائي، بالنسبة للبضائع المباعة نهائيا.
- التصريح بإعادة الاستيراد بعد البيع بالإيداع، للبضائع الغير مباعة.
- التصريح التكميلي عند التصدير النهائي، للبضائع الفاسدة أو المتلفة في الخارج (إلحاق محضر الإتلاف).

ت. الإعفاء من الكفالة:

يعفى من الكفالة المالية كل من:

- نظام القبول المؤقت للبضائع من أجل تحسين الصنع.
- نظام التصدير المؤقت للبضائع من أجل تحسين الصنع.
- نظام التصدير المؤقت للتغليفات الفارغة الخاصة بالبضائع عند التصدير.

ث. تأجيل معالجة النزاعات:

يؤجل معالجة النزاعات المحتمل أن تنشأ بعد اكتتاب التصريح إلى ما بعد الشحن الفعلي للبضائع.

[1]- المديرية العامة للجمارك، دليل المصدر الاجراءات الجمركية خطوة بخطوة، ص3

لكن، هذا التأجيل في المعالجة لا يخص النزاعات المتعلقة بالبضائع المحظورة عند التصدير المذكورة في المادة 21 من قانون الجمارك، أو عندما تكون البضاعة موضوع التصدير، تشكل محل الجريمة.

ثانيا: الأنظمة الجمركية

تهدف الأنظمة الجمركية إلى تخفيف خزينة المؤسسات وتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المراد تصديرها، كذلك الاستفادة من بعض التقنيات الناتجة عن استخدام المدخلات والتغليفات.

أ. نظام القبول المؤقت لتحسين الصنع:

يسمح هذا النظام، مع وقف الحقوق والرسوم، للمتعاملين باستيراد البضائع الأجنبية (المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة) الموجهة لإعادة التصدير، و ذلك بعد خضوعها لعملية تصنيع، تحويل أو معالجة إضافية أو صيانة أو تصليح.

ب. نظام التصدير المؤقت لتحسين الصنع:

يسمح هذا النظام الجمركي للمتعاملين المستفيدين، بالتصدير المؤقت للبضائع التي اكتسبت حرية التنقل داخل الإقليم الجمركي الجزائري وإعادة استيرادها خلال مدة محددة وذلك بعد خضوعها لعملية تصنيع، تحويل، معالجة إضافية أو تصليح، مع الإعفاء الكلي أو الجزئي من الحقوق والرسوم.

ج. نظام إعادة التموين بالإعفاء:

يسمح هذا النظام للمصنعين بإعادة التموين بالإعفاء من الحقوق والرسوم الجمركية، عن طريق إستيراد (المواد الأولية والمنتجات النصف مصنعة) لاستبدال تلك المعروضة للاستهلاك والمستعملة للحصول على منتجات سبق تصديرها بشكل نهائي.

ثالثا: الرقابة الجمركية

تخضع عمليات التصدير إلى رقابة جمركية جد مخففة. نظام تسيير المخاطر مصمم بطريقة تسهل عملية التصدير، في حالة الاضطرار إلى القيام بالرقابة، فإنه يتم تنظيم هذه الأخيرة بطريقة لا تعرقل عمليات التصدير.

أ. المسار الأخضر عند التصدير[1]

تستفيد عمليات تصدير الخضر والفواكه، والمواد سريعة التلف من المسار الأخضر، مع الإعفاء من الرقابة الجمركية الآنية، كما يتم القيام بالإجراءات الجمركية في نفس اليوم الذي اكتتب فيه التصريح.

تتم معالجة المنتجات الأخرى المصدرة خلال مدة زمنية لا تفوق 48 ساعة.

ب. التفتيش في الموقع

يمكن للمصدر اكتتاب تصريح التصدير على مستوى أقرب مكتب جمركي لموقع إنتاجه أو المقر الاجتماعي. في هذه الحالة تتم الرقابة الجمركية في الموقع.

ج. صفة المتعامل الإقتصادي المعتمد

تمنح صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد إلى المنتجين من أجل إستيراد المواد الأولية، ولكن أيضا لتصدير منتجاتهم.

تتمثل صفة المتعامل الاقتصادي المعتمد في المسار الأخضر الممنوح عند عمليات تصدير المنتجات مع الإعفاء من الرقابة الفورية. يمكن القيام برقابة مستهدفة على مستوى موقع المنتج المصدر.

رابعا: الاجراءات الجمركية عند التصدير

1. إجراءات الإحضار والوضع أمام الجمارك:

يجب إحضار كل البضائع الموجهة للتصدير أمام مكتب الجمارك المختص قصد إخضاعها للمراقبة الجمركية قبل تصديرها نحو الخارج.

يمكن أن يكون مكتب الجمارك هو مكتب الخروج (المكتب الحدودي) أو المكتب الأقرب من مقر مؤسسة المصدر.

[1]– المديرية العامة للجمارك ، دليل المصدر الاجراءات الجمركية خطوة بخطوة، ص2

2. إجراءات الجمركة:

كل البضائع الموجهة للتصدير يجب أن تكون موضوع تصريح مفصّل. هذا الاخير يمكن تسجيله في أي مكتب جمارك (مركز الخروج، مقر الاقامة أو مكتب داخلي).

يعد التصريح الجمركي للتصدير بمثابة رخصة تنقل في حالة اكتتاب هذا الاخير في مكتب غير مكتب الخروج.

أ. الوثائق المستوجبة:

- فاتورة موطنه
- الرخص المطلوبة (الإجراءات الادارية المسبقة)
- تقديم إثبات المنشأ (شهادة المنشأ) للبضائع الموجهة للتصدير نحو المناطق التي تستفيد من الامتيازات الجبائية كدول الإتحاد الاوروبيUE ، المنطقة العربية للتبادل الحرGZALE ، المنطقة الأفريقية للتبادل التجاري الحر ZLECAF ، تونس و الأردن.

ب. فحص البضائع: يتم فحص البضائع موضوع تصريح للتصدير عن طريق مراقبة مادية إنتقائية قبل الشحن. كما يمكن أن تتم هذه المراقبة داخل محلات المصدر. يتم إعفاء البضائع من المراقبة في مكتب الخروج في حالة ما تم مراقبتها في المكتب الداخلي.

ت. الشحن عند التصدير: يمكن تصدير البضائع المرخص لها على الفور أو وضعها في مناطق مينائية، أو أي في انتظار تصديرها لاحقا منطقة أخرى خارج الميناء تحت الرقابة الجمركية.

خامسا: الأنظمة الجمركية الاقتصادية

تتيح الأنظمة الجمركية الاقتصادية تخزين البضائع وتحويلها واستخدامها ونقلها مع إعفاء من الحقوق الجمركية والرسوم الداخلية للاستهلاك، بالإضافة إلى إعفاءات من الحقوق والرسوم الأخرى وإجراءات الحظر الاقتصادية المحتملة. وتنقسم هذه الأنظمة إلى أربع فئات: التنقل، التخزين، الاستخدام، والتحويل.

تُعتبر هذه الأنظمة أدوات لتعزيز تطوير بعض الأنشطة الاقتصادية، مثل التصدير، وزيادة القدرة التنافسية للشركات في الأسواق الخارجية من خلال المزايا المالية والاقتصادية التي تقدمها:

1-على الصعيد المالي: إيقاف الحقوق والرسوم أو إعفاؤها أو تسديدها.

2-على الصعيد الاقتصادي:

- توفير مستلزمات الإنتاج بتكاليف منخفضة.

- تحسين القدرة التنافسية للشركات من خلال تقليل تكاليف الإنتاج.

- دعم بعض الأنشطة الصناعية، خاصة تلك المتعلقة بالتصدير.

- تسهيل المبادلات الدولية. الدولية[1].

3-الكفالة:

يجب أن تكون البضائع الموضوعة تحت نظام جمركي اقتصادي محل كفالة تغطي 10% من مبلغ الحقوق والرسوم الموقفة. غير أنه، و في إطار ترقية الصادرات خارج المحروقات، تُعفى الأنظمة الاقتصادية الموجهة خصيصا للتصدير من الكفالة؛ و يتعلق الأمر خصوصا:

- بالقبول المؤقت من أجل تحسين الصنع داخل الجزائر.

-التغليف الموجه للبضائع المراد تصديرها.[2]

الفرع الثاني: الإعفاءات الجبائية الممنوحة للتصدير

قامت الدولة بإصلاح النظام الضريبي ومحاولة تخفيف العبء أمام المصدرين خارج قطاع المحروقات وذلك بالإعفاء الكلي أو الجزئي لمختلف الضرائب.

أولا: الضريبة على أرباح المؤسسات IBS

تستفيد من إعفاء دائم، العمليات المدرة للعملة الصعبة ولا سيما :

[1]- المديرية العامة للجمارك ، التسهيلات الجمركية عند التصدير كل ما يجب معرفته، ص1.

[2]- المرجع نفسه، ص2

-عمليات البيع الموجهة للتصدير.

-تأدية الخدمات الموجهة التصدير.

يمنح هذا الإعفاء حسب نسبة رقم الأعمال المحقق بالعملة الصعبة. وتتوقف الاستفادة من أحكام هذه الفقرة على تقد يم المعني إلى المصالح الجبائية المختصة وثيقة تثبت دفع هذه الإيرادات لدى بنك متوطن بالجزائر.

لا تشمل الاستفادة من هذا الإعفاء عمليات النقل البري والبحري والجوي وعمليات إعادة التأمين والبنوك (المادة10) من قانون المالية 2011 المعدل والمتمم لأحكام المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثل[1].

ثانياً: الرسم على القيمة المضافة (TVA)

تعفى من الرسم على القيمة المضافة (TVA) عمليات البيع المتعلقة بالبضائع المصدرة، بالإضافة إلى البضائع ذات المصدر الوطني المسلمة إلى المحلات الخاضعة للرقابة الجمركية، مع وجود بعض الاستثناءات وفقاً للمادة 13 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

1-عمليات الشراء المعفاة من الرسم على القيمة المضافة (TVA):

تشمل المشتريات أو البضائع المستوردة التي يقوم بها المصدر، والمخصصة للتصدير أو لإعادة تصديرها كما هي، أو لإدخالها في تصنيع السلع المعدة للتصدير، بالإضافة إلى الخدمات المرتبطة مباشرة بعمليات التصدير، وفقاً للمادة 42-2 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

2- استرجاع الرسم على القيمة المضافة (TVA):

يمكن الاستفادة من استرجاع هذا الرسم بالنسبة لجميع البضائع والخدمات التي تستفيد من نظام الترخيص بالشراء مع الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة، وفقاً للمادة 42-50 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.

ثالثا: العمليات عند التصدير

المادة 13 تعفي من الرسم على القيمة المضافة:

[1] - الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.

أ– تعفى عمليات البيع والصنع المتعلقة بالبضائع المصدرة، شريطة أن:

– يُسجل البائع أو الصانع الإرساليات في المحاسبة، أو في السجل المنصوص عليه في المادة 72 من هذا القانون، مع بيان تاريخ تسجيل الطرود وعددها وعلاماتها وأرقامها ونوع الأشياء أو البضائع وقيمتها واتجاهها.

ب–: يُسجل تاريخ التسجيل في المحاسبة أو السجل البديل، كما تُسجل علامات الطرود وأرقامها في الوثائق المرافقة للإرسالية، مثل تذكرة النقل أو الحافظة، مع ذكر لقب المرسل في التصريح الجمركي.

ج–يجب أن يكون التصدير متوافقاً مع القوانين والأنظمة المعمول بها. يتم إجراء كافة التحقيقات اللازمة عند خروج البضائع من قبل مصلحة الجمارك، وكذلك من قبل أعوان مصلحة الضرائب. يجب تقديم السجلات والوثائق المطلوبة، مثل وصلات النقل وسندات الشحن.

هـ–بالنسبة للإرساليات عن طريق البريد، يمكن لموظفي البريد دعوة مصلحة الجمارك أو مصلحة الضرائب للتحقق من المحتوى بحضور المعني أو من ينوبه. وفي كل الأحوال، يجب إلحاق وصلات البريد بسجل الإرسال الذي يحتفظ به البائع أو الصانع.

د– تعفى أيضاً عمليات البيع والصنع المتعلقة بالبضائع ذات المصدر الوطني والمسلمة إلى المحلات التجارية الخاضعة للرقابة الجمركية القانونية.

غير أنه، تُستثنى من هذا الإعفاء وتخضع للرسم على القيمة المضافة، بنفس المعدلات والشروط المعمول بها داخل التراب الوطني، المبيعات التي تتم بغرض التصدير من قبل تجار الأثريات أو لحسابهم، والمتعلقة بالأشياء الطريفة والتحف الفنية والكتب العتيقة والأثاث ومجموعات الجمع. كما تشمل هذه الاستثناءات المبيعات المتعلقة باللوحات الفنية الزيتية والمائية، والبطاقات البريدية، والرسوم، والمنحوتات الأصلية، والصور النقشية، والصور الرسمية، باستثناء تلك المتعلقة بمجموعات تاريخ الطبيعة أو اللوحات والفنون الأخرى الصادرة عن فنانين على قيد الحياة أو الذين توفوا منذ أقل من عشرين (20) سنة.

بالإضافة إلى ذلك، تُستثنى من الإعفاء عمليات البيع المتعلقة بالأحجار الكريمة الخامة والجواهر الصافية والمعادن الثمينة، بما في ذلك الحلي والمجوهرات والمصوغات الأخرى من المعادن الثمينة، باستثناء الحلي التقليدية من الفضة، ما لم ينص القانون على خلاف ذلك. [1]

رابعا: الرسم على النشاط المهني

لا تدخل في رقم الأعمال الذي تفرض بناء عليه الضريبة على النشاط المهني(TAP) ؛ عائدات عمليات البيع، و تكاليف النقل و الوساطة المتعلقة ببضائع أو سلع موجهة للتصدير مباشرة.. (المادة 220-3 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة[2].

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية المديرية العامة للضرائب ، قانون الرسوم على رقم الأعمال، ص13.

[2]- https://www.algex.dz/ar/صدروا-مع-ألجكس/item/596-التسهيلات-الجبائية consulté le 02/10/2024

خلاصة الفصل:

تسعى كل دولة لتطوير اقتصادها وخاصة ما يتعلق بالتجارة الخارجية التي ترتكز أساسا على عمليتي الاستيراد والتصدير حيث يجب عليها أن تسعى لبناء المناخ المناسب لتطوير تجارتها الخارجية وذلك بتوفير المحفزات وإعطاء ضمانات للمؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة القائمة بهذه التجارة. ولقد تطرقنا في هذا الفصل الى دور الدولة الجزائرية في تشجيع العملية التصديرية في الجزائر في ظل التوجه نحو تنويع الاقتصادي من خلال التحفيزات الممنوحة للمؤسسات الاقتصادية على التصدير تحفيزات جبائية، تحفيزات جمركية وتحفيزات تمويلية وتحفيزات ائتمانية وفرتها الدولة لتشجيع المؤسسات على التصدير وتنويع صادراتها خارج قطاع المحروقات.

الفصل الثالث:

دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 2000– 2020

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

المبحث الثاني: مساهمة القطاعات الاقتصادية في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

المبحث الثالث: مساهمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في مؤشرات التنمية الاقتصادية

مقدمة الفصل:

إن تنويع الاقتصاد وتعزيز الصادرات غير النفطية هما عنصران متكاملان يتطلبان اعتماد استراتيجيات واضحة تهدف إلى توفير الدعم اللازم، والذي يتجلى في تقديم التسهيلات الإدارية، والتحفيزات الجمركية، والإعفاءات الضريبية لكافة القطاعات الاقتصادية. هذا الأمر يعد ضروريًا للخروج من الاعتماد على النفط وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي .

في هذا الفصل، سنقوم بإجراء دراسة تحليلية تسلط الضوء على دور القطاعات الاقتصادية في تنمية الصادرات الجزائرية غير النفطية خلال الفترة المحددة. سنستعرض واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر ونوضح مساهمة القطاعات الإنتاجية في أهم مؤشرات التنمية، مع تقديم عرض وتحليل شامل.

المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر

سوف نتناول في هذا المبحث واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تقسيمه الى أربعة مطالب المطلب الأول تحرير التجارة الخارجية في الجزائر المطلب الثاني: هيكل الصادرات الغير نفطية في الجزائر ، المطلب الثالث دعم التنويع الاقتصادي في الجزائر ، المطلب الرابع تحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر

سوف نتطرق الى تحرير التجارة الخارجية من مرحلة الرقابة إلى الاحتكار إلى مرحلة التحرير التجاري وما صاحبها من تغيرات على السياسة التجارية، وإدخال إصلاحات على السياسة التجارية تتماشى مع متطلبات إقتصاد السوق وبرامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي، وكذا مساعي الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وما يتطلب ذلك من تحرير للقطاع، سنحاول من خلال هذا المطلب تحليل ودراسة تحرير التجارة الخارجية الجزائرية

أولا: تطور قيمة الصادرات الجزائرية

الجدول 3– 1: يوضح تطور قيمة الصادرات خلال فترة 2000 الى 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
2000	22031		
2001	19132	2011	73489
2002	18825	2012	71866
2003	24612	2013	64974
2004	32083	2014	62886
2005	46001	2015	34668
2006	54613	2016	30026
2007	60163	2017	35191
2008	79298	2018	41797.32
2009	45194	2019	35823.54
2010	57053	2020	23796.60

Source: Ministère du commerce et Direction Générale des Douanes

تعتبر الصادرات غير النفطية توجهاً مهماً يسهم في تحسين أداء الاقتصاد الجزائري، وذلك لعدة أسباب نذكرها فيما يلي. أولاً، يسهم التصدير في تحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة، حيث أن الطلب المحلي لا يكفي لتحقيق أهداف النمو المستمر. وبالتالي، فإن زيادة الصادرات بشكل عام، وخاصة الصادرات غير النفطية، تُعتبر العنصر الأساسي لتحقيق معدلات نمو مرتفعة تساهم في خلق فرص عمل جديدة. هذا يعود إلى توسع الأسواق المستهدفة من سوق محلي محدود إلى أسواق عالمية متنوعة.

ثانياً، تُعد القطاعات التصديرية مجالاً واعداً لتوليد الوظائف، حيث يرتبط التصدير ارتباطاً وثيقاً بمشكلة البطالة. إذ يتيح فتح مجالات إنتاج جديدة، مما يزيد من الطلب على الأيدي العاملة في سوق العمل، وبالتالي يساهم في رفع مستويات التشغيل ويساعد في معالجة مشكلة البطالة.

أخيراً، يفقد الاقتصاد الوطني الكثير من العملات الأجنبية نتيجة الاعتماد المتزايد على استيراد المواد الأولية والآلات اللازمة للمشاريع الاستثمارية المحلية. لذا، تزداد الحاجة الملحة للتصدير لتعويض آثار هذا الاعتماد[1].

الشكل 3- 1: يوضح تطور قيمة الصادرات الجزائرية

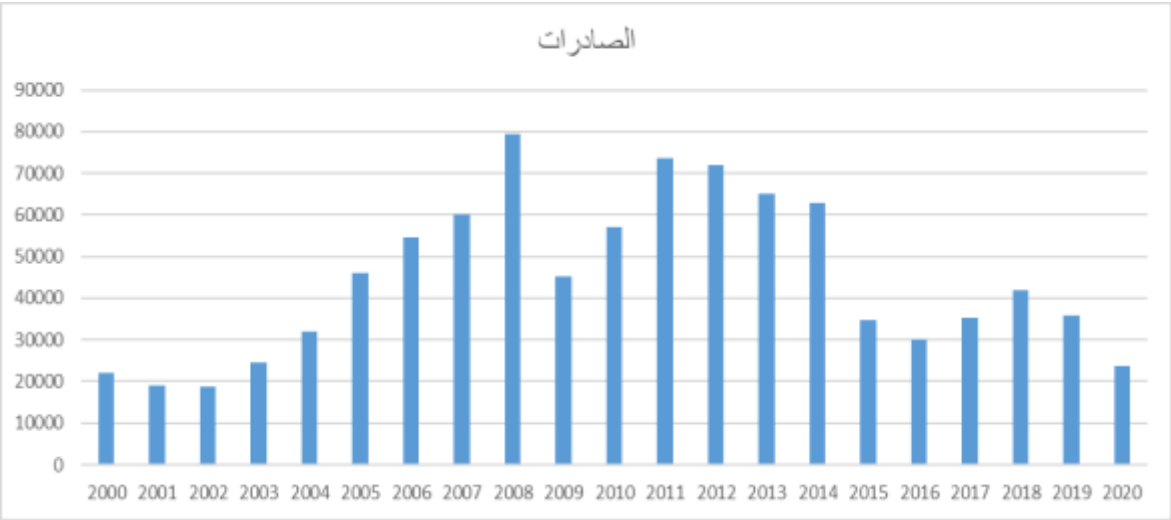

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم01

[1] –هواري أحلام، د. يوسفي رشيد، وضعية الصادرات الجزائرية في الأسواق الدولية، مجلة دفاتر بوادكس، العدد1 ،2019 ،ص5

من خلال الشكل البياني رقم 01 والذي يمثل تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2000 - 2020 نلاحظ أن الصادرات الجزائرية تميزت بفترات من حيث التذبذب والاستقرار نوجزها في الآتي ونقسمها الى فترتين الفترة الأولى 2000- الى 2010 والفترة الثانية من 2011 -2020:

الفترة الأولى (2000) – (2010) تزامنت هذه الفترة مع بداية إنخفاض أسعار البترول وتخلي الدولة عن السيطرة على قطاع التجارة الخارجية بالتذبذب المسجل في قيمة الصادرات بين إنخفاض و إرتفاع، وهذا ما يفسر المرحلة الصعبة التي مر بها الإقتصاد الوطني في العقد الأخير من القرن العشرين، حيث بلغت قيمة الصادرات سنة 2000 حوالي 20000 مليون دولار، لتنخفض سنة2001 لتبلغ حوال 19000 مليون دولار لتنخفض بعد ذلك الصادرات الجزائرية سنة 2002 لتبلغ حوالي 18825 مليون دولار وهي أدنى قيمة لها منذ بداية التسعينات وذلك راجع إلى إنخفاض أسعار البترول وكذا ثبات الصادرات غير النفطية، لترتفع قيمة الصادرات سنة 2003 مستفيدة من تحسن في أسعار البترول، سجلت قيمة للصادرات الجزائرية تطور ملحوظ بداية من سنة 2003 أين بلغت حوالي 24612مليار دولار مستفيدة من وصول سعر البترول الى حوالى 100 دولار للبرميل، وهذا راجع إلى تحسن في أسعار البترول وبلوغه سعر 130دولار إنعكس إيجابا على قيمة الصادرات الجزائرية أين بلغت 79298مليون دولار، سنة 2008 لتنخفض الصادرات سنتي 2009 و 2010 ، حيث بلغت 45194مليون دولار، هدت سنة2009سقوط حر في قيمة الصادرات وهذا نتيجة الأزمة المالية العالمية (أزمة الرهن العقاري2008)، واليت كان من تداعياتها تقلص الجهاز الإنتاجي للدول المستوردة للمحروقات ومنه تقلص وارداتها منها لتبدأ مرة أخرى في التحسن

الفترة الثانية (2011 – 2020) تميزت الفترة بانخفاض مستمرة في حجم الصادرات وهي أطول فترة زيادة خلال مرحلة التحرير التجاري في الجزائر، وذلك راجع التزايد المستمر في أسعار البترول، حيث انخفضت قيمة الصادرات سنة 2011 و 2012 و 2013 لتبلغ مليون 73489دولار إلى تسجيل أقل قيمة للصادرات في العشرية الثانية أين بلغت حوالي 34668مليون دولار، سنة 2015 و 2016 و 20217 لترتفع سنة 2017 و 2018 مستفيدة بذلك من الارتفاع المستمر والقياسي في أسعار البترول، حيث انتقل سعر البترول من 40 دولار سنة 2014 إلى 80 دولار مع نهاية سنة 2018، إلى تسجيله مابين 78 الى 100 دولار مع بداية أفريل 2020، ليصل حاجز 100 دولار ، وهو ما يعكس الارتباط الوثيق بين الصادرات الجزائرية وأسعار البترول.

ثانيا: الواردات الجزائرية

إن فشل سياسة الاحتكار المتبعة من طرف الدولة على مستوى قطاع التجارة الخارجية الى جانب متطلبات الوضع الاقتصادي بعد أزمة 1986 دفع السلطات الجزائرية الى اتخاذ جملة من الاجراءات والتدابير التي مست القطاع وخلصت الى تحرير المبادلات التجارية الخارجية، وكغيرها من الدول النامية التي عرفت اقتصاداتها انفتاحا على العالم الخارجي فقد تميزت التجارة الخارجية للجزائر بالتخصص العميق في انتاج وتصدير المواد الأولية في مقابل استيراد الغذاء و المنتجات المصنعة النهائية، الى جانب الارتباط الكبير بأسواق الدول الصناعية المتقدمة والأوروبية منها على وجه التحديد، وسوف نحاول فيما يلي استعراض مختلف التطورات التي شهدتها التجارة الخارجية للجزائر في شقها المتعلق بالواردات بعد الانفتاح التي عرفته بداية التسعينات[1].

الجدول 3– 2: يوضح تطور قيمة الواردات خلال فترة 2000 الى 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الواردات	السنوات	الواردات
2000	9173		
2001	9940	2011	47247
2002	12009	2012	50376
2003	13534	2013	55028
2004	18308	2014	58580
2005	20357	2015	51702
2006	21456	2016	47089
2007	27631	2017	46059
2008	39479	2018	46330.21
2009	39294	2019	41934.12
2010	40473	2020	34391.64

Source: Ministère du commerce et Direction Générale des Douanes

[1]–بوقرورة صلاح ، محددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990–2011 تحليل متجه تصحيح الخطأ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 2 ، 2016 ،ص6.

الشكل 3– 2: يوضح تطور قيمة الواردات الجزائرية

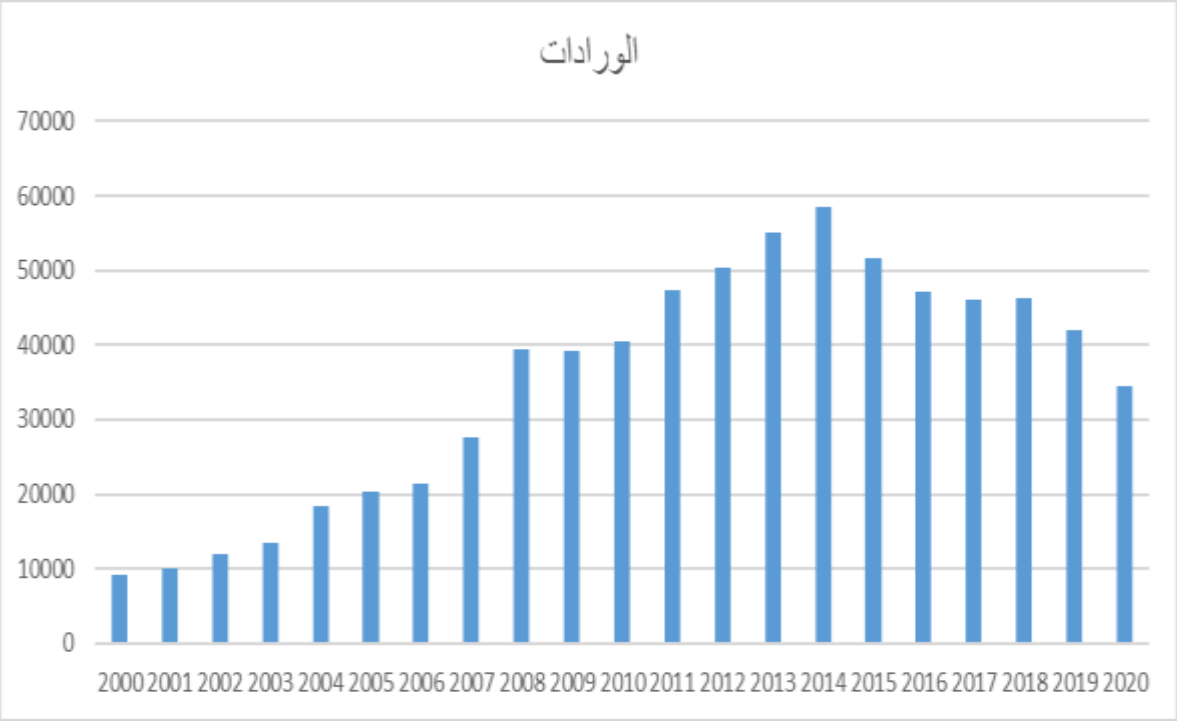

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم02

من خلال الشكل اعلاه رقم 02 والذي يمثل تطور الواردات الجزائرية للفترة 2000 الى 2020 نلاحظ أن الواردات الجزائرية من حيث التطور، تميزت بفترات نوجزها كالآتي ونقسمها الى فترتين الفترة الأولى 2000– الى 2010 و الفترة الثانية من 2011 –2020:

–تطور قيمة الواردات للفترة (2000–2010) الشكل الموالي يوضح تطور قيمة الواردات خلال فترة إصلاح قطاع التجارة الخارجية وتبني التحرير التجاري من خلال قراءة الشكل أعلاه نلاحظ تطور الواردات مستمر من عام 2000 إلى عام 2008، زادت القيمة من 9173 مليون دولار إلى 39479 مليون دولار، مما يعني أنها تضاعفت تقريبًا خمس مرات. مرات 2002 حوالي 12 مليون دولار مقارنة بسنة 2014 أين بلغت أكثر من 58.5 مليون دولار أي كان عليه الحال سنة 2002، وما يميز الفترة الارتفاع المستمر في قيمة الواردات بإستثناء سنة 2008 أين سجلت قيمة الواردات.

انخفاض طفيف أين بلغت 39294 مليون دولار مقابل 39479 مليون دولار سنة 2009 وذلك راجع إلى تباطئ معدلات نمو الاقتصاد العالمي وذلك راجع إلى تداعيات الأزمة العالمية 2008. ويمكن إرجاع سبب إرتفاع الواردات.

ارتفاع أسعار المواد الغذائية خلال الفترة، حيث تعتبر الجزائر من بين أكبر المستوردين للقمح والحليب والسكر. برامج الإستثمارت العامة الضخمة منذ سنة 2001.

الزيادة في أجور العمال والموظفين أدت إلى زيادة الطلب بشكل مباشر على السلع المعمرة مثل السيارات . زيادة الطلب نتيجة زيادة عدد السكان، وكذا ضعف القطاع الفلاحي والصناعي وعجزه عن تلبية الحاجيات.

الفترة (2011–2020) تميزت الفترة بتطور معتبر في قيمة الواردات مقارنة بالسنوات الماضية، حيث سجلت قيمة الواردات حوالي 47247 مليون دولار وهي قيمة أكبر من قيمة الواردات المسجلة سنة 2010 وبنسبة إرتفاع بلغت حوالي 07 %، تواصلت الواردات في النمو خلال عامي 2012 و2013، حيث سجلت في عام 2014 قيمة بلغت 58580 مليون دولار و45953 مليون دولار. إلا أنها انخفضت في عام 2015 إلى 51702 مليون دولار، ويعود هذا الانخفاض إلى الأزمة الاقتصادية التي أثرت على الاقتصاد الوطني نتيجة تداعيات الصدمة النفطية.مما كانت له انعكاسات سلبية على إنخفاض حاد في قيمة الورادت وتسجيل عجز كبير في الميزان التجاري، مما استوجب كبح قيمة الواردت المواجهة الأزمة، من خلال مجموعة من الإجراءات لترشيدها، نذكر منها سياسة التعويم المحكوم للدينار الجزائري أمام العملات الرئيسية المعتمدة من طرف بنك الجزائر.تسقيف العديد من الواردات عبر وضع نظام رخص الإستيراد، وكذا حظر بعض المنتجات. إلزام كافة وكلاء السيارات بالإستثمار محلي.

ثالثا: تطور الميزان التجاري

يمثل الميزان التجاري أحد فروع ميزان المدفوعات، حيث يسجل كافة المعاملات التجارية من سلع وخدمات المستوردة والمصدرة بين دولتين. يُعتبر الميزان التجاري في حالة فائض عندما يتجاوز حجم الصادرات من السلع والخدمات حجم الواردات، بينما يُعبر عن وجود عجز في الميزان التجاري عندما تفوق الواردات حجم الصادرات.

يمكننا التعبير عن رصيد الميزان التجاري بالمعادلة التالية[1]:

رصيد الميزان التجاري – BCإجمالي صادرات البلد – xإجمالي واردات البلد M

شهد الميزان التجاري الجزائري تطوراً ملحوظاً بين عامي 2000 و2020، حيث زادت كل من الواردات والصادرات، مع تباين في رصيده من سنة إلى أخرى. يُظهر الجدول التالي رصيد الميزان التجاري للجزائر خلال هذه الفترة:

الجدول 3– 3: تطور الميزان التجاري

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الميزان التجاري	السنوات	الميزان التجاري
2000	12858		
2001	9192	2011	26242
2002	6816	2012	21490
2003	11078	2013	9946
2004	13775	2014	4306
2005	25644	2015	-17034
2006	33157	2016	-17064
2007	32532	2017	-10868
2008	39819	2018	-4532.89
2009	5900	2019	-6109.58
2010	16580	2020	-10595.64

Source: Ministère du commerce et Direction Générale des Douanes

[1] –محمد احمد السريتي. التجارة الخارجية الاسكندرية : الدار الجامعية ،2009 ،ص231

الشكل 3– 3:يوضح تطور الميزان التجاري

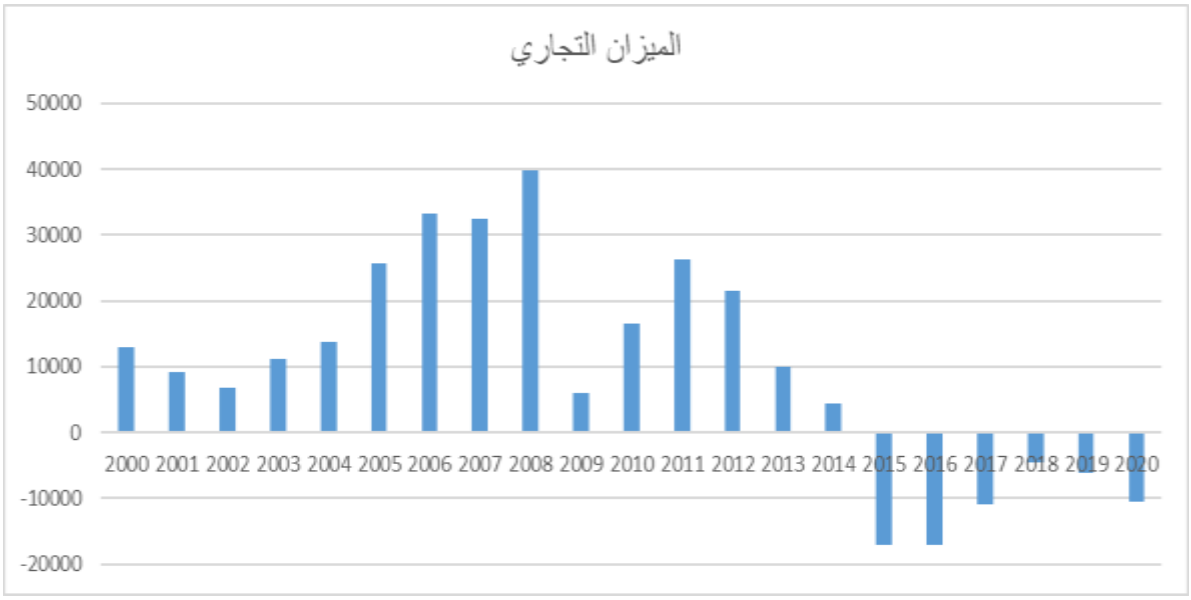

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم03

يتبين من الشكل رقم (03) تحقيق رصيد ميزان إيجابي خلال الفترة من 2000 إلى 2020، وذلك نتيجة الزيادة المستمرة في أسعار النفط. ففي عام 2000، حقق رصيد الميزان التجاري فائضاً بلغ 12,858 مليون دولار، لكنه انخفض في عام 2001 إلى 9,192 مليون دولار، بسبب تراجع الطلب على النفط جراء أحداث 11 سبتمبر في الولايات المتحدة.

بعد ذلك، تعافى الرصيد تدريجياً بين عامي 2003 و2006، حيث ارتفعت أسعار النفط من 40 دولار إلى 82.9 دولار في أكتوبر 2007. وفي عام 2008، سجل الميزان التجاري أكبر فائض له، حيث وصل إلى 39,819 مليون دولار، مستفيداً من ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية نتيجة الأزمة العالمية التي عصفت بالاقتصاد العالمي في ذلك العام.

ومع ذلك، سجل الميزان التجاري انخفاضاً حاداً في عام 2009، حيث بلغ الرصيد 5,900 مليون دولار، متأثراً بتداعيات الأزمة المالية العالمية، إذ انخفضت أسعار النفط إلى 40 دولار مع نهاية عام 2008. كما بلغت قيمة الصادرات حوالي 45,194 مليون دولار في 2009، بانخفاض قدره حوالي 43%، وهو ما يعكس التداعيات الطبيعية للأزمة المالية العالمية وحالة الركود السائدة، وتراجع الطلب على النفط.

أما في جانب الواردات، فقد لوحظ التطور المستمر في قيمتها، حيث تضاعفت أربع مرات عما كانت عليه في عام 2001، حيث بلغت 9,940 مليون دولار في ذلك العام، لترتفع إلى 39,294 مليون دولار في عام 2009.

الفترة الثانية 2011–2020 أن الميزان التجاري الجزائري حقق رصيدا موجبا خلال الفترة 2011 إلى غاية سنة 2014، حيث بلغ سنة 2011 حوالي 26242مليون دولار شهد اتجاهاً تصاعدياً بين عامي 2010 و2011، نتيجة انتعاش سوق النفط، مما أدى إلى زيادة قيمة الصادرات من 57.091 مليار دولار إلى 72.888 مليار دولار. في تلك الفترة، ارتفعت الواردات أيضاً، وبلغ الفائض أعلى مستوياته في عام 2011، حيث وصل إلى 25.961 مليار دولار. ومع ذلك، بدأ الفائض في الانخفاض التدريجي اعتباراً من عام 2012، بسبب تراجع قيمة الصادرات وزيادة الواردات، حتى بلغ أدنى مستوى له في عام 2014، الذي شهد بداية تدهور أسعار النفط، مما أثر سلباً على قيمة الصادرات.

سجل الميزان التجاري عجزاً متواصلاً خلال الفترة من 2015 إلى 2020، حيث بلغ أعلى قيمة له في عام 2016، حيث وصل إلى 20.126 مليار دولار، نتيجة تدهور قيمة الصادرات بسبب انخفاض سعر النفط، الذي وصل إلى 45 دولاراً للبرميل. ومع ذلك، بدأت قيمة الصادرات في الانتعاش اعتباراً من عام 2017، نتيجة الارتفاع النسبي لأسعار النفط. وقد تم تغطية العجز المسجل خلال هذه الفترة من احتياطي العملة الصعبة، مما أدى إلى استنزاف جزء كبير منه.[1]

رصيد الميزان التجاري: حقق فائق خلال الفترة الممتدة بين سنة (2009-2014)، وذلك بمعدل نمو سنوي يقدر بـ 284 في سنة 2010، ثم 151% سنة 2011، ثم لينخفض في سنة 2012 إلى 84%، ثم 49% سنة 2013. وخلال سنة 2014 سجل الميزان التجاري أقل فائض قدر بـ 2.84 مليار دولار أمريكي. إلا أن أزمة أسعار النفط العالمية في منتصف 2014 كان له وقع مباشر على حالة الميزان التجاري من خلال تسجيلها عجز مستمر، مما سبب في استنزاف وتآكل احتياطات الصرف من العملة الصعبة نتيجة تغطيتها العجز في الميزان التجاري. ففي سنة 2015 سجل الميزان التجاري عجز بمقدر 16.5 مليار دولار أمريكي ليرتفع العجز

[1] –دراسة تحليلية تقييمية لهيكل الميزان التجاري الجزائري وانعكاسه على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2010-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 العدد 01 – جوان 2022،ص9

إلى 17 مليار دولار في سنة 2016 ثم شهد حالة من الانخفاض في قيمة العجز خلال السنوات التالية، وهذا راجع لسياسات الحكومة في ترشيد الواردات. لينتقل مستوى العجز من 14.4 مليار دولار في سنة 2017 ليصل إلى حدود 9.63 مليار دولار سنة 2019، ونتيجة لتبعات فيروس كورونا على الاقتصاد الوطني وهذا رغم ارتفاع أسعار النفط العالمية إلا أن رصيد الميزان التجاري سجل في سنة 2020 عجز يقدر ب: 10.59 مليار دولار أمريكي.

المطلب الثاني: هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

يتكون هيكل الصادرات غير النفطية في الجزائر من مجموعة متنوعة من المنتجات، ولكن بشكل عام يمكن تقسيمه إلى عدة قطاعات رئيسية وهذا ما سنعرضه فيمايلي:

دراسة تشخيصية لهيكل الصادرات غير النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2020) يعكس مؤشر تنويع الهيكل الاقتصادي، وهذا ما نلاحظه من الجدول أدناه.[1]

الجدول 3– 4: يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2000 –2020

الوحدة: مليون دولار

السنة	المواد الغذائية	المواد الخام	منتجات نصف مصنعة	تجهيزات صناعية	تجهيزات فلاحية	سلع إستهلاكية
2000	32	44	465	47	11	13
2001	28	37	504	45	22	12
2002	35	51	551	50	20	27
2003	48	50	509	30	01	35
2004	59	90	571	47	00	14
2005	67	134	651	36	00	19
2006	73	195	828	44	01	43
2007	88	169	993	46	00	35
2008	119	334	1384	67	01	32
2009	113	170	692	42	00	49
2010	315	94	1056	30	01	30
2011	355	161	1496	35	00	15
2012	315	168	1527	32	01	19
2013	402	109	1458	28	0	17

[1] –خمخام عطية ، تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري ،دراسة تحليلية وصفية للفترة (2009-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ،الشعبة العلوم التجارية التخصص: مالية وتجارة دولية جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020، ص144.

11	02	16	2121	109	323	2014
11	01	19	1597	106	235	2015
19	00	54	1321	85	327	2016
20	0.29	78	1410	73	349	2017
33.42	0.31	90.10	2335.58	92.39	373.77	2018
30.42	0.25	82.97	1950	95.95	407.08	2019
31.75	0.31	84	1439	65.85	399.60	2020

Source : Ministère du commerce et Direction Générale des Douanes

يشكل قطاع الصادرات في الجزائر المحرك الرئيسي للقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى مساهمة كبيرة في برامج التنمية الاقتصادية وذلك من خلال استغلال عوائد صادرات قطاع المحروقات هذا الأخير يشكل غالبية صادراتها، مما يجعلها شديدة الحساسية للآثار السلبية للانهيار أسعارها العالمية، هذه المعضلة التي يتخبط فيها الاقتصاد الجزائري من تبعية مفرطة لقطاع المحروقات يحتم عليها انتهاج سياسات لتنويع صادراته.

الشكل 3– 4: هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2000 –2020

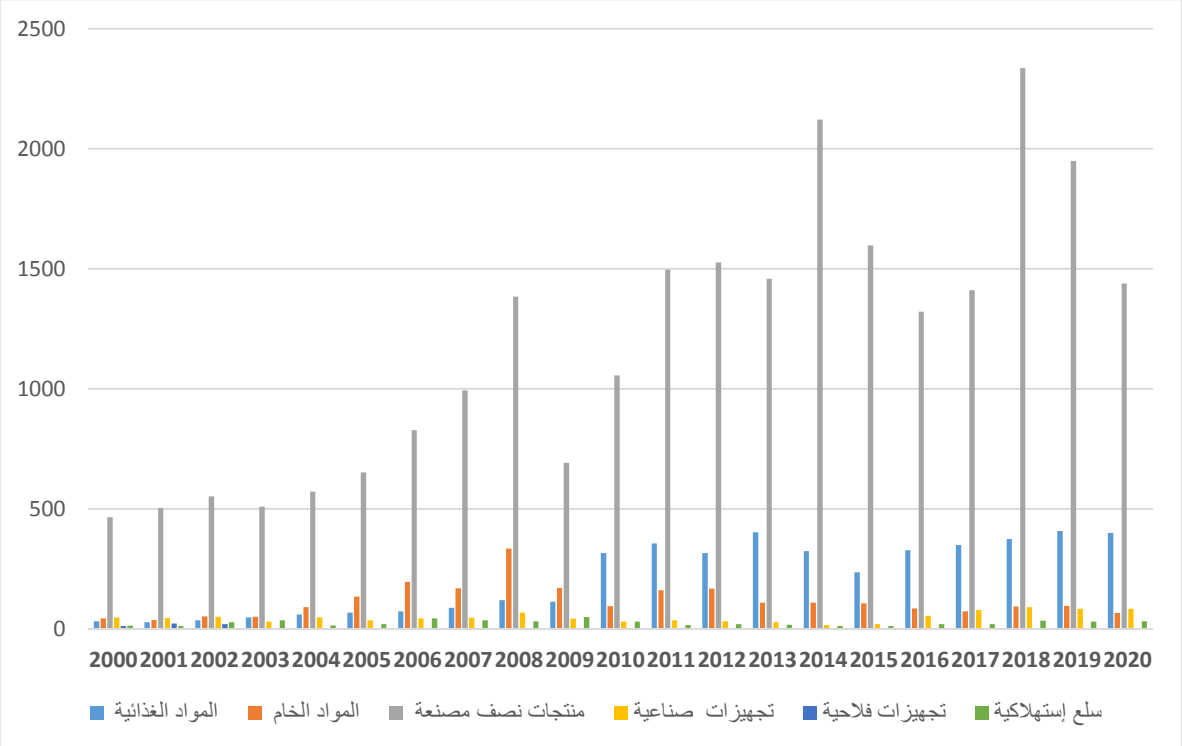

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم04

على الرغم من الجهود التي تبذلها الحكومة الجزائرية للحد من الاعتماد على قطاع المحروقات، إلا أنها لم تحقق النجاح المطلوب، حيث لم تسفر هذه الجهود عن النتائج المرجوة. كما أن الحكومات المتعاقبة على مدى العقدين

الماضيين قد سعت لتحقيق عائدات خارج قطاع المحروقات تصل إلى 3 مليارات دولار، إلا أن هذه الأهداف لا تزال بعيدة المنال وفقًا للأرقام المتاحة.، حيث يبقى البترول والغاز الطبيعي يتصدران أهم مبيعات الجزائر نحو العالم الخارجي، وتبقى الصادرات خارج المحروقات مهمشة في حجم ضئيل.من المهم إلقاء نظرة على واقع الصادرات خارج المحروقات قصد إعطاء فكرة على حجم الارتباط الوثيق بين الاقتصاد الجزائري مع قطاع المحروقات، [1]سنقوم فيما يلي بتحليل التركيب السلعي للصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2020). فمن خلال الشكل رقم 04 يتبين لنا أن التوزيع السلعي للصادرات الجزائرية يتحدد في المجموعات التالية:

تحتل المنتجات نصف المصنعة المرتبة الأولى بنسبة 97.36% طيلة الفترة (2000-2020) ونلاحظ هيمنة هذه المجموعة على بقية المجموعات السلعية الأخرى، حيث انتقلت من 465 مليون دولار سنة 2000 إلى 1439 مليون دولار سنة 2020، وبلغت أعلى قيمة لها في سنة 2018 بقيمة 2335.58مليون دولار وبنسبة 97.56%.

-أما المواد الخام تحتل المرتبة الثانية من إجمالي المنتجات المصدرة والمرتبة الثانية من هيكل الصادرات خارج المحروقات خلال هذه الفترة، حيث بلغت في السنوات الأخيرة أعلى قيمة لها في سنة 2008 بقيمة 334 مليون دولار و بنسبة 0.15% من هيكل الصادرات الإجمالية و بنسبة 17.24% من هيكل ال0صادرات خارج المحروقات و بمعدل نمو قدر ب 93.63% عن سنة 2007، وتتمثل أهم المواد الخام المصدرة للخارج في الزنك و النحاس والفوسفات و نفايات الحديد و هذا نظرا لما تمتلكه الجزائر من ثروة معدنية.

أما المواد الغذائية المرتبة الثالثة فكانت قريبة من حيث القيمة والنسبة بالمواد الخام خلال الفترة (2012-2020)، و تتمثل أهم هذه المنتجات في المشروبات و التمر و الخضر، حيث شهدت تطورا ملحوظا خلال هذه الفترة لتنتقل من 32 مليون دولار و نسبة 0.15% سنة 2000 إلى 339 مليون دولار خلال سنة2020 على التوالي، حيث تضاعفت بأكثر من عشر مرات[2].

[1] -زواوي فضيلة، إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر و إجراءات ترقيتها، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد2، 2017 ، ص15

[2] -حاكمي بوحفص ، تنويع الصادرات ودوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (2000-2012)، مجلة أبعاد إقتصادية العدد 1 ،2014 ،ص8.

عرفت الصادرات الجزائرية تطورا ملحوظا منذ بداية الألفية. وقد مس هذا التطور كل أصناف الصادرات ومع تدهور أسعار البترول منتصف سنة 2014، انخفضت قيمة الصادرات الجزائرية من المحروقات من حوالي 60 مليون دولار سنة 2014 إلى حوالي 32 مليون دولار سنة 2015، أي بنسبة 45.77% وهي نسبة كبيرة أثرت على وضعية الميزان التجاري في تلك الفترة. وقد استمر التراجع سنة 2016، وسرعان ما ارتفعت قيمة صادرات المحروقات سنة 2017 إلى حوالي 33 مليار دولار و سنة 2018 بـ 38 مليار دولار أي ما نسبته 93.12% من إجمالي الصادرات نظرا لزيادة حجم الإنتاج والتحسن التدريجي في أسعار البترول مقارنة مع سنة 2015.

وبعد قطاع المحروقات، يأتي قطاع المنتجات نصف المصنعة من حيث قيمة الصادرات، إذ وصلت قيمتها إلى حوالي 2.24 مليار دولار سنة 2018. ثم في المرتبة الثالثة نجد المواد الغذائية بحوالي 0.37 مليار دولار. وما يلاحظ هو ضعف حجم الصادرات خارج المحروقات الذي يرجع إلى ضعف البنية الاقتصادية وغياب الاستراتيجية الواضحة لتشجيع باقي القطاعات إضافة إلى تدهور حجم الاستثمارات المحلية والأجنبية في القطاع الزراعي والصناعي. ومع ذلك فقد كان هناك تحسن تدريجي في الصادرات خارج قطاع المحروقات خلال سنة 2018 . فبعد أن كانت تمثل حوالي 5.48 %.

- **توزيع أهم القطاعات المصدرة في الجزائر:**

الشكل 3– 5: توزيع أهم القطاعات المصدرة في الجزائر

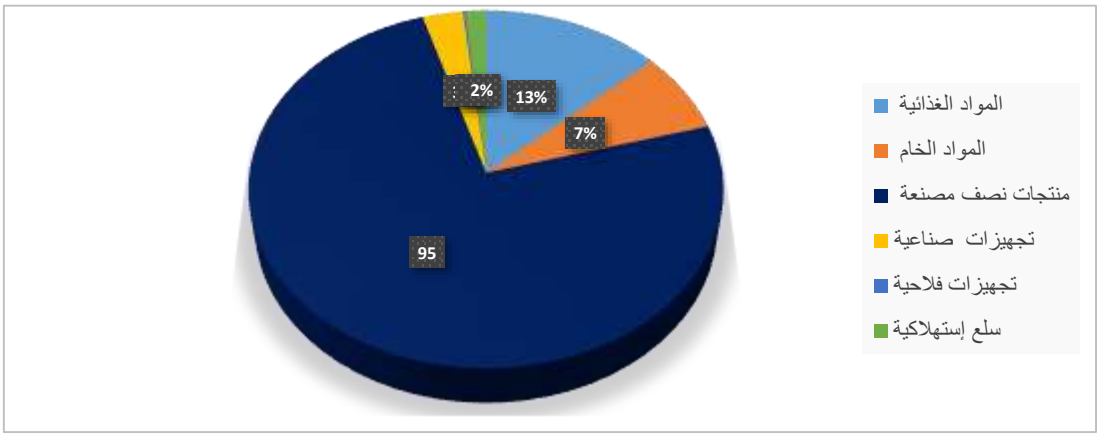

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم04

يدل التنوع السلعي للصادرات الجزائرية خارج المحروقات على وجود تنوع محدود في الصادرات، حيث تُظهر البيانات أن تركيبة السلع تهيمن عليها المنتجات نصف المصنعة بنسبة 95%، بينما تُمثل باقي السلع نسبة 5%

فقط. تتصدر المواد نصف المصنعة القائمة بنسبة 3.73%، تليها الفلاحة بنسبة 0.2%، ثم المواد الخام بنسبة 0.7%. كما أن الصادرات من معدات التجهيزات الصناعية والسلع الاستهلاكية غير الغذائية تظل هامشية، ولا تتجاوز نسبة 1.3%، بينما تُعتبر صادرات التجهيزات الفلاحية شبه منعدمة.

وعلى الرغم من الجهود التي تبذلها الدولة لتعزيز القطاعات الصناعية الأخرى، تظل المحروقات تسيطر على التركيبة السلعية للصادرات. وتُصنف الصناعات الأخرى كالصناعات ذات المحتوى التكنولوجي الضعيف أو المتوسط، حيث لا تتجاوز قيمتها مجتمعة 170 مليون دولار.

تغيب أيضاً صادرات سلع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والمكونات الإلكترونية، والمنتجات ذات التكنولوجيا المتقدمة، مثل الأدوية وأجهزة الحاسوب والأدوات العلمية، مما يؤكد اتساع الفجوة التكنولوجية بين الجزائر والدول الصناعية. وهذا يُقلل من القدرة التنافسية لصادرات الجزائر، مما يجعل درجة اندماجها في الأسواق الدولية ضعيفة جداً، خاصةً في ظل تباطؤ معدلات نمو الطلب على السلع الأولية التقليدية مقارنةً بنظيراتها غير التقليدية في الأسواق العالمية.

المطلب الثالث: مبادرات وبرامج تعزيز التنوع الإقتصادي في الجزائر

اعتمدت الجزائر إستراتجية التنويع الإقتصادي و قامت بوضع خطط و برامج لتعزيزه تتمثل في :

أولا: برامج التنويع الإقتصادي بالجزائر 2015–2019

بادرت الحكومة الجزائرية بتكثيف إطلاق برامج للتنويع الاقتصادي، وهذا على اثر الأزمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد الوطني مع نهاية سنة 2014.

–نموذج النمو الإقتصادي الجديد:

صادقت الجزائر سنة 2016 على نموذج النمو الاقتصادي الجديد لتطوير قطاع الفلاحة، وهذا ضمن إطار سياسة تنويع الاقتصاد الوطني آفاق سنة 2030. كما يسعى هذا النموذج من جهة أخرى تحقيق أهداف مرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات الفلاحية.

الأهداف الإنمائية من القطاعات الاستراتيجية للفلاحة بنهاية سنة 2019 وتشمل على خمس نقاط أساسية في النموذج النمو الجديد وتتكون من:

- الاستثمار الخاص كقوة دافعة جديدة للنمو الزراعي.
- التكامل لتحسين سلسلة القيم بدءا من المدخلات إلى التصنيع والتسويق وصولا إلى المستهلك.
- الابتكار كمفتاح لتحديث التنمية الزراعية ومصائد الأسماك.
- الري لزيادة مستدامة في الإنتاجية.
- الشمولية كضمان للمشاركة الفعالة والتنمية المتوازنة.

ثانيا: سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات.

ترتكز ترقية الإنتاج الوطني على مطلب ملح وحيوي يتمثل في استعادة توازن الميزان التجاري، على أسس مستدامة. من خلال تقليص الصادرات غير المنتجة وترقية الصادرات خارج المحروقات.

وفي هذا المجال، فإن الآليات التي تشجع على مقاومة الاقتصاد الوطني للصدمات الخارجية في صميم عمل الحكومة اهمها:

1– تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات: بهذا الصدد، ستعمل الحكومة على وضع ترتيبات قانونية تلزم كل المتعاملين الاقتصاديين باللجوء إلى السلع والخدمات المنتجة محليا في إطار طلبياتهم. وستنتهج مسعا طموحا لضبط وتقليص الواردات من خلال حماية المنتوجات التي يلبي فيها الإنتاج المحلي الطلب.

وجدير بالتنويه أن السياسة التجارية الوطنية، بعد أن شهدت حتى الآن اختلالا في تأطير التجارة الخارجية، قد سجلت اعتبارا من 2020 تراجعا في العجز المزمن للميزان التجاري بفضل التحكم في فاتورة الواردات وتحسين مساهمة الصادرات خارج المحروقات.

وسيتواصل توجيه تدخل الحكومة، من باب الأولوية، نحو تجسيد سياسة تجارية تقوم على محورين أساسيين يتمثلان تحديدا في ترقية الصادرات، وترشيد الواردات، دون الإضرار بتلبية احتياجات المواطنين.

كما ترمي هذه السياسة إلى إحلال إنتاج وطني متنوع محل الواردات وترقية التصدير واستئصال ظاهرة تضخيم الفواتير عند الاستيراد وأخيرا، ضمان توازن الميزان التجاري، ولاسيما من خلال:

- وضع وتحسين استعمال الخرائط الوطنية الرقمية خارطة الإنتاج الوطني للسلع والخدمات وخارطة للمستوردين من أجل إحصاء دقيق للانتاج الوطني وقدرات إنتاج السلع والخدمات.
- العمل بمساعدة كل القطاعات المعنية، وبشكل دقيق على تحديد الاحتياجات الوطنية من المواد الأولية والمواد الغذائية والصناعية بغرض مراقبة الكميات المرخص باستيرادها، تكملة للإنتاج الوطني واستجابة لطلب المستهلكين.
- تشجيع الاستثمار في مجال إنتاج المواد الأولية لتقليص فاتورة استيرادها.
- إخضاع المستوردين للالتزام بتسجيل مورديهم لدى المصالح المعنية بهدف ضمان نزاهة وشفافية الممارسات التجارية عند الاستيراد.

2– تعزيز قدرات التصدير:

ستواصل الحكومة تشجيع ومرافقة ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال تقديم الدعم الضروري للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين تنافسيتهم والمبادرة، كلما دعت الحاجة إلى ذلك، إلى إنشاء تجمعات للتصدير، وتتجلى ترقية الصادرات فيما يأتي [1]:

- وضع استراتيجية وطنية للصادرات.
- تطبيق النصوص التشريعية والتنظيمية المختلفة التي تسري وتؤطر فعل التصدير والتي تقوم على مقاربة تبسيط وتحسين الإجراءات.
- إنجاز مناطق حرة على مستوى الولايات الحدودية الجنوبية.
- استحداث أرضيات لوجستية موجهة للتصدير، وإعادة تنشيط مجالس رجال الأعمال مع مختلف البلدان الشريكة بغرض تعزيز التبادلات التجارية في القطاعات غير النفطية..

[1] –استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 12 العدد 03 السنة 2023 ،ص7

- إنشاء مراكز إقليمية كبرى للمعارض من أجل تنظيم مختلف التظاهرات والمعارض التجارية الجهوية، وبالتالي ترقية الإنتاج المحلي.

3– ترقية الصادرات وتسهيل عملية التصدير:

تعمل الحكومة باستمرار على تحيين خارطة الطريق المتعلقة بترقية الصادرات خارج المحروقات بهدف الحفاظ على وتيرة ومعدل نمو حجم وقيمة الصادرات خارج المحروقات والمساهمة في ترقيتها من خلال مرافقة المصدرين على النحو التالي:

- تسريع معالجة ملفات تعويض جزء من تكاليف النقل من خلال صندوق خاص لترقية الصادرات.
- إصلاح نظام تعويض تكاليف النقل عن طريق الصندوق الخاص لترقية الصادرات.
- ضبط شروط مشاركة المتعاملين الاقتصاديين في التظاهرات الاقتصادية بالخارج، ووضع ترتيبات لليقظة الاقتصادية من أجل استقطاب كل فرص تصدير الإنتاج الوطني ذات قيمة مضافة مؤكدة تتماشى مع متطلبات البلدان المستوردة.
- متابعة دراسة إشكالية حصة العملة الصعبة التي تعود إلى المصدر.
- مرافقة المؤسسات ضمن مسار التصديق على منتجاتها.
- تطوير تصدير الخدمات، لاسيما في قطاع الرقمنة والهندسة.

4– تحيين وتطوير الاتفاقيات التجارية الخاصة بالتبادل الحر:

لقد شرعت الحكومة، منذ سنة 2020، في تقييم معمق لاتفاقيات التبادل الحر ، وبهذا الشأن، سيتم القيام بما يأتي:

- تقييم الاتفاقيات المتعددة الأطراف والاتفاقيات الثنائية اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، منطقة التبادل الحر العربية الكبرى والاتفاقية التفاضلية مع تونس.
- دراسة ملف مفاوضات انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة من أجل استكمال اندماج الاقتصاد الوطني في النظام التجاري المتعدد الأطراف.

- متابعة الملف المتعلق بقواعد المنشأ في إطار مناطق التبادل الحر بهدف تحديد دقيق الشروط منح الامتيازات التعريفية المتعلقة بكل اتفاقية.
- الاستعداد للانضمام الفعلي لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية بهدف الاستفادة من الامتيازات الممنوحة.
- تحديد مقاييس إبرام اتفاقيات تجارية جديدة ترمي إلى تسهيل دخول السلع الجزائرية إلى الأسواق الأجنبية وضمان توازن الميزان التجاري مع الشركاء التجاريين المعنيين بالاتفاقيات[1].

5–ترشيد الواردات وترقية الصادرات:

لقد شهدت السياسة التجارية الوطنية حتى الآن اختلالات في تأطير التجارة الخارجية، وفشل يعزى إلى العجز المزمن في الميزان التجاري، بسبب الارتفاع الكبير لفاتورة الواردات، وضعف الصادرات خارج المحروقات. ومن أجل تقويم هذا الوضع الذي يضر بشدة بالاقتصاد الوطني، سيتم توجيه تدخل الحكومة نحو التنفيذ العاجل السياسة تجارية جديدة، سترتكز على محورين رئيسيين ترقية الصادرات وترشيد الواردات، دون أن يؤثر ذلك على تلبية احتياجات المواطنين. كما تهدف هذه السياسية إلى استبدال الواردات بالإنتاج الوطني المتنوع، وترقية الصادرات والقضاء على ظاهرة تضخيم فاتورة الاستيراد، وأخيرا إلى تحقيق توازن ميزان المدفوعات.

فضلا عن ذلك، تلتزم الحكومة التزاما راسخاً بتشجيع الصادرات خارج المحروقات ومرافقة ترقيتها، من خلال تقديم الدعم اللازم للمتعاملين الاقتصاديين لتحسين قدرتهم التنافسية وإنشاء اتحادات التصدير حسب الضرورة. ويجب أن تنعكس ترقية الصادرات بتدابير تحسين مختلف النصوص التشريعية والتنظيمية التي تحكم وتؤطر فعل التصدير، بما في ذلك المقايضة، تقوم على أساس مقاربة لتبسيط الإجراءات وتحسينها .إن عمليات إنجاز مناطق حرة على مستوى ولايات الحدود الجنوبية، وإنشاء منصات لوجستيكية مخصصة للتصدير، ووضع تدابير تحفيزية تخص المناطق الاقتصادية الخاصة وإنشاء مراكز كبرى للمعارض سيرافقها تعزيز إطار دعم التصدير، ولاسيما إعادة بعث نشاطات المجلس الوطني الاستشاري لترقية الصادرات وتعزيز دور الدبلوماسية الاقتصادية، لصالح المؤسسات

[1] –الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021 ،ص45.

المصدرة . من جهة أخرى، تعتزم الحكومة الشروع في عمليتي تقييم ومراجعة عميقتين لاتفاقات التبادل الحر القائمة، وبهذا الصدد، سيتم القيام بما يأتي:

- تحديد معايير إبرام الاتفاقات التجارية الجديدة التفاضلية.
- تقييم الاتفاقات المتعددة الأطراف والثنائية (اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والمنطقة العربية الكبرى للتبادل الحر والاتفاق التفاضلي مع تونس.
- إتمام الانضمام إلى منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية.(ZLECAF) .
- تقييم مسار انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة(OMC) .
- وتجسيد الاستراتيجية الوطنية للصادرات .[1]

ثالثا: مسار التنويع وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد آفاق 2030

أصبحت الجزائر تواجه مشاكل اقتصادية واجتماعية حادة في ظل تراجع أسعار البترول وتقلص الموارد المالية بشكل كبير، في ظل هذه الظروف، وافقت الحكومة الجزائرية في عام 2016 على نموذج جديد للنمو الاقتصادي، وذلك في إطار سياسة تهدف إلى تنويع الاقتصاد الوطني وإجراء إصلاحات هيكلية. يتمحور النموذج الجديد للنمو الاقتصادي في الجزائر على جوانب وتدابير إجرائية استعجاليه قصد معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية ومقاربة للتنوع والتحول الاقتصادي من أجل الوصول إلى اقتصاد يعتمد على موارد مالية خارج المحروقات، يميزه التنوع والاستقرار من خلال دعم مقومات الاستدامة وتشجيع الاقتصاد الأخضر. توضح الوثيقة التي أصدرتها وزارة المالية أن النموذج يعتمد من ناحية على مقاربة جديدة لسياسة الموازنة تغطي الفترة من 2016 إلى 2019، ومن ناحية أخرى، يستند إلى رؤى لتحويل وتنويع هيكل الاقتصاد الوطني حتى عام 2030.

رابعاً: أهداف النموذج الجديد للنمو الإقتصاد

يسعى النموذج الجديد للنمو الاقتصادي إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الأساسية، وهي:

1– **تحقيق معدل نمو خارج قطاع المحروقات** خلال الفترة 2020–2030، والذي يُقدَّر بـ 6.5%.

[1] –مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج رئيس الجمهورية، 2020 ، ص45

2– **زيادة دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي**، حيث يُستهدف مضاعفته إلى 2.3%.

3– **تحديث القطاع الزراعي** بما يسمح بتحقيق أهداف الاكتفاء الذاتي وتنويع الصادرات، مما يعزز تمويل النمو الاقتصادي المتسارع.

4– **تحقيق تحول هيكلي في الاستثمار** من خلال ربط الاستثمار في القطاعات غير النفطية بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر. تم وضع تصور لمستوى محدد من النمو يتعلق بالإنتاجية العامة، مما يتيح لمعدل الاستثمار العام أن يسهم في تحقيق معدلات نمو اقتصادي أعلى.

5– **تنويع الصادرات** لدعم تمويل النمو الاقتصادي المتسارع، مع التركيز على إحداث ديناميكية قطاعية من خلال تطوير فروع جديدة تحل محل المحروقات وقطاعات البناء والأشغال العمومية.

– يعمل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي على تقليل الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال بعدين رئيسيين:

ا– البعد الأول: تجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة، مما يسمح بتوفير فائض كبير من إنتاج المحروقات قابل للتصدير.

ب– البعد الثاني: تسريع وتيرة الصادرات في القطاعات الزراعية والصناعية والخدمات، لتحقيق هدف التحول الطاقوي. سيسهم ذلك في تخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف، من 6% في عام 2015 إلى 3% بحلول عام 2030، مع ضمان سعر عادل للطاقة والاستهلاك بشكل أكثر كفاءة.

خامسا: المحاور التوجيهية للنموذج الجديد للنمو

تتوزع الخطوط التوجيهية للنموذج الجديد للنمو، كالآتي:

1– تنويع صناعي يعتمد على تعزيز الاستثمار المنتج، خاصة في القطاعات التي تتمتع فيها البلاد بمزايا تنافسية، مثل الصناعة الإلكترونية والرقمية، الصناعات الغذائية، صناعة السيارات، صناعة الأسمنت، القطاع الصيدلاني، قطاع السياحة، والنشاطات المرتبطة بالمحروقات والموارد المنجمية.

2- تأمين وتنويع الموارد الطاقوية، مع التركيز على تعزيز كفاءة الطاقة والطاقات المتجددة، بالإضافة إلى تطوير الطاقات الأحفورية غير التقليدية.

3- تعزيز التنمية الصناعية على المستوى الإقليمي، من خلال إعداد خريطة استثمارية إقليمية، وتحسين إدارة العقار الصناعي، بالإضافة إلى تسليم تدريجي لـ 50 منطقة صناعية جديدة.

- توفير الظروف الملائمة لتطوير الصادرات غير النفطية، من خلال مراجعة القانون الأساسي للشركة الجزائرية للتأمين وضمان الصادرات، وتشجيع إنشاء مؤسسات تصديرية، ودعم الصادرات الناشئة.

سادسا: الإجراءات العاجلة المتخذة في الجزائر لتنويع الاقتصاد

اعتمدت الجزائر مؤخرًا حزمة من السياسات الاقتصادية، مُبرزَة بذلك الخطوط العريضة للنموذج الاقتصادي الجديد الذي بدأت في تنفيذه في يونيو 2016. وبحسب الوثيقة التي نشرتها وزارة المالية على موقعها الإلكتروني،

توضح وثيقة مختصرة نشرت على الموقع الإلكتروني لوزارة المالية. يُنتظر أن تسهم هذه الجهود في تحقيق تغيير جذري في هيكل الاقتصاد بحلول عام 2030، مما يحقق حلم الأجيال المتعاقبة منذ الاستقلال في رؤية اقتصاد حقيقي متنوع وتنافسي قادر على التصدير.

تتضمن الوثيقة، التي تُعَدُّ أولية ومكونة من 21 صفحة، جملة من الإصلاحات "الهيكلية المرحلية العميقة" التي تمتد حتى عام 2030، مع التركيز على جوانب جبائية وإصلاح نظام الدعم الراهن، بالإضافة إلى تحديث الإدارة وعصرنتها.

تشير الوثيقة أيضًا إلى أن الجزائر اعتمدت في 2016 نموذجًا اقتصاديًا جديدًا يعتمد على مقاربة مبتكرة لسياسة الموازنة تغطي الفترة من 2016 إلى 2019، يهدف هذا البرنامج إلى تنويع وتحويل هيكل الاقتصاد حتى عام 2030. يسعى البرنامج لتحقيق معدل نمو يبلغ 6.5% خارج قطاع المحروقات خلال العقد المقبل، و

فيما يتعلق بالميزانية، يبرز النموذج الجديد الأهداف التالية:

1- تحسين الإيرادات الضريبية العادية لتغطية معظم نفقات التشغيل.

2- تقليص كبير في عجز الخزينة في الوقت نفسه؛

3- تعبئة الموارد الإضافية المطلوبة في السوق المالية الداخلية.

أما في مجال تنويع الاقتصاد وتحويله، فقد وضع النموذج الجديد أهدافًا قابلة للتحقيق خلال الفترة من 2020 إلى 2030، تشمل:

1- تحقيق نمو مستدام في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات بنسبة 6.5% سنويًا خلال الفترة 2020-2030.

2- زيادة كبيرة في دخل الفرد من الناتج الداخلي الخام، بحيث يتضاعف بمعدل 3.2 مرة.

3- مضاعفة حصة الصناعة التحويلية من حيث القيمة المضافة، من 5.3% في عام 2015 إلى 10% من الناتج الداخلي الخام بحلول عام 2030؛

4- تحديث القطاع الزراعي. تحوّل في الطاقة على وجه الخصوص لخفض معدل النمو السنوي لاستهلاك الطاقة الداخلي (من 6% سنويا في عام 2015 إلى 3% سنويا بحلول عام 2030)؛

5-تنويع الصادرات لدعم تمويل تسارع النمو الاقتصادي.

ولتحقيق الأهداف السابقة تم تبني خيار رؤية طويلة الأجل، من أجل أن تصبح الجزائر قوة ناشئة بعد التحوّل الهيكلي على مدى العقد المقبل. لهذا، يتم الاحتفاظ بثلاث مراحل للنمو:

1 .مرحلة الإقلاع (2012–2019): تسعى فيها إلى رفع حصة مختلف القطاعات في القيمة المضافة إلى المستويات المستهدفة وهي مرحلة تطمح إلى تطوير إطار الاقتصاد الكلي والميزانية على المدى المتوسط خلال الفترة من 2018 إلى 2019، في بيئة صعبة تميزت باستنزاف مواردنا المالية. وقد استدعى ذلك اتخاذ تدابير صارمة وتطوير خطة لإدارة التدفق النقدي وخطة للالتزام بهدف تنظيم وتيرة الإنفاق.

2 .مرحلة انتقالية (2020–2025): تسمح بتحقيق تثمين القدرات الخاصة بالارتقاء بالمستوى الاقتصادي وتدارك التأخر، ويسميها النموذج مرحلة تصحيح الخيارات في القطاع الاقتصادي، والذي يحقق الاستدراك الشامل، الذي يتأتى عبر عصرنة القطاع الفلاحي المفضى إلى التحرر من التبعية للمحروقات، من خلال تخفيض استهلاك الطاقة إلى النصف لتحقيق الأمن الغذائي، وتنويع الصادرات، وكذا عبر تحقيق ما سماه الانتقال

الطاقوي وتطوير مصادر طاقوية بديلة، ويشدد النموذج على إعطاء الأولوية في الاستثمار لما سماها الإنتاجية الشاملة دون التفريق بين القطاعين العام والخاص، وينوه إلى ضرورة إصلاح المنظومة المالية، والمصرفية مع إعادة النظر في تسيير العقار الصناعي.

3 .مرحلة الاستقرار أو الالتقاء (2026–2030): في نهاية المطاف، يكون الاقتصاد قد استنفد قدراته الاستدراكية المتراكمة، مما يمكّن مختلف متغيراته الاقتصادية من تحقيق الاستقرار والتوازن لصالح الاقتصاد الوطني. وتطلق الوثيقة الوزارية على هذه المرحلة اسم "مرحلة التثبيت وتوحيد الرؤى"، حيث يسعى الاقتصاد الوطني إلى تحقيق استدراك شامل لجميع السياسات السابقة.[1]

المطلب الرابع: عراقيل وفرص التنويع الإقتصادي في الجزائر

تعتبر فكرة التنويع الاقتصادي على انها عملية معقدة تتطلب جهودًا متضافرة من الحكومة والقطاع الخاص، من خلال تنفيذ استراتيجيات واضحة، وتوفير الدعم اللازم للمؤسسات المنتجة ، وفي هذا المطلب سنتطرق الى أهم عراقيل وفرص التنويع الاقتصادي في الجزائر.

أولا: عراقيل التنويع الإقتصادي

تتمثل اهم العراقيل التي تواجه التنويع الاقتصادي في الجزائر في :

1– عراقيل إدارية و مالية تتمثل في مايلي

- غياب مؤسسات اقتصادية قوية تستطيع تصدير منتجاتها والمنافسة في الأسواق الدولية، سوى عدد قليل جدا منها.
- ضعف الإنتاج الوطني حيث أن معظم المنتجات لا تغطي الطلب الداخلي فكيف لنا أن نقوم بتصديرها.
- ضعف الاستثمار الوطني والأجنبي بسبب وجود مشاكل عديدة في بيئة الاستثمار وعلى رأسها البيروقراطية الإدارية، وعدم استقرار القوانين المنظمة لنشاط الاستثمار، إضافة إلى إنتشار المحسوبية والرشوة والفساد

[1] –جحنين كريمة ،نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000–2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية للمؤسسات جامعة الجزائر 3 2021/2020 ،ص134 ص135.

الاداري والمالي، وما كشفته العدالة في السنوات الأخيرة إلا دليل على حجم الفساد الإداري والمالي الذي كان يعشعش في الإدارات المحلية والمركزية.

- نقص الدعم والتحفيز المقدم للمؤسسات الاقتصادية التي لها رغبة والقدرة على التصدير، ووجود العديد من العراقيل في وجه هذه المؤسسات خاصة فيما يخص تحصيل مستحقاتها المالية من الخارج.
- عدم الأخذ بمعايير الجودة المعمول بها دوليا من قبل معظم المؤسسات الاقتصادية الوطنية، وهذا لنقص إمكانياتها المالية والبشرية، ولعدم اهتمامها بالسوق الخارجية واكتفائها بالسوق الوطنية فقط، إضافة إلى نقص الخبراء في مجال الجودة ونقص اليد العاملة المؤهلة التي تساعد المؤسسات على تطبيق معايير الجودة.
- عدم وجود استراتيجية واضحة لترقية الصادرات خارج المحروقات واضحة المعالم لدى كل الأطراف، سواء كانت هيئات حكومية أو أعوان إقتصاديين، وهذا يظهر من خلال المشاكل العديدة التي يعاني منها المصدرون والتي لم تجد طريقها للحل منذ سنوات طويلة، مثل مشكل غياب فروع للبنوك الجزائرية في الخارج تسهل على المصدرين تحصيل مستحقاتهم المالية من زبائنهم، فهذا المشكل مازال مطروحا ليومنا هذا رغم وعود الحكومات المتكررة بحله.
- غياب شبه كلي للدبلوماسية الاقتصادية الجزائرية في الخارج، مما جعل المصدرين يترددون في الدخول إلى الأسواق الأجنبية لنقص المعلومات عن هذه الأسواق.
- نقص المنافسة على مستوى السوق الداخلية في الكثير من المنتجات، مما أدى إلى غياب الابداع والابتكار والجودة في الإنتاج، وجعل المنتجات الجزائرية ذات تنافسية ضعيفة مقارنة مع المنتجات الأجنبية حتى في السوق الوطنية.
- إغراق السوق الوطنية بالمنتجات المستوردة، وخاصة الصينية ذات الأسعار المنخفضة، أدى إلى تأثيرات سلبية على المنتجات الوطنية، مما أسفر عن إفلاس العديد من المؤسسات الاقتصادية، سواء كانت عمومية أو خاصة.

2–ضعف الإنتاج الصناعي: حيث لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية متواضعة في الإنتاج المحلي الإجمالي، ولا تتعدى 13%. تأتي هذه الصناعة في المرتبة الرابعة بعد الزراعة والصناعة الاستخراجية وقطاع الخدمات والتجارة. بالإضافة إلى هذا الضعف الكمي، لم تتمكن الصناعة التحويلية من إنتاج سلع استراتيجية تتيح لها

التموقع في الأسواق الدولية. حتى الصناعات التي تم العمل عليها منذ بداية العملية التنموية لم تستطع التخصص في إنتاجها بكميات كبيرة وبتصاميم وجودة متميزة.

- انحصر تطور هذه الصناعات بتلبية احتياجات السوق المحلية، مما جعلها حبيسة الطلب المحدود المتاح. كما اضطرت الصناعة التحويلية المحلية إلى الاعتماد على السوق الداخلية، ولم تتجرأ على التوسع خارجها، حتى مع الاستفادة من بعض الاتفاقيات الثنائية. هذا الوضع أدى إلى عدم وجود حافز كافٍ لزيادة الإنتاج وتطويره، سواء من حيث الكمية أو النوعية.

3–ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية: تتميز الصناعة الجزائرية بشكل عام بارتفاع كلفة منتجاتها عن مثيلاتها في السوق العالمية وحتى المنتجات المشابهة لها في الدول النامية، ومنها الدول العربية، وهذا ما يشكل عقبة صعبة أمام وصولها إلى الأسواق الخارجية، بل وحتى المنافسة في سوقها الداخلية، وتعود التكلفة المرتفعة للمنتجات الصناعية الجزائرية إلى عدة أسباب أهمها: – عدم التمكن من استخدام كامل الطاقات الإنتاجية المتاحة، حيث تصل نسبة الاستخدام إلى أقل من النصف في بعض المؤسسات الصناعية

4–الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة: لقد أجرت الثورة التكنولوجية تغييرا جذريا في عالم الصناعة، فأدخلت عليها أساليب حديثة في عملية الإنتاج والإدارة والتسويق، وبخاصة في خلق سلع وخدمات جديدة ولا يقتصر أثر التكنولوجيا في إحداث تغيرات بنيوية واجتماعية فحسب، بل تغيرات أخرى تمس الأفراد وعلاقاتهم الإنسانية وأسلوب عملهم وما يهمنا هو ما أحدثته وتحدثه التكنولوجيا في عالم الصناعة من تغيرات جذرية عديدة تتعلق بـ:

- الآلات والمعدات والتجهيزات المساهمة في عملية الإنتاج.
- طرق العمل وأساليب الإنتاج، وغرضها تحسين الإنتاج من حيث الكلفة والنوعية.
- العلاقات العمالية المنظمة للعمل ورأس المال.
- خلق صناعات جديدة تنتج سلعا وخدمات عديدة لم تعرف من قبل.

5–الاعتماد على النفط وغياب استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصاد: ظلت عوائد النفط تشكل المصدر الأساسي للتمويل برامج التنمية والإنفاق الاستثماري الحكومي في الجزائر خلال فترة طويلة من الزمن،

ورغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي التي شهدها الاقتصاد في فترات ارتفاع أسعار النفط، الا ان النتائج كانت ضعيفة على الصعيدين الاقتصادي والاجتماعي، كما ان الاقتصاد الجزائري لم يصل الى مرحلة النمو المستدام، والسبب في ذلك الاعتماد التام على عوائد النفط وغياب استراتيجية للتنويع الاقتصادي.

6–مشكل التمويل: يتمثل هذا المشكل أساسا في قصور الادخار عن معدلات الاستثمار نتيجة انخفاض مستويات الدخل، وضعف السياسات والهياكل المالية والمصرفية القادرة على تعبئة المدخرات ونشر الوعي الادخاري، زيادة على تحويل الفوائض المالية للخارج بسبب غياب المناخ الاستثماري المناسب، مما يؤدي الى الاعتماد على أسلوب التمويل التضخمي، وتمويل الاستثمار طويل الأجل بالائتمان قصير الأجل[1].

7–وضعية المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة: يتميز الاقتصاد الجزائري بوجود قطاع اقتصادي عمومي هام غير أنه يعاني العديد من الصعوبات المالية وجملة من المشاكل على مستويات التسيير، كما لا تزال تتطلب كثيرا من العمل فيما يتعلق بالشفافية والإفصاح إذا ما أريد لهذه المؤسسات ولوج البورصة. أما المؤسسات الخاصة فهي الأخرى لم تلعب دورها في تطوير البورصة إذ لم تتخلص بعد من الطبيعة العائلية المغلقة وتفضل اللجوء إلى البنوك بدل فتح رأسمال شركاتها حيث تأخذ غالبيتها شكل شركات ذات مسؤولية محدودة وشركات تضامن، وذلك تجنبا لشروط الإفصاح ونشر المعلومات حول أنشطتها وكشف بياناتها المالية وهو مشكل آخر حقيقي في وجه تنشيط التعامل بالسوق المالي وتكريس المفاهيم المالية والاقتصادية الحديثة في تنمية العمل الاقتصادي.

- ضعف الحوافز الجبائية على الرغم من بعض التحفيزات التي يتم إقرارها أحيانا، فإن تشجيع المؤسسات على دخول البورصة والمتعاملين على تداول قيمها المنقولة يحتاج إلى إقرار تحفيزات جبائية أكثر سواء على مستوى التعاملات أو على مستوى الإدراج بالنسبة للشركات وهو ما يجعل الوضع القائم غير مشجع وغير جذاب للمستثمرين والشركات سواء للتعامل في البورصة أو الانضمام إليها.

[1]–بدروني عبد الحق، قياس مدى فعالية سياسة الإنفاق العام في تنويع هيكل الاقتصاد خارج قطاع المحروقات – دراسة حالة الجزائر –، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2022/2021 ،ص179.

ثانيا: فرص التنويع الاقتصادي

كما انه توجد مجموعة من الحلول والفرص المناسبة للتنويع الاقتصادي خارج المحروقات أهمها مايلي:

1-إحداث إصلاحات حقيقية في شتى القوانين خاصة المتعلقة بالإستثمار، من أجل خلق مناخ استثماري مشجع وجاذب للمستثمرين الوطنيين والأجانب، ما يسمح ببناء اقتصاد قوي وتنافسي داخليا وخارجيا.

2-ضرورة إيجاد ميكانيزمات حقيقية لمرافقة المصدرين وحل كل العقبات التي تواجههم في عمليات التصدير، سواء من حيث توفير المعلومات عن الأسواق الخارجية وشروط الدخول إليها، أو من حيث الترويج للمنتجات الوطنية من قبل الهيئات الدبلوماسية في الخارج، وكذا فتح فروع في الخارج للبنوك الوطنية وهذا لتسهيل تحصيل المصدرين لأموالهم.

3-**تفعيل الدبلوماسية الاقتصادية** التي تساعد المؤسسات الاقتصادية الجزائرية على الدخول إلى الأسواق الخارجية، من خلال ربط علاقات اقتصادية مع مستوردين محتملين من مختلف الدول التي لها علاقات دبلوماسية مع الجزائر، ومرافقة المصدرين الجزائريين في عملية البحث عن أسواق جديدة لمنتجاتهم، وتزويدهم بمختلف المعلومات التي يحتاجون إليها.

4-**وضع استراتيجية واضحة في كل شعبة:** وهذا ما تعمل عليه وزارة التجارة، بحيث أكد وزير التجارة بأن اللقاءات والمشاورات التي ستجمع وزارات كل من التجارة والصناعة والفلاحة والتنمية الريفية والنقل وكل الدواوين الوطنية إضافة إلى منتسبي الشعب الانتاجية ستسمح بدراسة مستقبل كل شعبة ووضع حلول حقيقية لتصدير الفائض من الإنتاج بعيدا عن العمل الفردية والعشوائي. [1]

5-تحسين المناخ الاستثماري : لتحسين المناخ الاستثماري في الجزائر لابد من توفير الشروط التالية (جباري شوقي تحسين الإطار التشريعي والقانوني بتوفير العوامل الملائمة لجذب الاستثمار من خلال إيجاد قانون موحد للاستثمار يتمتع بالشفافية ، كما يكفل تقديم حوافز وإعفاءات جمركية وضريبية للمستثمر اصلاح وتحرير القطاع المالي عن طريق اصلاح القطاع المصرفي، خاصة وأن سوء أداء واستقبال العاملين والقائمين للمستثمرين تفوت

[1] -زهرة مصطفى ،واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021 ،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد2 ،2021 ،ص2

فرص استثمارية على الدولة، حيث يعكف المستثمر على تحويل أمواله الى وجهات اجنبية أخرى ذات أداء واستقبال أحسن؛

6- **إرساء معالم الحوكمة ومحاربة الفساد:** حيث تحتل الجزائر مرتبة جد متأخرة مما جعلها مصنفة ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم التخفيف من حدة الاقتصاد غير الرسمي خاصة وأن الجزائر تعتبر من بين أكثر الدول النامية التي تعاني من استفحال هذه الظاهرة.

7- **إرساء معالم الذكاء الاقتصادي في المؤسسات المصدرة:** يعتبر الذكاء الاقتصادي أداة فعالة للحصول على المعلومات المتعلقة بالأسواق المحلية والدولية، ويهتم الذكاء الاقتصادي بالبحث عن إيجاد كافة المعلومات المتعلقة بجميع الأطراف المتواجدة في بيئة المؤسسة واستخدامه بالطريقة الملائمة حتى يتم اتخاذ القرار والتأثير على المحيط وفقا لما يخدم المؤسسة وأهدافها.

8- **تشجيع وترقيه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:** تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال الدور الذي تلعبه في خلق القيمة المضافة ودفع عجلة التنمية الاقتصادية. إلا أن هذا النوع من المؤسسات في الجزائر مازالت بعيدة كل البعد عن التصدير فجلها موجه للسوق الداخلية، فهي تتمركز في قطاع الخدمات والبناء والاشغال العمومية وحتى المؤسسات الموجهة للتصدير فهي تعمل في الصناعات التحويلية المعتمدة على المحروقات. ورغم كل الجهود المبذولة من قبل السلطات العمومية في تفعيل دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لترقية الصادرات خارج المحروقات، إلا أن النتائج جاءت دون ذلك، فالصادرات خارج المحروقات لم تتعدى 8% من مجمل الصادرات؛ هذا ما جعل الصادرات الجزائرية أحادية القطب تعتمد بشكل كبير على تصدير المحروقات، مما يبقيها رهينة لتقلبات أسعارها في الأسواق العالمية.

9- **إقامة مناطق صناعية للتصدير:** يظهر ذلك من خلال الاعتماد على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تعمل في أماكن متقاربة مما يسمح بالاستفادة من عوامل التكتل التي يحققها الموقع المشترك ووفرة العمالة وتقاسم التكنولوجيا، وقد تزايد الاهتمام العالمي بالمناطق الصناعية بعد بروز تجارب ناجحة في فترة السبعينات والثمانينات من القرن الماضي بسبب ازدهار عدد من القطاعات الصناعية التي تسودها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

10–انشاء هيئات لتحسين الجودة: تأخذ على عاتقها مهمة تقديم منتوج يتحلى بجميع المواصفات ومقاييس الجودة التي تتوافر في المنتجات المنافسة الموجودة في الأسواق العالمية، كما تقوم بإعادة النظر في سياسة التسعير لجعل المنتج لا يتأثر بالتكاليف الناتجة عن استخدام الجودة [1].

11–تغيير نموذج النمو: حيث ينبغي ان تقوم السلطات بتحويل نموذج النمو الجزائري الذي تقوده الدولة، والمعتمدة على المحروقات الى نموذج اكثر تنوعا يقوده القطاع الخاص.

12–اجراء الضبط المالي من خلال تعبئة المزيد من الإيرادات الهيدروكربونية، لاسيما بتخفيض الإعفاءات الضريبية وتعزيز التحصيل الضريبي، واحتواء الانفاق الجاري، والحد من الاستثمار العام مع احداث زيادة كبيرة في مستوى كفاءته، وتقوية إطار الميزانية [2].

13–تطوير الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص: تبدو اليوم الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، باعتبارها نمطا من أنماط تمويل الاستثمار وإنجازه في مجال منشآت الدعم الأساسية، كأداة مفضلة في توفير الخدمة العمومية وإدارتها، وهذا بالنظر إلى الامتيازات العديدة التي توفرها هذه الشراكة تحسين العلاقة بين التكاليف والنتائج لعمل القطاع العام واقتسام المخاطر ...).

على هذا النحو سوف يتمحور عمل الحكومة أساسا حول:

- وضع إطار قانوني من خلال إصدار قانون خاص بالشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام وإصدار النصوص التطبيقية ذات الصلة.
- وضع إطار مؤسساتي من خلال إنشاء هيئة متخصصة لمتابعة الاستثمارات المنجزة أو المقرر إنجازها في إطار الشراكة.
- إعداد الوثائق الضرورية لتنفيذ الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العمومي من خلال إعداد دلائل وإرشادات مخصصة.

[1] –صالحي سلمى ، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010 /2020، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي،العدد1 ،2021 ،ص85.

[2] –بدروني عبد الحق، المرجع السابق2022 ،ص179

- الشراكة بين القطاع الخاص والقطاع العام إعداد قائمة للمشاريع المؤهلة للشراكة بين القطاعين الخاص والعام من خلال انتقاء المشاريع التي أثبتت مردوديتها الاقتصادية والمالية وترتيبها هرميا حسب مستوى مردوديتها الاقتصادية.[1]

14–تغيير بشكل أساسي إطار الحوكمة الاقتصادية: القضاء على الرشوة والفساد الإداري؛ تحسين الشفافية وآليات الرقابة من خلال توسيع صلاحيات البرلمان فيما يتعلق بالرقابة على المال العام.

15–**استثمار أموال صندوق ضبط الإيرادات:** إعادة النظر في كيفية إدارة أموال الصندوق؛ الاستثمار ضمن مجموعة من الخيارات؛ كالاستثمار وفق الصيغ الاستثمارية الإسلامية[2].

16–تنمية قطاع الخدمات: بعد قطاع الخدمات من أهم القطاعات المولدة للدخل والخالق لفرص العمل وتحقيق إيرادات النقد الأجنبي، إذ بلغ نصيب قطاع الخدمات في البلدان المتقدمة 70% من الناتج المحلي الإجمالي ومن اليد العاملة، غير أن هذا القطاع يمثل التحدي للبلدان النامية إذ لا يتجاوز نصيبه 50% من الناتج المحلي الإجمالي و35% من اليد العاملة إضافة إلى التحديات التي تواجهها هذه البلدان في بناء وتوسيع قدراتها الإنتاجية والتجارية في قطاع الخدمات مما يتيح لها من فرصة تنويع اقتصاداتها.

17–الارتقاء بالشركات والصناعات وإنشاء المراكز الصناعية: لابد من تدخل السلطات العامة في وضع برنامج تحديث للشركات الجزائرية، وذلك ليس فقط عن طريق إنشاء شركات وصناعات جديدة ولكن أيضا عن طريق تدخل السلطات العامة لوضع برنامج تحديث الشركات الجزائرية القائمة من أجل التمكن من مواجهة المنافسة الداخلية والدولية ولابد من إنشاء ودعم الفروع الإنتاجية المتعلقة على سبيل المثال بالبتروكيماويات والألياف الاصطناعية والصلب والبناء والمعادن

18–الابتكار وتحويل التكنولوجيا: لابد أن تأخذ الاستراتيجية أيضا في الحسبان الابتكار وإنتاج الأفكار لأن هذا المحور يمثل في الوقت الحاضر رؤية حديثة، مثل الأقطاب الصناعية والتكنولوجية (PIT) التي تعتبر محرك التنمية كما هو الحال في الصين وكوريا الجنوبية)، فلابد من تطوير نظام وطني للابتكار لابد كذلك من تشجيع

[1]–مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مصالح الوزير الأول،ص50

[2] –استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية،مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية ،المجلد 07 العدد 01 السنة 2018،ص2

التعليم والجودة وتنمية المهارات والتدريب على تنظيم المشاريع وكذا تشجيع المشاريع المشتركة والتحالفات الصناعية بين الشركات الوطنية والأجنبية. سيكون من المفيد أيضا تعزيز الاتفاقيات الدولية للتعاون العلمي والتكنولوجي بين الجزائر ومصدري التكنولوجيا.

19–تنمية الموارد البشرية والمهارات: لا ينظر إلى رأس المال البشري كعامل للإنتاج فحسب، بل وأيضا عامل لاستيعاب التقنيات والتحديث الصناعي، حيث يتطلب إنشاء الصناعات الحديثة إتقان للتكنولوجيا والإلكترونيات مما يتطلب تدريب قوة عاملة ماهرة خاصة في الأنشطة المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.[1]

المبحث الثاني: دور القطاعات الإقتصادية في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات.

من أهم أهداف التنويع الإقتصادي هو تنمية الصادرات غير النفطية، وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد الجزائري في الأسواق العالمية لذا تعد القطاعات الإقتصادية المنتجة البديل الإستراتيجي لقطاع النفط من حيث التصدير وتنويع الصادرات وسنتطرق في هذا المبحث الى معرفة دور كل قطاع على حدي في تعزيز ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر.

المطلب الأول: دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الإستراتيجية التي أولت لها الجزائر أهمية كبيرة في السنوات الأخيرة، حيث رسمت عمل عبر تشجيع الفلاحة وتوفير التسهيلات بتنفيذ خطط وبرامج مختلفة لتخطي الصعوبات التي يواجهونها، والتي ترمي من خلالها إلى تحقيق التوازن والاستقرار الغذائي واعتماده كمورد للعملة الصعبة من خلال عملية التصدير للمنتجات التي تحقق اكتفاء ذاتي وتصريف الفائض للخارج.

[1] –دنيا خنشول، التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد1 ،2020،ص5

أولا: دور إمكانيات القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات الزراعية

1–الحبوب: تحتل منتجات الحبوب مكانًا استراتيجيًا في النظام الغذائي وفي الاقتصاد الوطني. خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017، احتلت مساحة الحبوب معدل سنوي يبلغ 40٪ من المساحة الزراعية المفيدة.

تقدر المساحة المزروعة بالحبوب خلال العقد 2000-2009 بحوالي 3200930 هكتار، حيث يشغل القمح الصلب والشعير معظم هذه المساحة، بحوالي 74 ٪ من إجمالي مساحة الحبوب.

خلال الفترة 2010-2017، معدل هذه المساحة بلغ 3385560 هكتار ، بزيادة 6٪ مقارنة بالفترة السابقة (2000-2009).ويقدر معدل إنتاج الحبوب خلال الفترة 2010-2017 بنحو 41.2 مليون قنطار ، بزيادة قدرها 26٪ مقارنة بعقد 2000-2009 حيث يقدر معدل الإنتاج 32.6 مليون قنطار.و يتكون الإنتاج أساسا من القمح الصلب والشعير ، والذي يمثل على التوالي 51٪ و 29٪ من إجمالي معدل إنتاج الحبوب 2010–2017.

الشكل 3– 6: يوضح تطور إنتاج الحبوب في الجزائر

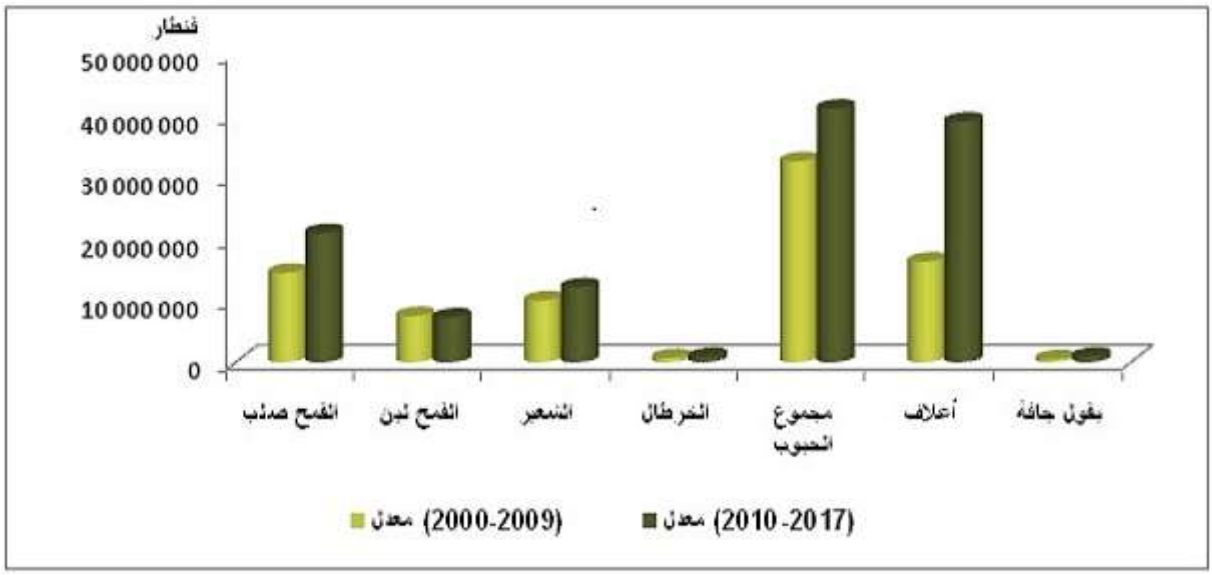

المصدر:www. madr.gov.dz consulté le 14/09/2024

2– المحاصيل الصناعية:

وأهم المحاصيل الصناعية بالجزائر هي: الطماطم الصناعية، التبغ والبنجر السكري، و تخصص لهذا النوع من الزراعة أخصب الأراضي و هي تنتشر في السهول الساحلية و الأحواض الداخلية على مساحة تقدر بنحو 39164 هكتار و توسعت زراعة الطماطم لتندمج في بعض المناطق الصحراوية من الجنوب كولاية أدرار و ولاية الوادي.

ترتكز المحاصيل الصناعية على الطماطم الصناعية والتبغ بمعدل سنوي للمساحة وصل 19.380 هكتار خلال الفترتين 2000-2009 و2010-2017. بالنسبة للتبغ، بلغ معدل مساحته 4.850 هكتار خلال نفس الفترتين. من حيث الإنتاج، ارتفع منتوج الطماطم الصناعية بشكل كبير، ب 136٪، ناتج عن تحسن المردود، والذي ارتفع من حوالي 200 كغ / هكتار خلال الفترة 2000-2009 إلى أكثر من 500 كغ / هكتار في فترة 2010-2017.

الشكل 3– 7: يوضح تطور المحاصيل الصناعية الحبوب في الجزائر

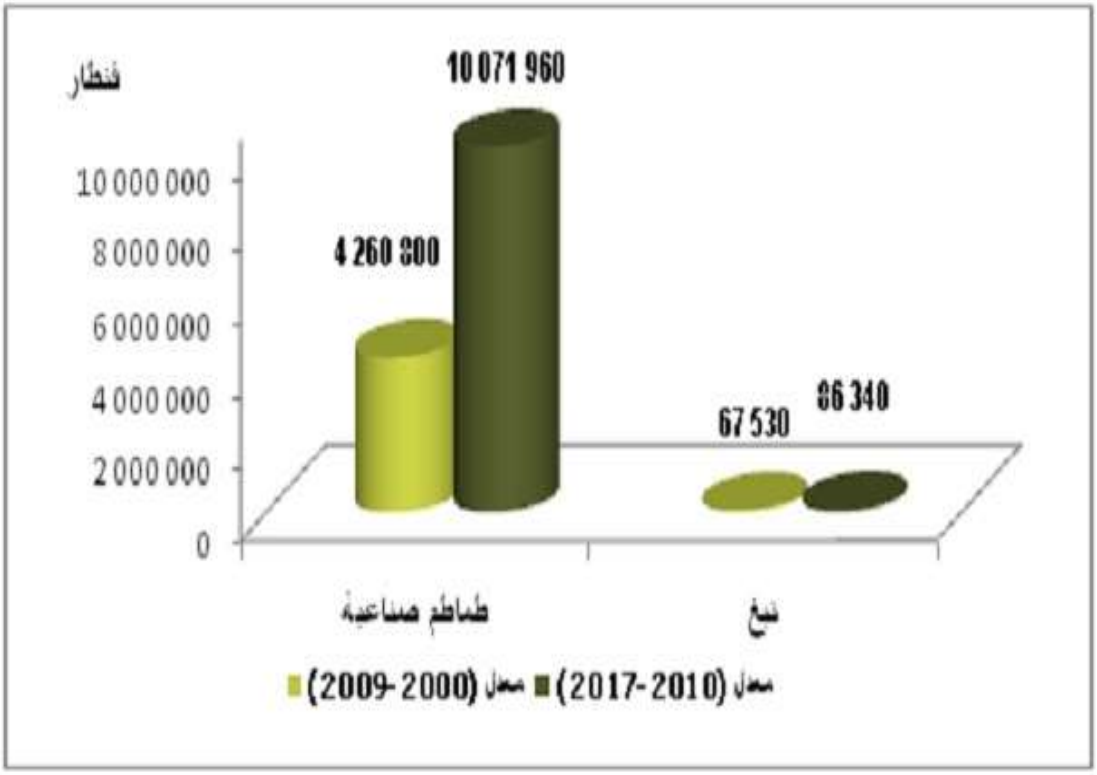

المصدر :www. madr.gov.dz consulté le 14/09/2024

3 –الخضروات

ارتفعت المساحة المخصصة للخضروات في السوق بنسبة + 44٪ خلال الفترة 2010-2017 مقارنة بالفترة السابقة 2000-2009. كما زادت المساحات المخصصة للبطاطا والبصل بنسبة + 68٪ و + 35٪ على التوالي، مقارنة بالفترة 2010-2017 و2002-2009. زاد معدل انتاج الخضروات بشكل كبير خلال الفترة 2010-2017، حيث بلغ + 121٪ مقارنة بالفترة 2000-2009. بالنسبة البطاطا والبصل اللذان يمثلان على التوالي أكثر من 36٪ وأكثر من 12٪ من إنتاج الخضروات فقد سجلا زيادة قدرها + 143٪ و + 102٪ على التوالي.

الشكل 3– 8: يوضح إنتاج الخضروات في الجزائر.

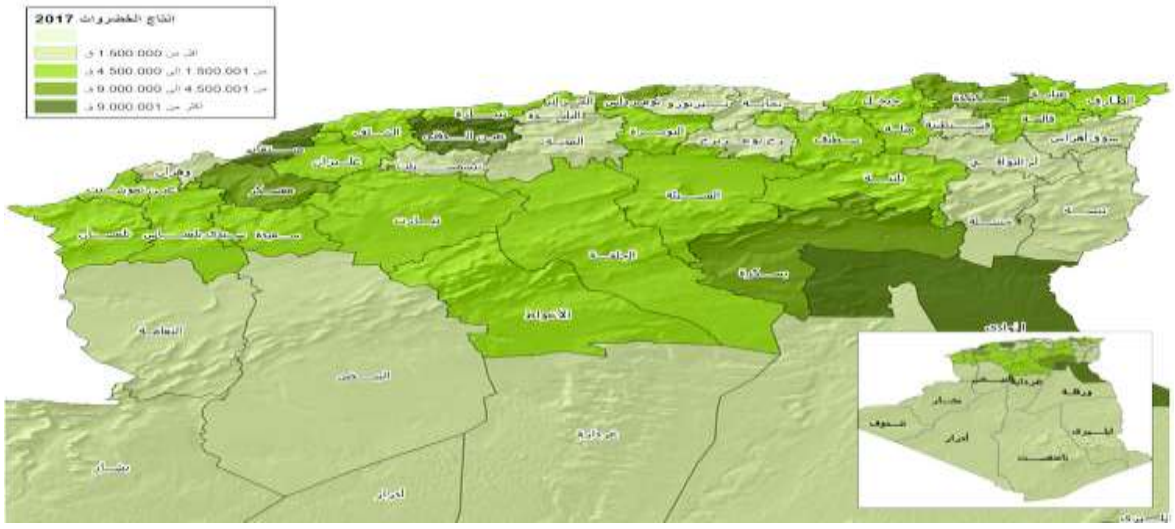

المصدر :www. madr.gov.dz consulté le 14/09/2024

4–المخطط الوطني للتنمية الفلاحية

تحت شعار الأمن الغذائي الدائم صممت وزارة الفلاحة والتنمية الريفية مخططا وطنيا في إطار استراتيجية تهدف إلى تطوير وتعزيز فعالية القطاع الفلاحي في الاقتصاد الجزائري مع تحسين مستوى الأمن الغذائي وقد ابتدأ تنفيذه سنة 2000 من خلال ترقية المنتجات وتمكين الأفراد من اقتنائها وفقا للمعايير الدولية وتنمية القدرات الإنتاجية الفلاحية وتحسين مستوى تغطيتها للاستهلاك بالإنتاج مع الحرص على الاستعمال العقلاني للموارد الطبيعية، وقد ارتكزت خطى تنفيذ هذا البرنامج على تعزيز قدرة الإنتاج المحلي وإعداد برامج مختلفة لتكييف أنظمة

الإنتاج كبرامج استصلاح الأراضي بالجنوب، تنمية وحماية مناطق السهوب، استصلاح الأراضي بالامتياز البرنامج الوطني للتشجير وبرنامج التشغيل الريفي.

يهدف هذا المخطط إلى تحقيق العناصر الاستراتيجية الآتية:

- استعمال أحسن للقدرات الطبيعية (التربة المياه)، بالإضافة إلى الوسائل (المالية البشرية)، والاستغلال العقلاني والرشيد لهذه الموارد.
- الحفاظ على الموارد الطبيعية من أجل تنمية مستديمة.
- تكثيف الإنتاج الفلاحي في المناطق الخصبة وتنويع منتجاتها سعيا إلى تحقيق الأمن الغذائي.
- تكييف أنظمة استغلال الأراضي في المناطق الجافة والشبه جافة وتلك المهددة بالجفاف المخصصة حاليا للحبوب، أو متروكة بورا) بتحويلها لصالح زراعة الأشجار المثمرة، وزراعة الكروم، وتربية المواشي وأنشطة أخرى ملائمة، مع تركيز الإنتاج الحبوب في المناطق المعروفة بإنتاجيتها العالية.
- ضبط برنامج إنتاجي يأخذ بعين الاعتبار مختلف المناطق مع التنوع المناخي.
- العمل على ترقية المنتجات الفلاحية ذات المزايا النسبية والقابلية للمقاومة المؤكدة، ورفع الصادرات من المواد الفلاحية.
- ترقية التشغيل وفق القدرات المتوفرة وتثمينها[1].

نتائج المخطط الوطني للتنمية الفلاحية:

-تحسن في عرض المنتجات الزراعية وكذا الأمن الغذائي؛

-الحفاظ على الموارد المائية من خلال تطوير نظام التقطير ؛

النتائج المتوقعة كانت تتمحور حول:

زيادة تنافسية حوالي 500000 مستغلة فلاحية تمثل مساحة زراعية نفعية تقدر ب 4 ملايين هكتار ونمو شبكة كثيفة للمؤسسات الزراعية الصغيرة والمتوسطة في هذا القطاع؛ كل هذا يصب في خانة تغطية الأسواق الداخلية

[1]– سوفطة مليكة، سمير عز الدين، واقع سياسات التنمية الفلاحية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2000-2019،مجلة إقتصاد المال والأعمال،العدد 1 ،2022 ،ص4

والتوجه نحو الأسواق الخارجية في مرحلة تالية. وهناك عدة عوائق اعترضت برنامج الدعم الفلاحي كالنزوح الريفي، التوسع العمراني على حساب المساحات الزراعية، صعوبة الفضاءات الريفية، العتاد القديم ومشكل العقار الفلاحي الذي يهدد مستقبل الفلاحة، كما سبق الذكر فيما يتعلق بالمستغلات الجماعية والفردية، لقد نجح المخطط بالفعل، في تغطية مجمل المنتجات البقولية وحسب نفس المسئول فقد تم الانتقال من متوسط 33 مليون قنطار من المنتجات البقولية إلى 40 مليون سنويا ويبدو هذا منطقيا بالنظر إلى التوسع في المساحات المسقية بفعل الاستعمال العقلاني للحياة من خلال الآبار العميقة، السقي بالتقطير واستعمال الرش[1].

ثانيا: دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج المحروقات

1– تطور الصادرات الزراعية

إن نمو وتطور الاقتصاد الوطني يظهر جليا من خلال حجم الصادرات والتركيبة السلعية الخاصة بها، وبالتالي فإن العمل على زيادة مساهمة القطاع الزراعي في الحصص التصديرية من شأنه أن يؤدي إلى اعتماد تقنيات وأساليب حديثة وكذا استراتيجيات تهدف بالدرجة الأولى إلى ترقية وتنمية قطاع الصادرات وعليه الجدول ادناه يعرض لنا قيمة الصادرات الزراعية وهذا خلال الفترة الممتدة بين 2000-2020.

الجدول 3– 5: تطور الصادرات الزراعية 2000–2020

الوحدة :(مليون دولار)

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
2000	24368.59		
2001	19090.00	2011	74514.02
2002	18710.00	2012	71865.80
2003	21474.61	2013	47998.49
2004	32912.86	2014	54523.00
2005	47194.60	2015	62884.30

[1] –سعيد منصور فؤاد ، تقييم قنوات توزيع الخضر والفواكه في الجزائر، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3 ،2014/2013، ص190

2006	50578.66	2016	34796.0
2007	60184.20	2017	35191.10
2008	76825.75	2018	41797.30
2009	49897.64	2019	35823.50
2010	45189.34	2020	22483.10

Source: www.aoad.org . Arab Agricultural Statistics Yearbook. Consulté le 20/09/2024

الشكل 3– 9: تطور قيمة الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2000–2020

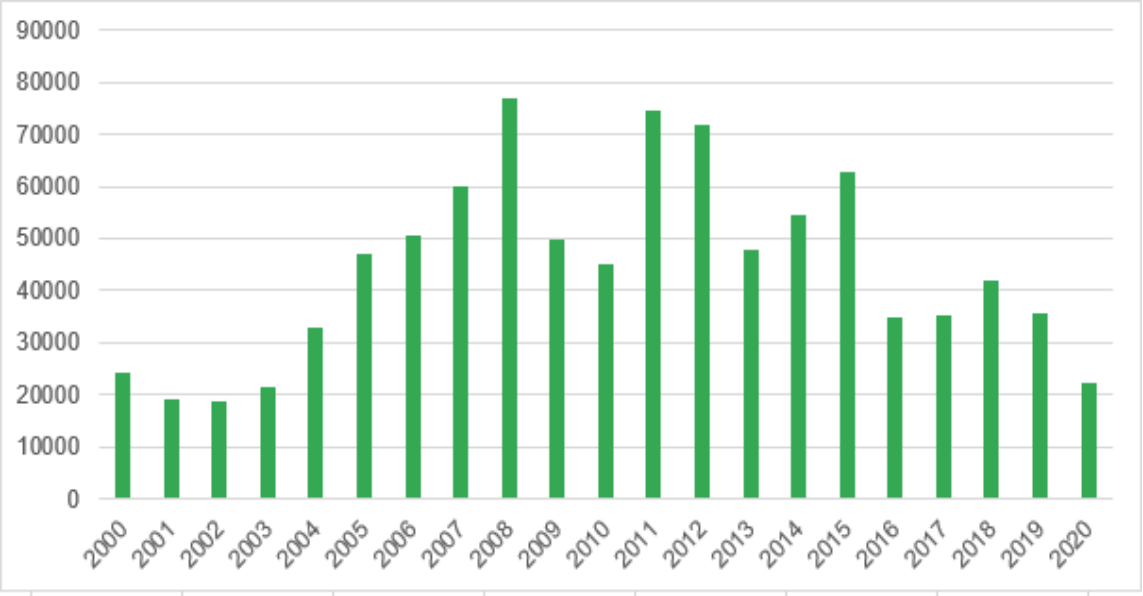

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول أعلاه

تظهر البيانات أن قيمة الصادرات الزراعية في الجزائر لا تزال منخفضة مقارنة بالإمكانيات المتاحة، وذلك بسبب عدة عوامل سلبية تؤثر على الإنتاج الزراعي، مثل الظروف المناخية وعدم استخدام التكنولوجيا الحديثة مثل الزراعة الذكية والسقي بالتقطير. خلال الفترة من 2000 إلى 2010، بلغت قيمة الصادرات الزراعية 24.368,59 مليون دولار أمريكي في عام 2000، لكنها انخفضت إلى 19.090,00 مليون دولار أمريكي في 2001، واستمرت في الانخفاض حتى عام 2003. ومع ذلك، شهدت الصادرات تحسنًا في عام 2004، حيث ارتفعت إلى 32.912,86 مليون دولار أمريكي، ثم زادت في عام 2005 بحوالي 15 مليون دولار أمريكي.

يمكن تفسير هذا الارتفاع التدريجي بزيادة إنتاجية بعض المنتجات الموجهة للتصدير نتيجة للإصلاحات التي شهدها القطاع، بالإضافة إلى الجهود المستمرة لتقليص حجم الواردات، مما ساهم في زيادة الإنتاج لتلبية احتياجات

السوق المحلية وزيادة الكميات الموجهة للتصدير. رغم هذه التحسينات، لا تزال صادرات الجزائر الزراعية تعاني من الضعف، مما يعكس هشاشة الاقتصاد الوطني المعتمد بشكل كبير على عائدات النفط.

أما بالنسبة للفترة من 2011 إلى 2020، فقد شهدت ارتفاعًا في قيمة الصادرات الزراعية مقارنة بالسنوات السابقة، حيث وصلت إلى حوالي 74.514,02 مليون دولار أمريكي في عام 2011، ثم انخفضت في عام 2012 إلى 71.865,80 مليون دولار أمريكي، قبل أن تعاود الانخفاض في 2013 لتصل إلى 47.998,49 مليون دولار أمريكي. ومع ذلك سجلت الصادرات تحسنًا في 2014 و2015، وبلغت 41.797,30 مليون دولار أمريكي في 2018، لكنها ظلت تتذبذب عامًا بعد آخر بسبب الظروف الزراعية المتغيرة.

إن التحسن في الظروف الزراعية كان له أثر إيجابي على نمو قطاع الزراعة، خاصة في ظل جائحة كورونا والحرب الروسية الأوكرانية، مما ساهم في زيادة معدل نمو الصادرات الزراعية خارج قطاع المحروقات

2 – العوامل الواجب توافرها لتنمية القطاع الزراعي

إن تنمية هذا القطاع تتطلب توفر مجموعة من العوامل التي تلخصها في العناصر التالية:

- تكوين الزراعيين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الزراعي واستخدام وسائل حديثة، مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات.
- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من أجل توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الزراعيين إضافة إلى توفير للقطاع الزراعي مصادر للحصول على القروض بشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.
- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الزراعيين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين والغاء الاحتكار.
- العمل على تحرير أسعار المنتجات الزراعية وذلك لأن مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى بأسعار المنتجات الزراعية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار أن أسعار المنتجات الزراعية لها تأثيرات من عدة نواحي.

- العمل على ترقية الصادرات خارج المحروقات ويتأتى هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تأمين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض[1].

3– آليات تطوير القطاع الفلاحي كقاطرة لقيادة الجزائر إلى التنويع الاقتصادي:

يتوفر القطاع الفلاحي في الجزائر على مقومات وإمكانات طبيعية مادية وبشرية هائلة، مما يجعله بديلاً محتملاً لقطاع المحروقات على المدى المتوسط والطويل. يمكن استغلال هذه الإمكانات من خلال ما يلي:

- **الاستغلال الأمثل للأراضي الصالحة للزراعة:** تبلغ مساحة الجزائر 2.381.741 كم^2، وتقدر المساحة الصالحة للزراعة بـ 43 مليون هكتار (17.8%)، حيث يتم استغلال 8.5 مليون هكتار فقط. إذا تم الاستغلال الأمثل لهذه الأراضي، يمكن أن يشهد قطاع الفلاحة قفزة نوعية تساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الإجمالي وتحقق الاكتفاء الذاتي. كما يُمكن توسيع الأراضي القابلة للزراعة لتصل إلى 230 مليون هكتار، مع التركيز على زراعة الحبوب لتحقيق الأمن الغذائي.

– **استغلال الموارد المائية:** تتوفر الجزائر على حوالي 20 مليار متر مكعب من الموارد المائية، منها 75% قابلة للتجدد. يجب استغلال هذه الموارد باستخدام تقنيات الري الحديثة مثل الري بالتقطير، وزيادة استغلال الموارد البحرية لتلبية احتياجات المواطنين.

– **استغلال الموارد البشرية:** يمثل القطاع الفلاحي حوالي 20% من اليد العاملة الإجمالية، ما يعادل 2.6 مليون منصب شغل. يتطلب ذلك تكوين اليد العاملة وتطوير المهارات لرفع مردودية الإنتاج، مع ضرورة فتح المجال للخريجين للمساهمة في تنمية القطاع.

– **الاستثمار في الموارد المادية:** يتطلب القطاع الفلاحي توفير المعدات والآلات الحديثة، واستخدام الوسائل الحديثة في الزراعة، مما يسهم في رفع كمية الإنتاج.

[1] –بن عبد العزيز سمير ، بن عبد العزيز سفيان ، دور القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات انتاج التمور نموذجا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد التاسع – جوان 2018 ،ص8

- **الاهتمام بتربية المواشي:** تعتبر تربية الأبقار من الأولويات، حيث إن فاتورة استيراد الحليب أرهقت الخزينة العمومية. ينبغي دعم الفلاحين الراغبين في الاستثمار في هذا المجال، بالإضافة إلى تشجيع الاستثمار في تربية المائيات.
- **الاهتمام بالفلاحة الصحراوية:** حققت الفلاحة الصحراوية تقدمًا ملحوظًا في السنوات الأخيرة، خاصة في منطقة واد سوف. يتطلب ذلك دعم الفلاحين ماليًا وتسهيل الاستثمار في هذه المناطق.
- **تطوير المواصلات:** يُساهم قطاع الفلاحة في تنمية تجارة المنتجات الفلاحية. لذا، يجب تطوير سلاسل التوزيع والتوريد الخاصة بالمحاصيل الزراعية والمنتجات الحيوانية، مع التركيز على تحسين النقل البري، خاصة عبر السكك الحديدية.

-بتحقيق هذه النقاط، يمكن للقطاع الفلاحي أن يلعب دورًا محوريًا في تنويع الاقتصاد الوطني وتخفيف الاعتماد على قطاع المحروقات[1].

4 –الفرص والإمكانات المتاحة أمام ترقية صادرات المنتجات الزراعية نحو الأسواق الدولية

تتوفر الجزائر على إمكانات وفرص هائلة تؤهلها لترقية الاقتصاد الوطني وتبوء مكانة مرموقة في المجال الزراعي ضمن دول المنطقة، سواء أكانت هذه الإمكانات بشرية، أم طبيعية، تحتاج فقط إلى المزيد من التثمين والاستغلال الأمثل لترقية صادرات المنتجات الزراعية، يمكننا إيجاز أهم هذه الفرص والإمكانات كما يلي:

- تعدد البيئات المناخية الزراعية.
- استخدام كميات منخفضة من المواد الكيميائية.
- سوق كبير (الأسواق المحلية والمجاورة الخارجية البحر الأبيض المتوسط والبلدان الإفريقية والعربية)؛
- إمكانية توفير المنتجات وتزويد السوق على مدار السنة وحتى في غير المواسم.
- تشكيلة كبيرة من المواد.
- منتجات ذات نوعية جيدة وحتى بيولوجية.

[1] –عمور مختار، عبد الله ياسين ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي وآليات تطويره في الجزائر خلال الفترة خلال فترة 2020–2001 ، مجلة دفاتر بوادكس، العدد1 ،2014 ،ص15

- كما تمتلك الجزائر رصيدا هاما من الأراضي الزراعية الكلية والتي تقدر بحوالي 42,46 مليون هكتار في حين أن المساحة المستخدمة للزراعة لم تكن إلا حوالي 8,42 مليون هكتار فقط لسنة 2009 بنسبة 20% من المساحة الزراعية الكلية، فعند مقارنة الرقمين السابقين نجد أنه هناك إمكانية حقيقية لزيادة المساحة الصالحة للزراعة.
- تتنوع المحاصيل الزراعية الجزائرية لا سيما الحبوب النخيل وتربية المواشي من الأغنام والأبقار والدواجن في حين تتمثل الصادرات الزراعية في التمور وزيت الزيتون ومؤخرا بعض المنتجات الغذائية كالعجائن وغيرها هذا ما يستدعي إعطاء دفعة للمنتجات الأخرى حتى يكون هناك تنويع في الصادرات من المنتجات الفلاحية والغذائية[1].

المطلب الثاني: دور القطاع الصناعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

شرعت الجزائر في وضع استراتيجية قطاعية للتأهيل القطاع الصناعي، من خلال تنفيذ مجموعة واسعة من تدابير الدعم لتطوير الإنتاج المحلي والنهوض به. وأسفرت هذه التدابير عن اعتماد ثلاثة برامج دعم تهدف إلى تشجيع الإنتاج المحلي وتعزيزه، ومنح المستثمرين المحليين والأجانب مزايا ضريبية وإدارية مختلفة.

أولا: أهم الإصلاحات القطاع الصناعي في تنمية الصادرات خارج المحروقات

1–تطوير معدات الإنتاج التي تم تجديدها:

يحدد دفتر الشروط المتعلق بذلك الجوانب المرتبطة بكيفيات الاستفادة من هذا النظام، خصوصا:

ا–الأنشطة المؤهلة :المتعاملون الاقتصاديون المسجلون في السجل التجاري، عند الاقتضاء، الذين يرتبط نشاطهم مباشرة بذلك الموجه له خط أو معدات الإنتاج التي تم تجديدها.

ب–الأنشطة غير المؤهلة :استيراد معدات نقل الركاب والبضائع.

ج–الشروط التي تخص معدات وخط الإنتاج التي تم تجديدها:

[1] –بحري بسمة، ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ،العدد1 ،2018 ، ص6

- الحد الأدنى للعمر، بعد التجديد في حالة خطوط الإنتاج التي تم تجديدها (12 سنة فأكثر للصناعات الصيدلانية، شبه الصيدلانية والصناعات الغذائية و10 سنوات لقطاعات الأنشطة الأخرى).
- عمر معدات الإنتاج: 10 سنوات.
- يجب أن تؤخذ في الاعتبار التكنولوجيا وقابلية الصيانة لخطوط الإنتاج المجددة عند تقييم الحد الأدنى لعمرها بعد التجديد.
- في إطار التنازل عن خطوط ومعدات الإنتاج التي تم تجديدها من طرف شركة أجنبية أم إلى إحدى شركاتها الفرعية الخاضعة للقانون الجزائري، يجب تقديم الوثائق المحاسبية، التي توضح تكلفة المعدات وعمرها.

– يجب أن يوضح الوصف التفصيلي لخط أو معدات الإنتاج التي تم تجديدها في مايلي:

- مخطط خط الإنتاج.
- مختلف المنتجات التي تم صنعها بواسطة خط أو المعدات الإنتاج.
- القدرات الإنتاجية.
- الخصائص التقنية للمعدات أو خطوط الإنتاج.
- بلد منشأ خط أو معدات الإنتاج؛ مكان استغلال خط أو معدات الإنتاج[1].

وثيقة تثبت تحيازة المتعامل ما لا يقل عن 30٪ من المبلغ المعادل المعلن في الفاتورة المبدئية

2–نظام المعدات الإلكترونية والكهرومنزلية:

يحدد دفتر الشروط جميع الجوانب الفنية المرتبطة بممارسة هذا النشاط كما يحدد طرق الاستغلال من هذا النظام، حيث تتراوح نسبة الادماج المطلوبة ما بين 10٪ عند انطلاق المشروع و70٪ من نهاية السنة الرابعة من النشاط، وهذا حسب المنتجات.

[1] –مرسوم تنفيذي رقم 20–312 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1442 الموافق 15 نوفمبر سنة 2020، يتضمن شروط و كيفيات منح رخصة جمركة خطوط و معدات الإنتاج التي تم تجديدها في إطار نشاطات إنتاج السلع و الخدمات ، الجريدة الرسمية العدد 67 ،ص11

- تمنح الدولة مزايا جبائية وشبه جبائية عند تحقيق نسبة الإدماج المقدرة بين 10٪ الى 40 ٪ عند مزاولة النشاط؛
- يجب على المتعاملين بلوغ معدل الإدماج بنسبة 20٪ خلال السنة الأولى من مزاولة للنشاط وبلوغ معدل 40٪ من معدل الإدماج خلال الأربع السنوات الموالية؛
- يخضع استراد مجموعات الأجزاء الموجهة لتركيب المنتجات الإلكترونية والكهرومنزلية (kit) إلى الحقوق والرسوم المطبقة على المنتجات النهائية[1].

3– المناولة الصناعية:

- تساهم المناولة الصناعية بقوة في تعزيز وتكثيف نسيج الشركات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير التدفقات مع كبار المقاولين، كما تشكل قدرات المناولة الصناعية الوطنية محورًا ذا أولوية لتغطية المدخلات والمنتجات المخصصة لأداة الإنتاج الوطنية يبرر وجود بنية تحتية مناسبة لوضع خط أو معدات الإنتاج التي تم تحديدها حيز الاستغلال.

وفي هذا الصدد، أصبح من الضروري هيكلة وتأطير سياسة تشجيع هذه المناولة من خلال أحكام تنظيمية مدعومة بتدابير تنظيمية وتقنية وتكنولوجية ومرافقة.

هذه الضرورة تدخل في نهج التنمية الصناعية الذي أطلقته وزارة الصناعة والقائم على تشجيع الاستثمار المنتج ودعم تطوير المؤسسات والمناولين.

كما يتعلق الامر بتحديث الطاقات الإنتاجية للمؤسسات من خلال صعود الشعب وتعزيز قدرتها التنافسية في إطار ديناميكية إحلال الواردات وزيادة إمكانات التصدير.

ولتمكين ذلك يجب تشجيع ودعم تعزيز القدرات الإنتاجية الحالية وإنشاء مؤسسات اقتصادية جديدة لا سيما المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المرتبطة بالمناولة الصناعية.

[1] –مرسوم تنفيذي رقم 20-313 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1442 الموافق 15 نوفمبر سنة 2020، يحدد شروط و كيفيات قبول المتعاملين الممارسين لأنشطة إنتاج المنتجات و المعدات الإلكترونية و الكهرومنزلية للإستفادة من النظام الجبائي التفضيلي، الجريدة الرسمية العدد 67 ،ص20

ولتحقيق ذلك شرعت المديرية العامة للتنمية الصناعية من خلال مديرية الاندماج والمناولة الصناعية وبالتعاون مع بورصات المناولة والشراكة بمايلي:

- منح مزايا للمؤسات المناولة من خلال الإعفاء من الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة على المكونات والمواد الاولية، المستوردة أو التي تم إقتناؤها محليًا من قبل المناولين،
- توطيد احتياجات الشركات من حيث التكوين والتوجيه والدعم والشهادة والاعتماد والموافقة من أجل تنفيذ خطط العمل ذات الصلة؛
- إقامة علاقات تجارية بين مانحي الأوامر والمناولين من خلال تنفيذ الاتفاقيات الإطار الموقعة بين مانحي الأوامر وتنسيق البورصات. مما سيسمح بتحديد المنتجات والمكونات ليتم دمجها محليًا؛
- تطوير قاعدة بيانات إقتصادية وإحصائية للمناولة الصناعية حسب القطاع والولاية؛
- بناء نظام معلومات موثوق لتلبية توقعات المناولين من حيث المعلومات الاقتصادية والتقنية؛
- تنظيم تظاهرات والمعارض المتخصصة.

4–نظام الدعم والمزايا الممنوحة لفائدة المناولين

وهو نظام يهدف إلى دعم شركات المناولة، تم وضعه حيز التنفيذ سنة 2015 بدفتر الشروط يهدف إلى تحديد كل الجوانب التقنية المرتبطة بكيفية الاستفادة من هذه المزايا ويتعلق الأمر بـ:

- الأنشطة المؤهلة وهي إنتاج الأطقم والأطقم الفرعية الموجهة للمنتجات وتجهيزات الصناعات الميكانيكية والإلكترونية والكهربائية وكذلك صيانة معدات الإنتاج لمختلف قطاعات النشاط وإنتاج قطع الغيار والمكونات الموجهة لجميع الاستعمالات.
- يجب أن تخضع المكونات والمواد الأولية الموجهة لعمليات إنتاج الأطقم والأطقم الفرعية التي ينجزها المنتج لعمليات تحويل صناعية.
- ضرورة حيازة المستثمر على المعدات والادوات وكذا الوسائل البشرية للإنتاج.

- ضرورة تحقيق على الاقل نسبة 40% من الادماج والتي يجب ان تصل الى 60% لتجديد الاستفادة من المزايا.
- احترام بنود دفتر الشروط.
- تحديد مدة الاستفادة للمزايا سنتين قابلة لتجديد[1].

5– المؤسسات الصناعية في الجزائر

تعتبر الصناعة مجموعة من النظم والمشاريع الإنتاجية التي تهتم بخلق سلع لها مواصفات معينة ولها القدرة على إشباع حاجات المستهلكين، وتكون ثابتة من حيث الشكل ونظرة المستهلك ، ويعد القطاع الصناعي من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تعتمد عليها الجزائر في دفع عجلة النمو وتحقيق المنافع الاقتصادية والاجتماعية، فبالرغم من أن الجزائر قامت بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية لتطوير هذا القطاع، إلا أنها لم تؤد إلى النتائج المرجوة بسبب تعرضه للعديد من المعوقات كمشكل العقارات الصناعية ومشاكل الخدمات المرتبطة بهذا القطاع وعدم موائمة المواقع الصناعية كون معظمها تقع داخل المدن الكبرى، كل هذه المعوقات كانت سببا في بطء[2].

[1] –بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20–311 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020 والذي يمنح مزايا للاستفادة من الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة أو التي تم اقتناؤها محليا من طرف المناولين في إطار نشاطاتهم. الجريدة الرسمية العدد 37، ص3

[2] –ادبوب سارة، مؤشرات الاقتصاد الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001–2019– دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد2، 2021،ص7

الجدول 3– 6: تطور نمو عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر

السنة	إجمالي المؤسسات	عدد المؤسسات الصناعية	نسبة المؤسسات الصناعية
2010	1482595	237399	%16.01
2011	1600139	249987	%15.74
2012	1705976	265971	%15.78
2013	1800817	280209	%15.60
2014	1899559	296227	%15.59
2015	1975569	306420	%15.50
2016	2035389	310986	%15.30
2017	2100847	316496	%15.10
2018	2165892	324467	%15
2019	2212892	333463	%15.01

المصدر: ادبوب سارة، مؤشرات الاقتصاد الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019

من الجدول السابق نلاحظ أن عدد المؤسسات الصناعية في نمو بطيء خلال الفترة، فتمثيل هذه المؤسسات ضمن اجمالي المؤسسات الاقتصادية في الجزائر لا يتجاوز 17%، وهذا ما يؤكد على ضرورة تشجيع خلق مؤسساتصناعية جديدة ودعم المؤسسات الصناعية المتعثرة والقيام بمختلف الإصلاحات الشاملة والتي تمس مختلف جوانب هذا القطاع.

6–مميزات القطاع الصناعي كآلية لتنمية الصادرات الجزائرية: يتسم القطاع الصناعي في الجزائر بعدد من الخصائص التي تؤثر على عملية التصنيع، وتتجلى في النقاط التالية:

–ضعف الإنتاج الصناعي: لا تزال مساهمة الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي متواضعة، حيث لا تتعدى 13%. تأتي الصناعة في المرتبة الثالثة أو الرابعة بعد الزراعة والصناعات الاستخراجية وقطاع الخدمات. يعكس هذا الضعف عدم القدرة على إنتاج سلع استراتيجية تمكنها من التنافس في السوق الدولية، حتى في الصناعات التي تم مزاولتها لفترة طويلة.

– **ضعف الأداء وانخفاض الإنتاجية الصناعية:** تُعتبر قياسات الإنتاجية أساسية لتقييم الأداء في القطاع الصناعي. ومع ذلك، تعاني الصناعة الجزائرية من ضعف في الأداء وانخفاض في الإنتاجية، مما ينعكس على كميات الإنتاج والقيمة المضافة، وبالتالي يؤثر سلباً على الربحية واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

– **الحماية وضعف القدرة على المنافسة: نشأت** الصناعة الجزائرية في إطار سياسات حمائية تركزت على تلبية الطلب المحلي، مما جعلها تتكيف مع السوق الداخلية دون الحاجة إلى التنافس مع المنتجات الأجنبية. هذه الحماية أدت إلى قلة الاهتمام بتطوير المنتجات وتحسين جودتها، وفقدت القدرة على التفاعل مع الأسواق الخارجية.

– **ارتفاع كلفة الإنتاج وعدم الاهتمام بالنوعية:** تعاني المنتجات الصناعية الجزائرية من ارتفاع كلفة إنتاجها مقارنةً بنظيراتها في الأسواق العالمية والدول النامية، مما يشكل عقبة أمام دخولها الأسواق الخارجية ويحد من قدرتها على المنافسة في السوق المحلية أيضاً.

– **الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة:** يعتمد القطاع الصناعي في الجزائر بشكل كبير على التكنولوجيا المستوردة، مما يؤثر على فعالية العمليات الإنتاجية. الثورة التكنولوجية أحدثت تغييرات كبيرة في الصناعة، ولكن الاعتماد على التكنولوجيا المستوردة قد يعوق تطوير الأساليب المحلية والابتكار في إنتاج السلع والخدمات.[1].

يمكن أستنتاج أن: لتعزيز قدرة القطاع الصناعي على المساهمة في تنمية الصادرات، يتوجب على الجزائر معالجة هذه التحديات من خلال تبني استراتيجيات تهدف إلى زيادة الإنتاجية، تحسين جودة المنتجات، وتطوير قدرات تنافسية تستطيع مواجهة التحديات في الأسواق العالمية.

ثانيا: دور القطاع الصناعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات

يعتبر أداء القطاع الصناعي الجزائري محدودا بالمقارنة مع الإمكانيات التي تمتلكها الدولة، حيث أنه يعتمد على الصناعات الخفيفة، كما أن الجزائر تواجه عدة تحديات للنهوض بهذا القطاع.يضم القطاع الصناعي الجزائري الصناعات الغذائية والكيميائية، وصناعة البلاستيك و الزجاج و الألمنيوم و المشروبات و صناعات معدنية أخرى، وكلها عبارة عن صناعات خفيفة، وتعتمد الجزائر على الاستيراد من الخارج حيث تمثل نسبة الصادرات خارج قطاع

[1] –عيدي الطيب، العقون أم الخير ، دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، العدد1 ،2021 ،ص5

المحروقات سوى 4% من مجموع الصادرات.و يرتكز القطاع الصناعي العمومي على بعض الصناعات الالكترونية والكهربائية والميكانيكية و البلاستيك و المطاط، أما القطاع الخاص فهو يرتكز على الصناعات الغذائية وصناعة النسيج والألبسة الجاهزة، وتمثل المحروقات أساس الصادرات والمنتجات خارج قطاع المحروقات تمثل نسبة قليلة جدا وتعتبر صناعات هامشية بالنسبة للاحتياجات الحقيقية. وهو ما يؤكده الجدول أدناه[1].

الجدول 3– 7: الصادرات الصناعية خلال فترة 2000 الى 2020

الوحدة مليون دولار امريكي

السنوات	الصادرات الصناعية	السنوات	الصادرات الصناعية
2000	481.21		
2001	522.65	2011	1495.46
2002	689.34	2012	1464.45
2003	518.20	2013	1513.22
2004	622.14	2014	1602.13
2005	745.55	2015	1405.50
2006	1079.12	2016	1623.30
2007	979.58	2017	1752
2008	1483.92	2018	2743
2009	893.46	2019	2401
2010	790.35	2020	2500

Source: www.ons.dz publication statistiques Consulté le 21/09/2024
www.industrie.gov.dz Consulté le 23/09/2024

[1] – سلامة وفاء، ولهة وردة ، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 13/ 2018،ص5

الشكل 3– 10: يوضح تطور الصادرات الصناعية

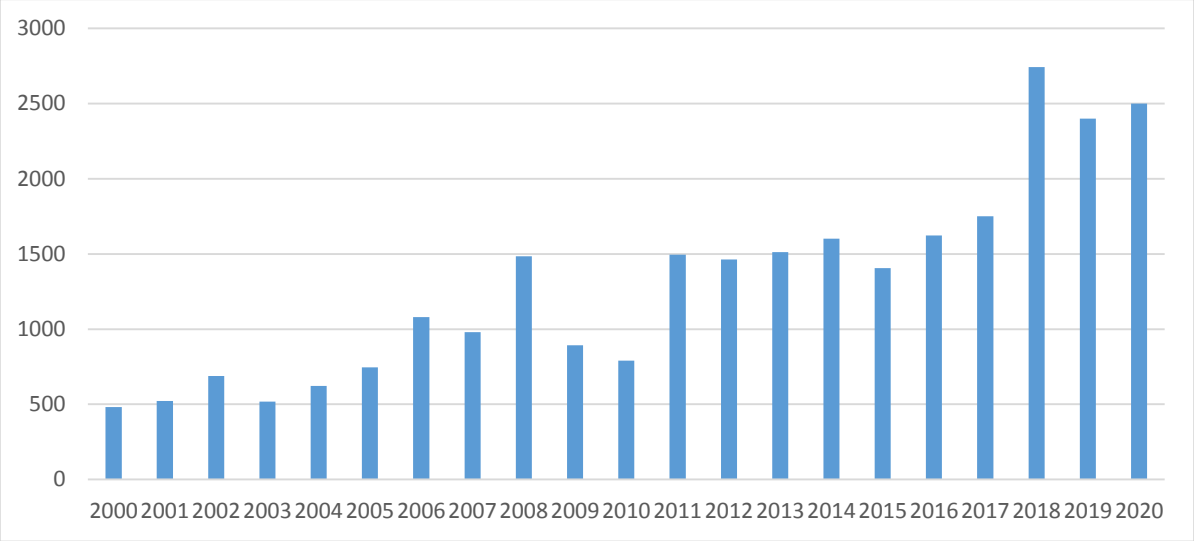

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من الجدول والشكل أعلاه يتضح لنا أن مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية جد ضئيلة، نظرا لما يتميز به هذا القطاع بعدم تكوين نسيج صناعي يتماشى مع متطلبات السوق الوطنية من جهة والسوق الخارجية من جهة أخرى وذلك في إطار نشاط التصدير، رغم الجهود المبذولة من طرف السلطات للرفع من فعالية هذا القطاع في المؤسسات الإنتاجية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، كما نجد أن التصدير خارج قطاع المحروقات خاصة الصناعي منه يبقى بحاجة أكثر للدفع والتحفيز المواكبة الانفتاح الاقتصادي.

الفترة 2000– 2010: قدرت سنة 2000 الصادرات بما يعادل 481.21 مليون دولار كما نلاحظ من الجدول أن الصادرات الصناعية خارج قطاع المحروقات عرفت تطور مستمر في حصيلتها خلال الفترة المدروسة إذ تراوحت بين الارتفاع تارة والانخفاض تارة أخرى وذلك بنسب متفاوتة، فقد حققت أكبر قيمة مصدرة في هذا القطاع سنة 2008 بقيمة تقدر ب 1483.92 مليون دولار أمريكي مما يدل على تكاثف الجهود الساعية إلى ترقية صادرات هذا القطاع من طرف الدولة فالانفتاح التجاري كشف النقاب عن ضعف التنافسية التي تعانيها الصناعة. لقد أصبحت خسائر الصناعة العمومية في السوق معتبرة جدا. وإذا كانت الدولة قد قررت عدم إسعاف الصناعات التحويلية العمومية بسبب ارتفاع الفاتورة إلى اليوم، وأن تسيير الدولة المباشر للإنتاج تبين أنه غير فعال، فإن الأمر يتعلق إذا بتسريع خوصصة هذه المؤسسات وترك مستوى المتطلبات المالية على وجه الخصوص، وأهداف

بعث الصناعة بواسطة ضخ رؤوس أموال مقاولين خواص، والحفاظ على أقصى قدر ممكن من الوظائف، تمثل خيارات حكيمة[1].

الفترة الثانية 2011 –2020 : تميزت بتطور مستمر ومن اهم المنتجات نصف المصنعة تحتل الصدارة من حيث المنتجات المصدرة خارج المحروقات و ذلك بنسبة تفوق 70% في المتوسط من إجمالي الصادرات الصناعية المدروسة والمنتجات التي يحتويها هذا الصنف تتمثل أساسا في المنتجات الحديدية والالكترونية، البلاستيك المطاط الورق الأمونياك والهيليوم و بعض الصناعات الغذائية، وقد عرفت المنتجات نصف المصنعة انتعاشا ملحوظا، و تأتي في المركز الثاني المواد الخام بالرغم و في المرتبة الثالثة نجد المنتجات الغذائية التي تضم بالدرجة الأولى العجائن الغذائية، السكر والماء والتي تمتاز بالجودة العالية، وقد عرفت و ذلك راجع إلى الجهود المبذولة من طرف الدولة للارتقاء بنشاط الصناعات الغذائية عن طريق دعم المنتجين والتسهيلات المقدمة في مجال الحصول على المواد والمنتجات الوسيطة اللازمة للعملية الإنتاجية.

أما في المرتبة الرابعة فنجد المعدات الصناعية والمتمثلة أساسا في التجهيزات والوسائل المستعملة في ميدان البناء، الصحة، الميكانيك والأشغال العمومية[2]اعتمدت الدولة سنة 2015 استراتيجية في إطار ترقية الصناعة الاستخراجية خارج المحروقات وتحقيق التنويع الاقتصادي.

المطلب الثالث: دور القطاع السياحي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر

تسعى الجزائر جاهدة إلى تعزيز قدراتها الاقتصادية وتحقيق التنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات، من خلال النهوض بالقطاع السياحي والعمل على تطويره، بما يجعل من هذا القطاع أكثر قدرة باستقطاب رؤوس الأموال وجلب العملة الصعبة ورفع المستوى المعيشي، ومن ثم تحقيق تنويع في إيرادات الدولة والتخلص من التبعية المفرطة لقطاع المحروقات وتبعاته الخطيرة على الدولة.

[1]– سلامة وفاء، ولهة وردة ، المرجع السابق، ص6.

[2]– واقع الصادرات الصناعية الجزائرية خارج المحروقات و سبل ترقيتها خلال الفترة (2008–2012، حوليات جامعة قالمة للعلوم الاجتماعية والإنسانية ، العدد4 ،2015 ص8ص7

أولا: مقومات القطاع السياحي في تنمية الصادرات خارج المحروقات

الجدول 3– 8: مقومات القطاع السياحي 2000 الى 2020

السنة	عدد مؤسسات فندقية	القدرة الاستيعابية سرير	الليالي السياحية
2000	827	58320	3748135
2001	927	62677	4028286
2002	935	64237	4128567
2003	1042	67295	4324238
2004	1057	70660	4543057
2005	1105	73189	4705637
2006	1134	76293	4905216
2007	1140	79632	5119940
2008	1147	83156	5346543
2009	1151	87813	5645828
2010	1152	93277	5939334
2011	1184	94021	6329472
2012	1155	96804	6640181
2013	1176	98804	6921234
2014	1185	99605	7053744
2015	1195	102244	7146572
2016	1231	107420	7276521
2017	1289	112264	7406181
2018	1368	119155	7565733
2019	1417	125676	6815873
2020	1449	127614	2242517

Source: www.mta.gov.dz Consulté le 30/09/2024

1–تطور القطاع الفندقي في الجزائر:

أ – **عدد المؤسسات الفندقية**: شهد القطاع الفندقي في الجزائر تطورًا ملحوظًا خلال السنوات الأخيرة، حيث يتزايد عدد الفنادق بشكل مستمر. تتوزع الفنادق إلى فئات مختلفة، تشمل:

– **الفنادق غير المصنفة**: وهذه لا تعني أنها لا تملك نجومًا، لكنها لم تُصنف رسميًا من قبل الوزارة.

– ****الفنادق ذات النجمتين****: تقدم خدمات مقبولة وأسعارها تتناسب مع القدرة الشرائية للمواطنين.

– ****الفنادق ذات النجمة الواحدة****: تقدم خدمات محدودة.

تُظهر البيانات أن الجزائر تتوفر على حضيرة فندقية متنوعة، مع التركيز على المنتجات السياحية الحضرية والساحلية، حيث يمثل المنتج الساحلي أولوية في كسب ميزة تنافسية. شهدت الاستثمارات السياحية زيادة ملحوظة نتيجة لتحسين الأوضاع الأمنية، مما ساهم في تطوير القطاع.

ب– القدرة الاستيعابية: تمثل الطاقة الفندقية القدرة الاستيعابية للمؤسسات الفندقية لاستقبال السياح. تشير الإحصاءات إلى أن عدد الأسرة الفندقية زاد من 58,320 سريرًا في عام 2000 إلى 127,614 سريرًا في نهاية عام 2020، مع وجود 1,449 مؤسسة فندقية. يشكل الإيواء الفندقي أساس النشاط الفندقي، حيث يساهم في رفع معدلات إشغال الغرف، خصوصًا أن رجال الأعمال يمثلون جزءًا كبيرًا من الزبائن، مما يزيد من أهمية تقديم خدمات متميزة.

ج–الليالي السياحية: تشير بيانات وزارة السياحة إلى زيادة مستمرة في عدد الليالي التي يقضيها السياح في الفنادق بين عامي 2000 و2020. يعود هذا التزايد إلى التحسن في الوضع الأمني، والذي ساهم في استقطاب السياح وعودة الجزائريين من الخارج. ومع ذلك، يجب أن يتواصل الجهد لتحسين المقومات السياحية، وذلك من خلال:

– استغلال المقومات السياحية المتاحة.

– وضع خطط وبرامج تنموية للقطاع.

– جذب السياح العرب كبديل آمن.

– تشجيع الاستثمارات في صناعة السياحة.

– نشر الثقافة السياحية بين المواطنين.

– تحسين مستوى الخدمات المقدمة.

استنتاج: يمثل القطاع الفندقي في الجزائر إمكانيات كبيرة للنمو، لكنه يحتاج إلى استراتيجيات فعالة لتطوير البنية التحتية السياحية وزيادة جاذبيتها، مما سيسهم في تنويع الاقتصاد الوطني والحد من الاعتماد على قطاع المحروقات.

ثانيا: دور القطاع السياحي والصناعات التقليدية في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات

تمثل الإيرادات السياحية مصدرا مهم للعملات الأجنبية للدولة الجزائرية، التي أولت أهمية لقطاعها السياحي، وتعرف الإيرادات السياحية أنها كل ما تحصل عليه الدولة من الإيرادات المتأتية من السائحين وما تحققه السياحة كنشاط اقتصادي وكوعاء ضريبي، وما يحققه الشركات الوطنية والمؤسسات العمومية والخاصة في حقل المؤسسات الفندقية والطيران وغيرها[1].

الجدول 3– 9: صادرات القطاع السياحي

الوحدة مليون دولار امريكي

السنوات	الصادرات	السنوات	الصادرات
2000	102		
2001	100	2011	208
2002	111	2012	196
2003	112	2013	230
2004	179	2014	258
2005	184	2015	304
2006	215	2016	209
2007	219	2017	140,5
2008	325	2018	169
2009	266	2019	165
2010	219	2020	42.9

Source : www.mta.gov.dz Consulté le 30/09/2024

تدخل السياحة ضمن تجارة العناصر غير المنظورة ويترتب عنها دخول رؤوس الأموال إلى الدولة، التي تدون في الحقل الأول من الميزان السياحي الذي يضم الصادرات من السلع والخدمات السياحية وتمثل القيم النقدية لهذه الصادرات "العوائد السياحية"، كما يترتب عن الأنشطة السياحية خروج رؤوس الأموال من الدولة نتيجة استيراد

[1] – صليحة عشي، الأداء و الأثر الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر والمغرب وتونس، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة ، 2011/2010،ص70.

السلع والخدمات السياحية من الخارج وتمثل القيم النقدية لهذه السلع والخدمات الإنفاق السياحي". ويتوقف تأثير السياحة على الميزان التجاري على عدة متغيرات نذكر منها:

- حجم الدخل السياحي ونصيب الدولة منه.
- نسبة مساهمة الدخل السياحي في الدخل القومي.

ولتبيان أثر السياحة على ميزان المدفوعات رياضيا، يتم إعداد الميزان السياحي – الذي يركز على تقييم النشاط السياحي – وحساب نتيجته النهائية كخطوة أولية حسب المعادلة التالية: $B.T = Rt - Et$

علما أن:

- $B.T$هي نتيجة الميزان السياحي.
- و Rtتمثل العوائد السياحية.
- و Etتمثل الانفاق السياحي.

وباعتبار أن نتيجة ميزان المدفوعات هي الفرق بين إجمالي العوائد (R) مجموع الصادرات وإجمالي النفقات Eمجموع الواردات، وهو ما نعبر عنه بالمعادلة التالية: $B.M - R-E$

ولتحديد الأثر النهائي للسياحة على ميزان المدفوعات يتم إجراء الموازنة النسبية بين نتيجة الميزان السياحي $B.T$ونتيجة ميزان المدفوعات$B.M$ ، وهناك طريقتان للموازنة[1].

تعتبر السياحة أحد مصادر العملة الصعبة وبالتالي فهي كصناعة تصديرية تساهم في تحسين ميزان المدفوعات، ويقاس تأثيرها على ميزان المدفوعات داخل الدولة من خلال الإيراد السياحي والإنفاق السياحي الناتج عن النشاط السياحي الدولي. ويعد القطاع السياحي كقطاع مصدر بالنسبة للدول المستقبلة للسواح، بينما تعتبر النفقات السياحية المدفوعة من طرف المواطنين في الخارج كواردات، ويتم إدماج هذه الإيرادات والنفقات في الميزان السياحي ضمن ميزان المدفوعات؛ وعليه فإن تحسين أثر السياحة على ميزان المدفوعات يستدعي اعتماد سياسات سياحية

[1] – خلوط عواطف، أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي الجزائر المغرب تونس ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد1 ،2018 ،ص3

تدعم وتشجع السياحة الداخلية وكمثال على الدول التي تعتمد هذا التوجه نجد اليابان وأوكرانيا اللذين يعتبران من أكبر الدول المصدرة للسياح[1].

الشكل 3– 11: تطور الصادرات السياحية 2000 الى 2020

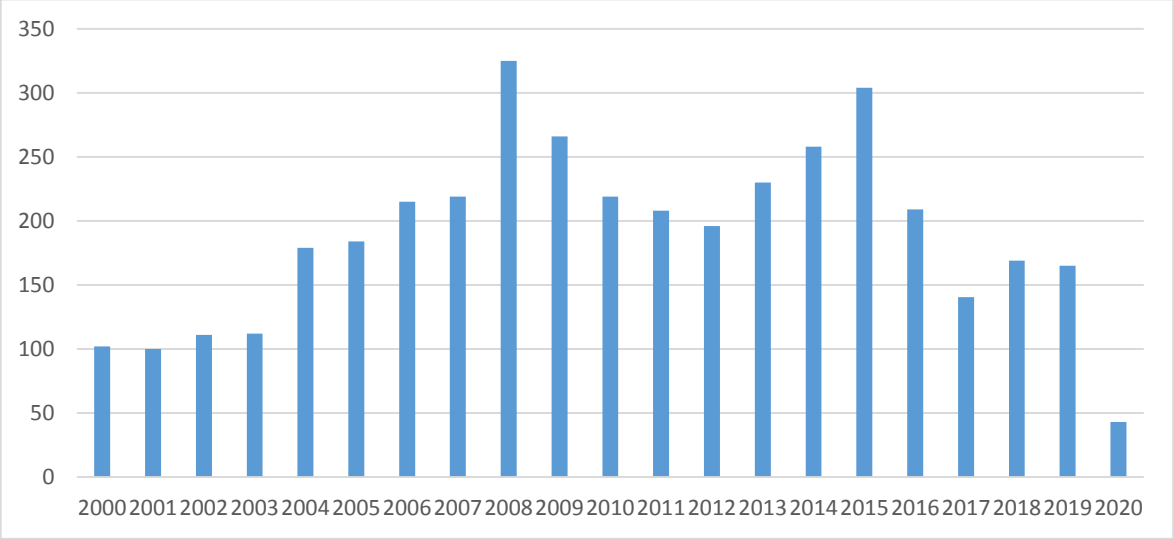

المصدر : من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول أعلاه

من خلال الشكل البياني رقم 01والذي يمثل تطور الصادرات الجزائرية للفترة 2000 - 2020 نلاحظ أن الصادرات الجزائرية من حيث التطور، تميزت بفترات من حيث التذبذب والاستقرار نوجزها في الآتي ونقسمها الى فترتين الفترة الأولى 2000– الى 2010 والفترة الثانية من 2011 –2020:

الفترة الأولى 2000–2010 حيث تمثل هده الفترة خروج الجزائر من العشرية السوداء التي عرفتها البلاد واثرت على التوافد السياحي حيث نلاحظ انها في تطور ملحوظ من سنة الى أخرى من سنة 2000 الى 2003 قدر 102مليون دولار الى 112 مليون دولار ليعرف بعدها تطور كبير ستة 2004 بحوالي 179 مليون دولار ليشهد بعدها زيادة تقدر بـ 5 مليون دولار سنة 2005 و كذلك في سنة 2006 و 2007 في حدود 20 مليون دولار و 05 مليون دولار وفي سنة 2008 تعد احسن مرحلة خلال الفترة حيث وصل الى 325 مليون دولار

[1]–فريد بختي ، رضا بهياني، مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري وسبل تطويره – دراسة تحليلية استشرافية 2004–2030، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، العدد1 ، 2020 ص5

وهذا ما يدل على انتعاش السياحة بسبب تحسن الأوضاع الأمني والاستقرار الأمني الذي عرفته البلاد ساهم بشكل كبير في تطوير السياحة.

الفترة الثانية 2011 –2020 تميزت بالتطور المستمر من سنة 2011 الى غاية سنة 2015 ليصل الى حدود 304دولار امريكي ثم انخفض في سنة 2016 ب 105 مليون دولار ثم ليبقى يعرف انخفاض مستمر من سنة 2017 بحوالي 140,5 مليو ن دولار ليعرف بعدها تطور 169 مليون دولار سنة 2018 وعرفت بعدها انخفاض في سنة 2019 و2020 بسبب جائحة كورونا التي أثرت على القطاع السياحي ومختلف القطاعات.

1– نقاط الضعف التي يتميز بها القطاع السياحي:

إن المنتوج السياحي يبقى يمتاز بنقاط قوة لا نقاش فيها إلا أنها غير كافية للتنمية السياحية للبلاد. و قد سجلت إحدى عشر نقطة ضعف و تم تأكيد وجودها في الزيارات الميدانية على أرض الواقع. وهي تشمل مايلي:

–غياب المقرونية "طمس ملاحظ" عن المنتجات السياحية الجزائرية.

–نقص فادح في الإيواء والفندقة والنوعية الرديئة للموجود منها.

–نقص في التحكم في التقنيات الحديثة الخاصة بسير الأسواق من قبل منشطي الرحلات.

–نقص التأهيل والمهنية لدى الموظفين.

–نوعية ضعيفة أو رديئة في المنتوج والخدمات السياحية الجزائرية.

–إدماج محتشم لتقنيات الإعلام والاتصال في القطاع السياحي.

–طرائق النقل والالتحاق دون المستوى.

–البنوك والخدمات المالية ليست متأقلمة مع متطلبات السياحة العصرية.

–تأمين صحي وغذائي يعاني النقص.

–توجيه وتنظيم وثقافة غير متأقلمة مع متطلبات السياحة العصرية.

-نقص في مجال تسويق صورة الجزائر كمقصد سياحي.

-كما يضاف إلى نقاط الضعف هذه قدم وتآكل البنى التحتية للفندقة والمعدات التابعة لها.

فيما يخص تنظيم السياحة والتسويق، فإن نقطة الضعف الأساسية تتلخص في التالي:

- في بطء وتيرة التطور في التنظيم المؤسساتي على الرغم من التحسينات المقامة.
- في نمط تسير لا يتوافق مع السياحة العصرية: هذا النمط يتصف بالشكلية أكثر من المهنية، وهو ناتج عن نقص كبير في التواصل أو الاتصال الداخلي وكذا النقص في التعاون مع البنى المسيرة أو المسؤولة عن الواقع السياحي، في غياب آليات تقديم ومتابعة.

2– نقاط القوة القطاع السياحي كرهان لتنمية الصادرات:

تمتاز الجزائر بموروث مادي ومعنوي من حيث غناه وتنوعه وإمكانيات فوق العادة مما من شأنه تمكينها من الإنفراد بتطوير اختصاصات سياحية فريدة كسياحة الحمامات المعدنيةو السياحة الصحراوية وسياحة الثقافة والعبادة و السياحة الصحية و الاستجمام و المجمعات الاجتماعية ...إلخ.

ومن جهة أخرى فإن تصحيح واقتباس تجارب الدول المنافسة في حوض المتوسط قد يعطي الجزائر نقطة قوة لجعلها مقصدا فريدا متماشيا ومتأقلما مع متطلبات وشروط السياحة الدولية [1] والوطنية.

أما نقاط القوة الموروثة المتمثلة في الموروث الطبيعي والفريد والثقافي والتاريخي المتنوع فتدعمها نقاط القوة المادية التي تكونت مع البرامج المختلفة لدعم وإنعاش الاقتصاد سواء منها السابقة أو الحالية الإنجاز.

وهكذا فإن النشاط والحركية التي تعرفها تنمية البلاد في مختلف المجالات "إنشاء وإنجاز شبكات الطرق، الطرق السيارة والموانئ البحرية والجوية وميدان النقل العمراني أو الحضري كالمترو و التراموای والسكك الحديدية كخطوط القطارات الفائقة السرعة و المنشئات المائية الكبرى كالسدود ومحطات التحويل ومحطات تحلية المياه المالحة ومحطات التنقية و كذا القفزة التي عرفتها تقنيات الإعلام والاتصال وخطوط الهواتف النقالة والثابتة كل هذا من ناحية والمشاريع الكبرى في مجال الاستثمارات السياحية من الناحية الأخرى، يعطي مجالا أوسع للمنشئات السياحية الموجودة.

[1] – المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، الخلاصة العامة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،وزارة السياحة و الصناعة التقليدية ،ص34 ص35

بناء شبكة من البنى التحتية تكون عرضا سياحيا بمستوى المعايير الدولية:

-**بنى تحتية مهمة في مجال الري**: السدود ووحدات إزالة الملوحة وتحويلات كبيرة للقدرات المائية وشبكات تطهير ضخمة ومحطات التنقية، ...

-بنى تحتية كبيرة في مجال النقل الحديث مبرمجة لآفاق 2025 مترو الأنفاق وترامواي والطريق السريع شرق-غرب وخطوط سكك حديدية ذات السرعة العالية، 16 ميناء للتسلية و20 ميناء مزدوج الصفة (التسلية والصيد) ومطارات دولية.

-تقدم فائق في تقنيات الإعلام والاتصال وخطوط الهاتف.

-مشاريع سياحية كبيرة في طور الإنجاز: القرى السياحية ذات الامتياز.

-تحديد وتعريف المفهوم الجديد على ضوء الآفاق المنتظرة والميولات والاتجاهات الدولية الحديثة البروز.

-يتم تحديد وتعريف المفهوم أو التصور الجديد للسياحة بالنسبة لما تنتظره السوق والأصناف الثلاثة المحتملة من الزبائن.

-زبائن تقليديين يجب تأمين وفائهم.، زبائن احتماليين.

-زبائن بعاد.

-والأمر يتعلق تفصيلا:

-بالتنويع أي أن تكون السياحة أكثر تفاعلا وأكثر مرونة بحيث لا تكون تحت رحمة عامل ما وعلى التحديد تنويع المنتجات والمتعاملين و المروجين و المقاصد (الجنوب والساحل).

-التجمع نحو مجمعات أو تجمعات جديدة ممتازة وذات نوعية والتي هي دعامة بنية السياحة العصرية.

-إن الموقع الجغرافي الفريد للبلد، وسهولة مداخله والمجموعة اللغوية التي تربطه بالعديد من الدول الجوار كل هذا يجعل من الجزائر بلدا ذي إمكانيات سياحية جد قوية والتي يمكنها الاعتماد على أربعة أصناف رئيسية من الزبائن أو من السياح المستهلكين.

-زبائن تقليديون للسوق الداخلية وجب العمل على الحفاظ عليهم واستبقائهم في البلاد بواسطة عرض من التسلية المتنوعة وسهلة البلوغ.

-الجالية الجزائرية المقيمة في الخارج والتي يجب إقناعها بزيادة ارتياد بلدها الأصلي لقضاء العطل.

-الزبائن الاحتماليين الأورو- متوسطيين والعرب- المسلمين والتي تجعل منهم الثقافة واللغة المشتركة وسهولة الاندماج سوقا ذات أولولية.

-زبائن أبعد جغرافيا (أمريكا الشمالية وكندا أساسا على وجوه الخصوص وكذا آسيا وهي أسواق تشهد انتعاشا واسعا).

2- المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية:

يقوم المفهوم الجديد للسياحة الجزائرية أساسا على النقاط التالية:

-التموقع بصفة هجومية على رقعة الساحل المتوسطي

-المخطط الأزرق: عنابة وجيجل وبجاية وبومرداس والجزائر وتيبازة ومستغانم وعين تيموشنت وتلمسان...

-تنمية السياحة الصحراوية وسياحة الجولات: منتج استدعائي. بسكرة، الوادي وغرداية، جانت وتمنراست وتوات وقرارة وبشار والنعامة والبيض.

-تنمية سياحة المدن وسياحة الأعمال وفي محيط المدن الكبرى: مخطط سياحة المدن. عنابة وقسنطينة والجزائر ووهران وغرداية.

-عصرنة السياحة العلاجية والسياحية الصحية والاستجمام: قالمة وبسكرة والبليدةوعين الدفلى ومعسكر وسعيدة.

-ترقية السياحة الثقافية والدينية وسياحة المواسم والمناسبات: تبسة وسوق أهراس والطارف وباتنة وسطيف.

وأخيرا وفي كل الحالات، التفضيل الحر والدائم لخيار سياحة المجمعات والمركبات حتى يتم إبراز وإعطاء أبعاد لنشاطات ذات قيمة مضافة عالية:

-ملاعب الغولف والجولات المنظمة والنشاطات البحرية ...

-السياحة الداخلية: قلب ميزان الطلب ذي العوائد الضئيلة وغير الرسمي بالنسبة للبنى المنظمة وجذب المقاصد السياحية التي تميل في اتجاه الأسواق الأجنبية.

البعض من هذه المقاصد قد تم تحديدها وشرع العمل عليها والجهود المذكورة تندرج في إطار المخطط ت.ت.س.2030 وتشكل الأعمال الابتدائية الخاصة بمرحلة 2015.

المطلب الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات

لقد أدركت دول العالم والمنظمات الدولية على غرار الجزائر المهتمة بالتنمية، أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في محاربة البطالة والفقر واستغلال الموارد المحلية، فقد أشارت الكثير من الدراسات وخاصة الدراسة التي قدمتها منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية حول العلاقة بين المؤسسة الصغيرة والمتوسطة والتنمية إلى أن تدعيم هذا النوع من المؤسسات من شأنه أن يخلق تنمية ذاتية تعتمد على استغلال الموارد والطاقات المحلية.

أولا: إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة قدرة على الانتشار واستقطاب المدخرات الصغيرة وقدرتها الاستيعابية للأيدي العاملة واعتبارها ميدانا لتحرير المبادرات الفردية والتوظيف الذاتي وإدراك الحكومات لدورها وأهميتها ودورها الأساسي في إحداث نشاط اقتصادي واجتماعي يسمح بمعالجة المشكلات الرئيسية التي تواجه اقتصاديات الدول النامية ، جعلها تستفيد من دعم ورعاية خاصة أثمرت نتائج اقتصادية هامة، وبالتالي ساهمت في نقل الكثير من الدول كانت إلى عهد قريب تعرف بدول البطالة والفقر إلى مصاف الدول المتقدمة اقتصاديا واجتماعيا و منها دول جنوب شرق آسيا، كما جعلت منها العديد من المنظمات الدولية رهانها للألفية القادمة، لقد أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الرهان الأساسي لجميع الدول في معالجة البطالة، تنمية الصادرات. استغلال الموارد المحلية خلق الثروة

وتنمية المجتمعات المحلية، كما تزايد نمو هذا القطاع حيث تجاوز عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بعض الدول مثل دول الاتحاد الأوربي 24 مليون مؤسسة [1].

الجدول 3– 10: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة

المؤسسات	العدد
2014	501
2015	1225
2016	1630
2017	708
2018	890
2019	1121
2020	1212

Source : Ministère de l'Industrie

بلغ عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة حوالي 3714 مؤسسة خلال الفترة 2014_2017حسب CACI بلغت أقصاها 2016 ب 1630 بنسبة 0.28 بالمائة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبالرغم من تعدد أشكال تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فإن عملية التدويل في الجزائر تنحصر في التصدير، حيث يعد الخيار الوحيد الذي تبعته هذه المؤسسات في الجزائر وذلك بالنظر إلى سهولة اختراق الأسواق الدولية مقارنة بالأشكال الأخرى؛ كما تجدر الإشارة إلى أن ضعف إمكانيات هذه المؤسسات والصعوبات التي تواجهها

ثانيا: الحوافز المدعمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير

تعد حوافز التصدير أحد الجوانب الهامة في مجال ترقية الصادرات، حيث تشمل مجموعة متكاملة من الاساليب والاجراءات التي تهدف رفع الاداء التصديري في مجالات عديدة في الإطار المؤسسي والتشريعي منعكسا على الميادين التي تمس النواحي الضريبية، وسعر الصرف، وسعر الفائدة، وضمان الصادرات في محاولة لدعم الصادرات والنقل...

[1] – علوني عمار، واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العدد 01 - 2019، ص4

الى غير ذلك من الاجراءات التي تتخذها الدولة بهدف زيادة ربحية نشاط التصدير بالنسبة للمؤسسات الصوم، ومن اهم الحوافز نذكر ما يلي[1] :

1– جانب التمويل: قامت الدولة الجزائرية بتقديم التسهيلات والخدمات التمويلية للمؤسسات سواء بالعملة المحلية او بالعملة الصعبة، بإعطائها قروضا بمعدلات سعر فائدة ميسر او مضمونة من قبل الدولة قبل وبعد شحن البضاعة، او انشاء ما يعرف بشباك المصدر على مستوى البنوك التجارية، بهدف السماح للمؤسسات الص وا لم ببلوغ الاسواق الخارجية ومنافسة المنتجات الدولية وفي هذا الإطار تم إعادة هيكلة العديد من الهيئات المالية المتخصصة في تمويل الصادرات الناتجة من هذه المؤسسات.

2– جانب التأمين: لتعويض المخاطر التي تواجه المصدرين بصفة عامة والمؤسسات الص وا لم على وجه الخصوص اثناء العملية التصديرية، والتي لا تشملها نظم التامين الأخرى تقوم الدولة بإنشاء نظام لتامين الصادرات او ما يسمى بنظام تامين القروض عند التصدير، بحيث تشرف على ادارة هذا النظام مؤسسة متخصصة، لشركة الجزائرية لتامين وضمان الصادرات (CAGEX)، بهدف تامين المؤسسات المصدرة من المخاطر السياسية التجارية والكوارث الطبيعية، والبحث عن أسواق جديدة والتقلبات في اسعار الصرف... الى غير ذلك من اخطار التصدير يتم وضع تسهيلات خاصة بالنسبة للتامين على صادرات المؤسسات الص وا لم، تتمثل في نسبة اقساط صغيرة ومدة تعويض قصيرة ونسبة تامين مرتفعة، هذا ما يجعل المؤسسات المعنية بالتصدير تتشجع لاقتحام الاسواق الخارجية.

3– السياسة الضريبية: تم منح التخفيضات الضريبية وبعض الإعفاءات الجمركية على دخول السلع التصديرية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من قبل السلطات الجزائرية، مما يؤدي الى خفض تكلفة الانتاج وبالتالي تتمتع سلع هذه المؤسسات بالميزة التنافسية في الاسواق الدولية.

4 – **جانب النقل والتوزيع** :يمكن للمؤسسات ان تجد طريقها للأسواق الخارجية بواسطة ثلاث قنوات مختلفة مباشرة، غير مباشرة من خلال وسطاء كمراكز التجارة ومراكز الصادرات او الاندماج مع المؤسسات الكبيرة، حيث قامت الجزائر بتقديم المساعدات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المصدرة في مجال النقل والتوزيع السلعة المراد

[1] - المادة 5 من القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017، يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، في الجريدة الرسمية الصادرة في 17 جانفي 2017، العدد 02.

تصديرها، بتحمل الدولة لنسبة من مصاريف النقل والتوزيع والمشاركة في المعارض الدولية، قد تتعدى 50% من التكلفة الكلية للنقل والتوزيع مثل ما معمول به بالجزائر منذ 1998 ، مما يجعل منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتمتع بميزة تنافسية عند دخولها الاسواق الدولية جراء تحمل الدولة لتكاليف النقل. [1]

ثالثا: مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات خارج المحروقات

انطلاقا من فكرة التنويع الاقتصادي والذي يتضمن في شقه الثاني تنويع هيكل الصادرات، سارعت الحكومة الجزائرية إلى العمل على ترقية الصادرات بشكل عام من خلال برامج الإصلاح الاقتصادي، وصادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بشكل خاص، وذلك من خلال حزمة من الإجراءات كتلك البرامج التي كانت تهدف إلى تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والهيئات المختلفة التي أنشأت لدعمها.

الجدول 3– 11: مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات

السنوات	صادرات	السنوات	صادرات
2000	520		
2001	648	2011	2149
2002	734	2012	2187
2003	664	2013	2165
2004	788	2014	2810
2005	907	2015	2063
2006	1066	2016	1781
2007	1312	2017	1899
2008	1893	2018	2830
2009	1047	2019	2581
2010	1619	2020	2255

Source: Ministère de l'Industrie

الملاحظ من خلال الجدول نمو في قيمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات، هذا التغير في القيم كان مصاحبا بنفس منحى التغير في قيم الصادرات الإجمالية، باستثناء سنة 2009 و 2015 أين عرفت

[1] –احمد غراب، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات غير النفطية – حالة الجزائر، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، جامعة الجزائر –3– 2016/2015، ص110

الصادرات الجزائرية انخفاض كبير كان هذا تحت تأثير الانخفاض الهائل لأسعار البترول سنة 2008 و 2014وهذا ما يدل على مدى هشاشة الإيرادات الخارجية إزاء تقلبات أسعار البترول ومدى اعتماد الجزائر بشكل كبير على صادرات المحروقات في تمويل احتياجاتها من العملة الصعبة وعلى الرغم من تطور الذي عرفته صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن نسبتها من إجمالي الصادرات مازال ضعيفا، ولكنها شهدت تطور ملحوظ خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي 2020-2024 حيث سجلت 09 بالمائة سنة 2020، لترتفع إلى 12.81بالمائة سنة 2021، هذه النسب رغم ضعفها إلا أنها دليل على الأثر الايجابي للتوجهات الجديدة للدعم المقدمة الترقية هذه المؤسسات لبلوغ الهدف الاستراتيجي المنشود المتمثل في جعل هيكلة الصادرات متنوع وفك ارتباطها بقطاع المحروقات وبالتالي خلق اقتصاد متوازن ومتنوع في موارده

الشكل 3– 12: مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات

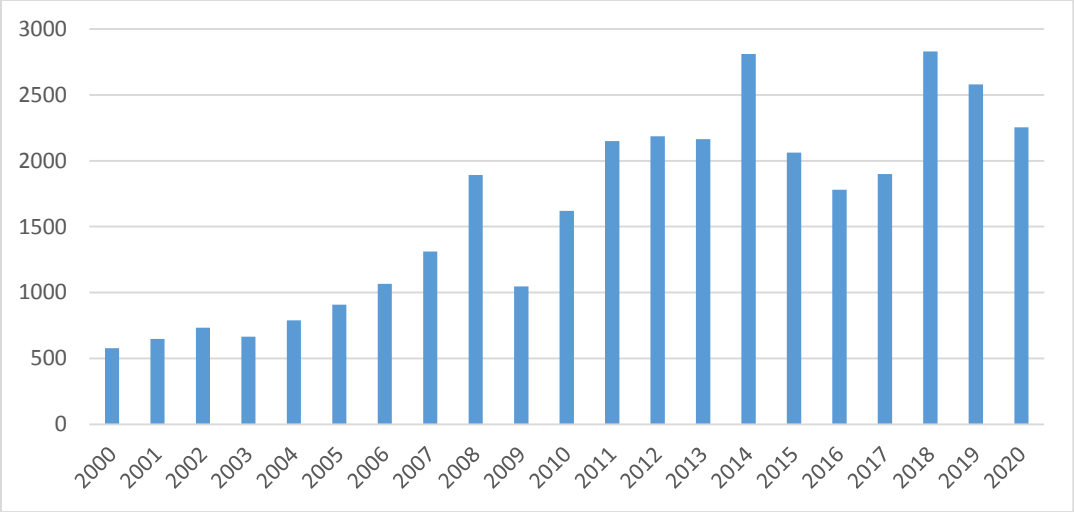

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على الجدول رقم 11.

- تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تعزيز التنوع الاقتصادي وتحقيق التنمية، حيث تُعتبر العمود الفقري للقطاع الخاص. تمثل هذه المؤسسات أكثر من 90% من إجمالي المشاريع في العالم، وتزداد أهميتها في الدول ذات النمو القوي، حيث تُعتبر المصدر الرئيسي لخلق فرص العمل وزيادة القيمة المضافة.

كما أن البلدان التي تمر بعمليات تحول اقتصادي تفتح المجال للمؤسسات الصغيرة والفعالة لتكون بديلاً عن المؤسسات الحكومية الكبيرة التي تعاني من عدم الكفاءة. تستحق هذه المؤسسات تسليط الضوء عليها، إذ تمثل نسبة كبيرة من المؤسسات الصناعية في العديد من الدول، بغض النظر عن مراحل نموها.

إن للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورًا أساسيًا في توفير فرص العمل، وتعزز الابتكار وتساهم بشكل ملحوظ في التصدير. تشير الإحصاءات إلى أن المشاريع الصغيرة والمتوسطة تشكل حوالي 90% من إجمالي المؤسسات في معظم اقتصادات العالم، وتوفر ما بين 40% و80% من فرص العمل، وتوظف حوالي 50% إلى 60% من القوى العاملة عالميًا. كما تساهم هذه المؤسسات بنحو 46% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي.

المبحث الثالث: مساهمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في مؤشرات التنمية الاقتصادية

تحتل القطاعات الناشطة خارج مجال المحروقات مكانة هامة في الجزائر لذلك تحاول السلطات العليا جاهدة للنهوض بهذا القطاع بإعتباره بديلا استراتيجيا للبترول وخاصة في ظل تذبذب الأسعار الذي تعرفها المنتجات البترولية في السنوات الأخيرة في ظل المستجدات العالمية وسنعرض في هذا المبحث مساهمة هذه القطاعات في اهم مؤشرات التنمية الإقتصادية.

المطلب الأول: مساهمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي

يعد الناتج الاقتصادي المحلي الإجمالي مجموعة من السلع والخدمات النهائية مقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة هي سنة، أو هو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات النهائية التي ينتجها بلد ما خلال فترة محددة في السنة، ويسمى بالداخلي لأنه يعكس نتائج النشاط الاقتصادي والخدمي التي يحققها الأعوان الاقتصاديين المقيمين داخل بلد ما.

أولا: دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي

تعد مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي محتشمة بالرغم من انه يحتل القطاع الزراعي أهمية كبيرة في البرامج التنموية للدولة إلا مساهمته محتشمة في تكوين الناتج الوطني باعتباره من أهم مؤشرات النمو الاقتصادي لأي بلد والجدول التالي يبين تطور مساهمة القطاع.

الجدول 3– 12: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي

الوحدة مليون دولار

السنوات	مساهمة القطاع الزراعي	السنوات	مساهمة القطاع الزراعي
2000	4599.00		
2001	5324.00	2011	16242.60
2002	5236.00	2012	18334.02
2003	6589.00	2013	20573.39
2004	8032.00	2014	21966,60
2005	7902.00	2015	19218,12
2006	8812.00	2016	19556,29
2007	10105.00	2017	20562,66
2008	11195.00	2018	20769,54
2009	12820.00	2019	21189,98
2010	13644.41	2020	20756,16

المصدر: www.aoad.org . Arab Agricultural Statistics Yearbook Consulté le 20/09/2024 .

الشكل 3– 13: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي

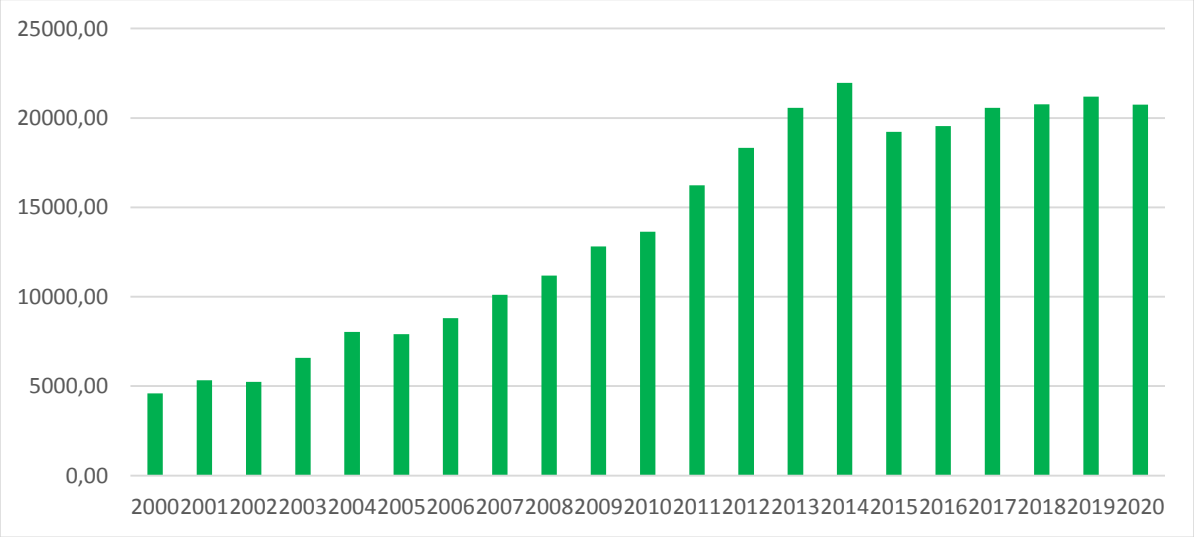

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول أعلاه

تختلف نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي من سنة لأخرى بناءً على عوامل متعددة، مثل المناخ والجفاف وضعف الاستثمارات. تُعتبر هذه النسبة من أهم المؤشرات التي تعكس النمو الاقتصادي للبلد. من

خلال الشكل الموضح، يمكننا ملاحظة تطور ملحوظ في مساهمة القطاع الزراعي بالجزائر من عام 2000 إلى عام 2011، حيث شهد تحسنًا ملحوظًا، إذ بلغت مساهمته في عام 2000 حوالي 4599 مليون دولار.

ارتفعت مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي بالجزائر من حوالي 4599 مليون دولار في عام 2000 إلى نحو 18344 مليون دولار في عام 2011، بزيادة قدرها 13735 مليون خلال عشر سنوات. هذا التحسن يعزى إلى جهود الحكومة في ترقية القطاع الزراعي من خلال سياسات التجديد والتنمية الفلاحية والريفية، مما ساهم في وصول المساهمة إلى أعلى مستوى في عام 2014، حيث بلغت 21966.60 مليون دولار.

ومع ذلك، شهدت المساهمة انخفاضًا في عام 2015 إلى 19218.12 مليون دولار، تبعه تطورات مستمرة حتى عام 2019، لكن الجائحة في عام 2020 أدت إلى انخفاض آخر إلى 20756.16 مليون دولار. بالرغم من ذلك، أثبتت الزراعة قدرتها على ضمان الأمن الغذائي حتى في الأوقات الصعبة، لكن القطاع يواجه تحديات كبيرة، مثل ضعف الاستثمارات والاعتماد على طرق الزراعة التقليدية، مما يجعل مساهمته في الاقتصاد ضئيلة مقارنة بالموارد المرصودة لتحقيق الأمن الغذائي والحفاظ على السيادة الوطنية.

ثانيا: دور القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر القطاع الصناعي من أهم القطاعات الإنتاجية المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي، حيث يلعب دورًا محوريًا في تحقيق التنمية الاقتصادية للدولة. تعتمد الجزائر على تطوير هذا القطاع كجزء من استراتيجيتها لتنويع الاقتصاد وتحقيق الطابع الصناعي، بهدف اللحاق بالدول الصناعية المتقدمة.

تكتسب الصناعة بمختلف أنواعها أهمية كبيرة في دفع عجلة النمو وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، مما يجعلها مؤشرًا رئيسيًا لقياس التطور الاقتصادي. ومن خلال العلاقة التبادلية بين القطاع الصناعي والناتج المحلي الإجمالي، يتضح تأثير كل منهما على الآخر، مما يعزز دور الصناعة كمكون رئيسي في الاقتصاد.

الجدول 3– 13: يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

مليون دولار

السنوات	مساهمة القطاع الصناعي	السنوات	مساهمة القطاع الصناعي
2000	21211		
2001	22072	2011	79552
2002	21931	2012	79207
2003	27805	2013	70642
2004	36480	2014	66446
2005	50382	2015	38797
2006	58083	2016	34951
2007	64488	2017	40545
2008	84265	2018	46839
2009	49397	2019	41255
2010	63153	2020	27519

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تقارير الصناعة العربية

الشكل 3– 14: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي

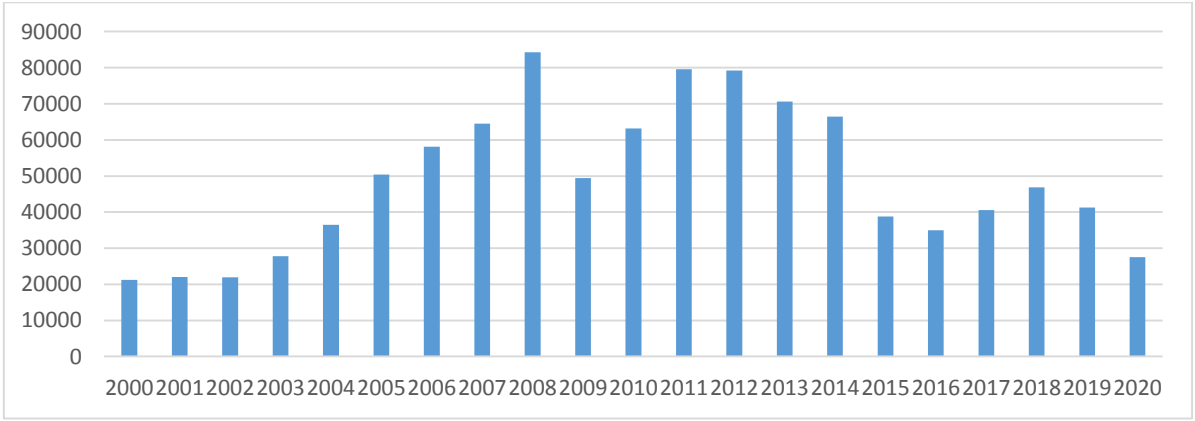

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول أعلاه

اهتمت الجزائر منذ استقلالها بتطوير القطاع الصناعي، بما في ذلك صناعة الحديد والصلب، والتعدين، والبناءات، والميكانيك، والكهرباء، والإلكترونيات، والنسيج. بدأت هذه الجهود بشكل جاد منذ السبعينيات، حيث

سعت الحكومات المتعاقبة لبناء اقتصاد متنوع بعيدًا عن الاعتماد على قطاع المحروقات، من خلال تشجيع الاستثمارات الوطنية والأجنبية، وإصدار قوانين محفزة، وإبرام اتفاقيات شراكة مع العديد من الدول الأوروبية.

يوضح الشكل المشار إليه تطور مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة من 2000 إلى 2008، حيث زادت هذه المساهمة من 21211 مليون دولار في عام 2000 إلى حوالي 84265 مليون دولار في عام 2008. ومع ذلك، شهدت المساهمة انخفاضًا ملحوظًا بحوالي 49397 مليون دولار، حيث انخفضت بمقدار 34868 مليون دولار في عام 2009، لكن ارتفعت المساهمة مرة أخرى لتصل إلى حدود 63153 مليون دولار خلال سنة 2010.

بين عامي 2011 و2012، حققت الصناعة تطورًا إضافيًا، حيث وصلت المساهمة إلى حوالي 97000 مليون دولار، لكنها انخفضت من 2014 إلى 2020 بسبب تقليص عدد المؤسسات العامة والخاصة، بما في ذلك المؤسسات الصناعية الكبرى والصغيرة. وعلى الرغم من التحفيزات المالية والجبائية الممنوحة خلال هذه الفترة، إلا أن المساهمة كانت متواضعة مقارنةً بالمبالغ المخصصة للبرامج التنموية.

تجدر الإشارة إلى أنه تم إجراء تغييرات على السياسة الصناعية، حيث تم إعادة هيكلة القطاع الصناعي من خلال إنشاء 12 مجمعًا صناعيًا، خمسة منها كانت موجودة سابقًا تحت إدارة شركات تسيير مساهمات الدولة. تتضمن هذه المجمعات مجمع الصناعات الغذائية، والصناعات الكيميائية، والتجهيزات الكهربائية، والإلكترونية، والصناعات الدوائية.

ثالثا: دور القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي:يعد القطاع السياحي في الجزائر قطاع إستراتيجي وتعد الوجهة السياحية الرائدة في أفريقيا والمغرب العربي حيث تضم إمكانات كبيرة للنمو السياحي من حيث عدد السائحين الوافدين والايرادات السياحية المحققة نظرا لما تملكه من مقومات طبيعية ، وتاريخية والتي ساهمت بشكل كبير في النمو الاقتصادي والتنمية لما له من أهمية مباشرة وغير مباشرة في تنشيط الدورة الاقتصادية وخلق فعالية و ديناميكية في جميع الأنشطة المتعلقة بها المحددة من طرف المنظمة العالمية للسياحة وتتمثل هذه الأنشطة خدمات مختلف القطاعات مثل النقل والاتصالات والفنادق والسكن والأغذية والمشروبات والخدمات الثقافية والتسلية والخدمات البنكية والمالية وخدمات التأمينية .وبهذه الخدمات المتعددة من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية والبنية

التحتيةو البنية الفوقية اللازمة لتطوير ودعم القطاع السياحي في تأدية وظائفه الاقتصادية من خلال تعظيم مساهمته المباشرة والغير المباشرة في الناتج المحلي الإجمالي وهذا ما سنوضحه في الجدول أدناه.

الجدول 3– 14: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

مليون دولار

السنوات	مساهمة القطاع السياحي	السنوات	مساهمة القطاع السياحي
2000	1.72		
2001	1.77	2011	6.55
2002	1.89	2012	6.85
2003	2.31	2013	7.43
2004	3.11	2014	7.03
2005	4.00	2015	5.78
2006	3.86	2016	5.29
2007	4.35	2017	5.45
2008	5.32	2018	5.54
2009	5.02	2019	5.81
2010	5.47	2020	6.11

المصدر Reports, Algeria Travel & Tourism Economic Impact World Travel & Tourism Council

الشكل 3– 15: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي

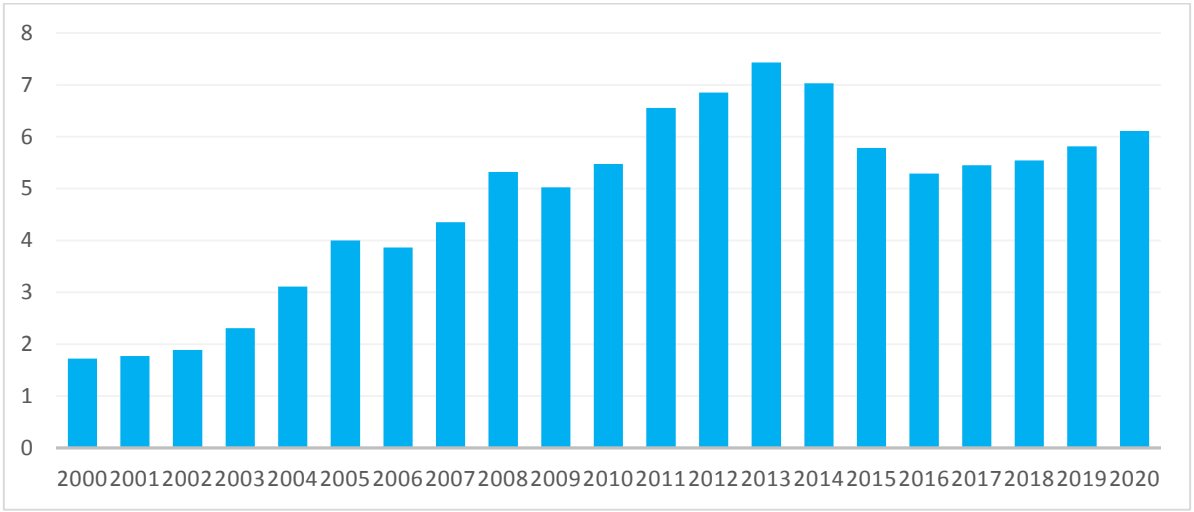

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول أعلاه

إن الناتج السياحي يُعبر عن قيمة مبيعات مختلف المنتجات والخدمات السياحية المقدمة للسياح الذين زاروا البلاد خلال السنة، حيث يسددون ثمن هذه الخدمات بالعملة الصعبة. لذا، تُعتبر السياحة مصدرًا مهمًا للعملة الصعبة، ويمكن قياس أهميتها الاقتصادية من خلال تأثيرها على الناتج الإجمالي.

-من خلال البيانات، نلاحظ أن مساهمة القطاع السياحي شهدت تطورًا مستمرًا بين عامي 2000 و2005، حيث ارتفعت من 1.7 مليون دولار إلى 4 مليون دولار، ثم انخفضت في عام 2005 إلى 3.86 مليون دولار، قبل أن تعاود الارتفاع في العام التالي لتصل إلى 5.32 مليون دولار، واستقرت بعد ذلك حول 5 مليون دولار. في عام 2014، وصلت القيمة إلى 7.03 مليون دولار، مما يدل على انتعاش القطاع السياحي نتيجة الاستقرار الأمني والاهتمام الحكومي بالقطاع.

-تتضمن الاستراتيجية المرجعية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2030، والذي ورد في القانون رقم 01.02 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، خطوات واضحة لتهيئة وتنمية السياحة. يمثل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية توجيهًا للدولة لتحديد المشاريع السياحية الإقليمية حتى عام 2030.

-تسعى هذه الاستراتيجية إلى الاستفادة من الإمكانيات الطبيعية والثقافية والتاريخية للجزائر، مما يساهم في تحويلها إلى وجهة سياحية بارزة. وتعتبر هذه الاستراتيجية جزءًا من التوجهات الاستراتيجية للتطوير والترقية السياحية في إطار التنمية المستدامة.

-تؤكد الدولة على أهمية رفع قيمة التراث الطبيعي والثقافي والتاريخي، وتحسين مناخ الأعمال، وتوفير وسائل الراحة والترفيه اللازمة لتلبية احتياجات السياحة، في إطار رؤية شاملة نحو التنمية المستدامة.

المطلب الثاني: مساهمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الميزان التجاري

سنتطرق في هذا المطلب الى مساهمة القطاعات الغير النفطية في الميزان التجاري وتوضيح مدى مساهمة صادرات والواردات القطاعات الزراعة والصناعة والسياحة خلال فترة 2000 الى 2020.

أولا: دور القطاع الزراعي في الميزان التجاري

تعتبر مساهمة القطاع الزراعي في ترقية الصادرات مؤشرا أخرا من المؤشرات المهمة الدالة على دور القطاع الفلاحي في تنمية الاقتصاد الوطني، حيث تمثل الصادرات أحد المصادر الأساسية الجالبة للعملة الصعبة حتى يتم تغطية مبالغ الاستيراد، وتمويل مشاريع التنمية المحلية، كما يعد التصدير منفذا أساسيا للسلع الوطنية التي عجزت السوق الوطنية على استيعابها، نتيجة الإكتفاء الذاتي ونقص القدرة الشرائية للمواطنين، و المعالجة وضعية الصادرات للقطاع الفلاحي حري بنا الوقوف على تطور الصادرات الزراعية و نسبتها إلى اجمالي الصادرات الكلية بالاعتماد على الجدول أدناه:

الجدول 3– 15: يوضح اجمالي الصادرات والواردات القطاع الزراعي

مليون دولار

السنوات	الميزان التجاري		السنوات	الميزان التجاري	
	الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات
2000	24368,59	2781,61	2011	45189,34	41191,89
2001	19090,00	10284,00	2012	71865,80	53782,41
2002	18710,00	12010,00	2013	47998,49	41336,30
2003	21474,61	13507,10	2014	54523,00	45455,90
2004	32912,86	18780,74	2015	62884,30	58274,10
2005	47194,60	20145,40	2016	34796,00	51803,10
2006	50578,66	21277,27	2017	30027,60	46059,20
2007	60184,20	27445,90	2018	35191,10	47089,50
2008	76825,75	39093,35	2019	35823,50	41934,12
2009	45189,34	39297,54	2020	22483,10	34665,40
2010	45189,34	41191,89			

Source: www.aoad.org . Arab Agricultural Statistics Yearbook. Consulté le 20/09/2024

الشكل 3– 16: يوضح اجمالي الصادرات والواردات القطاع الزراعي

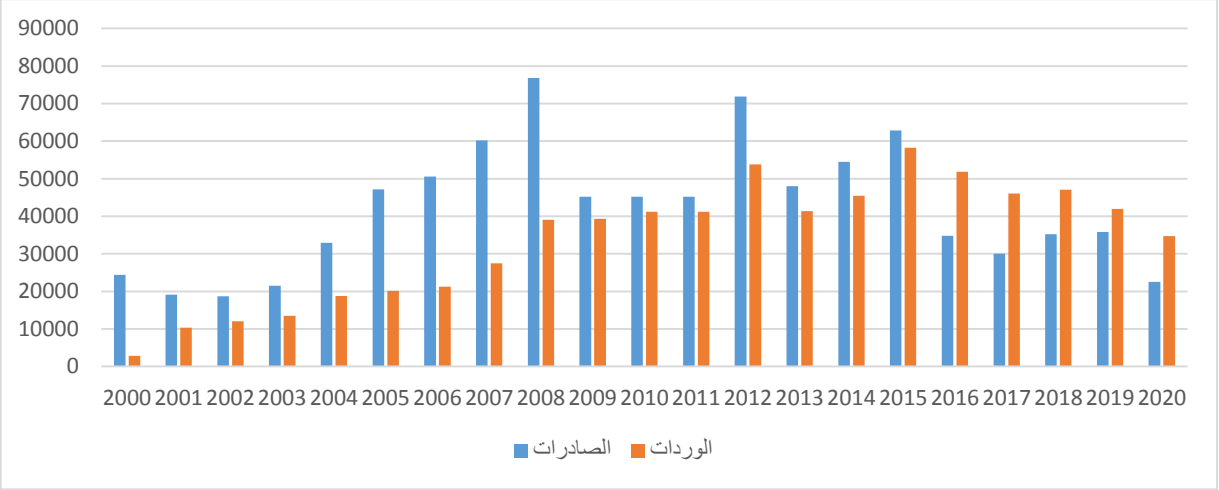

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول أعلاه

تعتمد الجزائر على اقتصاد ريعي أحادي، مما يدفعها إلى السعي لتنوع مصادر تمويل اقتصادها. تتضح هذه الجهود من خلال تحليل مساهمة الصادرات والواردات الزراعية في الميزان التجاري.

بين عامي 2000 و2020، شهدت قيمة الصادرات الزراعية تقلبات ملحوظة. ففي عام 2000، بلغت 24.368,59 مليون دولار، ثم انخفضت في 2001 و2002. وفي عام 2003، ارتفعت إلى 21.474,61 مليون دولار، واستمرت في التطور حتى وصلت إلى 35.823,50 مليون دولار في 2019، مما يعكس تأثير السياسات الإصلاحية التي تبنتها الجزائر لتعزيز القطاع الزراعي.

تمثل الصادرات الزراعية منفذًا مهمًا للسلع المحلية للأسواق الدولية، نتيجة للاكتفاء الذاتي. من خلال استراتيجياتها الإصلاحية، قامت الجزائر بتحرير التجارة، مما ساهم في تحسين الصادرات الزراعية ومشاركتها في الميزان التجاري.

على الجانب الآخر، شهدت الواردات الزراعية أيضًا زيادة، حيث ارتفعت من حوالي 2.781,61 مليون دولار في 2000 إلى 34.665,40 مليون دولار في 2020. تشير هذه الزيادة إلى عجز الإنتاج الزراعي المحلي عن تلبية احتياجات الاستهلاك الوطني، رغم توفر الإمكانيات الزراعية مثل الأرض والماء، وسياسات الدعم والجهود المبذولة لتقليل فاتورة الاستيراد.

ثانيا: دور القطاع الصناعي في الميزان التجاري

1-يعد دور القطاع الصناعي مهم في ميزان التجاري لذلك سنحاول تحليل أثره على الميزان التجاري من خلال تتبع تطور الصادرات و الواردات الصناعية الجزائرية، وإبراز هيكل الميزان التجاري الجزائري للقطاع الصناعي، في محاولة لمعرفة أهم السنوات التي عرف فيها فائض وعجز في هيكل الميزان التجاري الجزائري وتحليل أسباب عجزه، وسياساتها المطبقة وتأثيرات ذلك على الميزان المدفوعات خارج قطاع المحروقات، فهل كان هذا التأثير إيجابيا سلبيا، خلال فترة الدراسة حيث يتضح لنا ان الواردات الصناعية أكبر من الصادرات الصناعية أي أنه يساهم سلبا من وهذا ما سنوضحه في الجدول أدناه.

الجدول 3– 16:يوضح اجمالي الصادرات و واردات القطاع الصناعي في الجزائر

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الميزان التجاري		السنوات	الميزان التجاري	
	الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات
2000	481, 21	2773			
2001	522,65	3293	2011	1495,46	12793
2002	689,34	4146	2012	1464,45	15233
2003	518,20	4654	2013	1513,22	18115
2004	622,14	6681	2014	1602,00	16369
2005	745,55	7950	2015	1405,50	14709
2006	1079,12	8015	2016	1623,30	13368
2007	979,58	12344	2017	1752,00	12824
2008	1483,92	14141	2018	2743,00	10845
2009	893,46	14690	2019	2401,00	8697
2010	790,35	15091	2020	2500,00	9158

المصدر: المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين، تقارير الصناعة العربية

الشكل 3– 17: يوضح اجمالي الصادرات و واردات القطاع الصناعي في الجزائر

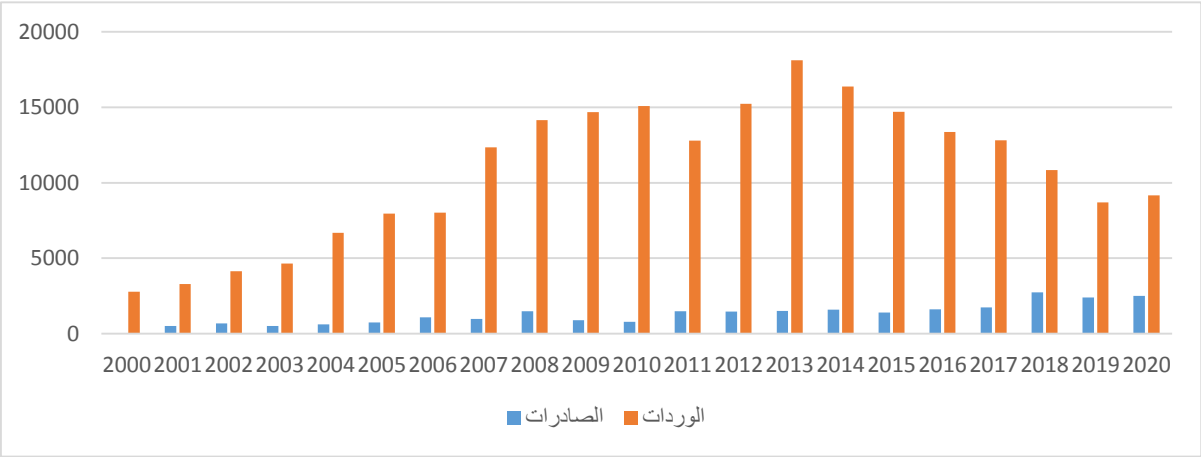

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول أعلاه

تشير البيانات إلى أن الواردات الصناعية تفوق الصادرات الصناعية في الجزائر، حيث تشمل الواردات الصناعية مجموعة متنوعة من المنتجات، بما في ذلك المواد الغذائية والطاقة وزيوت التشحيم، والسلع الاستهلاكية. ورغم انخفاض الواردات في السنوات الأخيرة نتيجة ضبط السياسة التجارية الخارجية، إلا أن الوضع العام لا يزال يُظهر عجزًا في الميزان التجاري.

–تطور صادرات القطاع الصناعي:

شهدت صادرات القطاع الصناعي تطورًا محتشمًا، حيث ارتفعت من 481.21 مليون دولار في عام 2000 إلى 2500.00 مليون دولار في 2020. ورغم هذه الزيادة، تظل مساهمة القطاع في إجمالي الصادرات منخفضة مقارنة بحجم الواردات.

–العوامل المؤثرة:

–**عجز الواردات**: عجز الواردات يظل أكبر من التجهيزات الصناعية ومدخلات الإنتاج، مما يدل على ضعف القاعدة الصناعية في البلاد.

–**سياسات الدعم**: سعت الحكومة لتبني الصندوق الخاص لترقية الصادرات منذ عام 1996، حيث يهدف إلى دعم المصدرين في تسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية.

–**ضعف النشاط التسويقي**: تعاني المؤسسات الجزائرية من ضعف في النشاط التسويقي، وعدم استيعاب تقنيات التسويق الحديثة، مما يعيق قدرتها على دخول الأسواق العالمية.

إستنتاج: لتحسين الوضع، يجب على الجزائر تعزيز قدرتها التنافسية في القطاع الصناعي، وزيادة التركيز على تطوير استراتيجيات التسويق والتصدير، مما سيساعد في تقليل الاعتماد على الواردات وتحقيق توازن في الميزان التجاري.

ثالثا: دور القطاع السياحي في الميزان التجاري

يساهم القطاع السياحي في العديد من التأثيرات منها خلق فرص عمل جديدة ودعم رصيد ميزان المدفوعات ومن ثم المساهمة في التنمية الاقتصادية ، إذ تؤكد الدراسات الحديثة أن صناعة السياحة تعد من أسرع الصناعات من حيث تحقيق معدلات النمو تعتبر الإيرادات السياحية من الأهداف الأساسية لتنمية النشاط السياحي في أي دولة ، وتعكس الإيرادات السياحية غالبا عدد السياح ، فالعلاقة طردية بين عدد السياح والإيرادات السياحية و تعد عبارة عن أرباح سياحية قليلة جدا ولا تعكس حقيقة حجم المقومات السياحية للجزائر و الجدول أدناه يوضح ذلك هو المبلغ المدفوع مقابل سلع وخدمات استهلاكية، وكذلك أشياء ثمينة للاستعمال الشخصي لأغراض الرحلة السياحية ، ويشمل جميع المصروفات و النفقات ونزيف العملة الصعبة نحو الخارج لذلك نسعى لمعرفة نسبة الميزان السياحي ودوره في الميزان التجاري وميزان المدفوعات بصفة عامة.

الجدول 3– 17: يوضح اجمالي الصادرات والواردات القطاع السياحي

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الميزان السياحي		السنوات	الميزان السياحي	
	الصادرات	الواردات		الصادرات	الواردات
2000	102	193			
2001	100	194	2011	208	502
2002	111	284	2012	196	428
2003	112	255	2013	230	410
2004	179	341	2014	258	611
2005	184	370	2015	304	677
2006	215	349	2016	209	475
2007	219	377	2017	140,5	580
2008	325	394	2018	169	494
2009	266	470	2019	165	500
2010	219	574	2020	42.9	232

المصدر: www.mta.gov.dz Consulté le 30/09/2024

الشكل 3– 18: يوضح اجمالي الصادرات والواردات القطاع السياحي

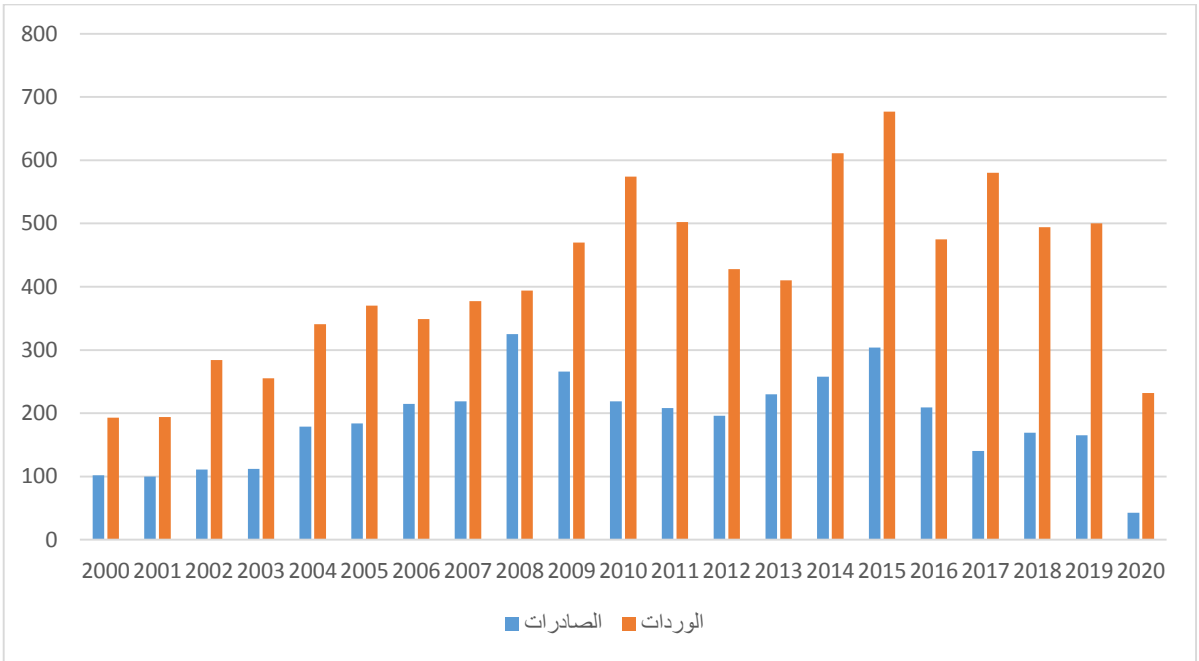

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول أعلاه

من خلال البيانات الواردة في الشكل أعلاه نلاحظ ان الصادرات السياحية التي تلقتها الجزائر في تطور من سنة2000 إلى سنة أما سنة 2005 فقد بلغت مداخيل السياحية ما يقدر بـ 184 مليون دولار أمريكي كما أنها ارتفعت في السنة الموالية ، لتصل إلى ما يقارب 219 مليون دولار أمريكي.وتبقى تعرف انخفاض وتطور من سنة الى أخرى الا ان لتصل سنة 2015 ما يقارب 304 مليون دولار أكبر قيمة خلال فترة الدراسة مما يدل على إعادة انتعاش القطاع السياحي واستقال العملة الصعبة في تطور يجب تثمين هذه الفرص السوقية في القطاع السياحي الجزائري والبحث عن الاستراتيجيات الكفيلة بذلك بحيث تصبح السياحة تساهم في مجموع المداخيل التي تتحصل عليها الحزائر، في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات.

نلاحظ من الشكل أن الواردات السياحية في تطور مستمر و هذا ما يفسر بأن هناك هروب سياحي للسياح الجزائريين اتجاه وجهات خارجية عربية ودولية أي خروج العملة الوطنية نحو الخارج وهذا مايو لد العجز الدائم لميزان السياحي و يعكس ضعف أداء القطاع السياحي حيث ان الواردات السياحية اي خروج السياح الجزائريين أكبر من الصادرات السياحية أي دخول السياح الأجانب الى الجزائر وهذا يعود لأن الخدمات السياحية المقدمة تفتقر الى الجودة ومن ناحية الضيافة انعدم الثقافة لدى المواطن لاستقبال السائح الاجنبي و كذلك نوعية هياكل الإستقبال وعدم توفر وسائل الراحة والترفيه والاستجمام التي تلبي حاجات ورغبات السائح الأجنبي.

المطلب الثالث: مساهمة القطاعات الاقتصادية خارج قطاع المحروقات في توفير مناصب العمل:

مناصب العمل: نسعى في هذا المطلب الى توضيح أهمية القطاعات الاقتصادية في التنمية الاقتصادية من خلال عدد مناصب العمل في قطاع الزراعي والصناعي، السياحي.

أولا: دور القطاع الزراعي في توفير مناصب العمل

مساهمة القطاع الزراعي في توفير مناصب العمل المباشرة والغير المباشرة، حيث أن للقطاع الزراعي يلعب دورا كبيرا في توفير مناصب العمل والتقليص من البطالة خاصة في المناطق الريفية وأن نسبة تزايد السكان العاملين في القطاع الزراعي متذبذبة من فترة لأخرى، لكن بإمكان القطاع استيعاب عدد كبير من القوة العاملة ضرورة لتحقيق الامن الغذائي بما يتعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني والمحلي من خلال توفير الغذاء للمواطن و التخلص من التبعية الغذائية والمساهمة بالنهوض بالقطاعي الزراعي لبناء التنويع الاقتصادي المستدام.

الجدول 3- 18: يوضح القوى العاملة في القطاع الزراعي لكل **1000** ألف نسمة

السنوات	القوى العاملة	السنوات	القوى العاملة
2000	1288,80		
2001	1326,00	2011	2442,60
2002	2100,20	2012	2476,50
2003	2729,00	2013	2528,90
2004	2125,00	2014	2550,60
2005	1381,00	2015	4959,80
2006	1609,63	2016	2545,00
2007	2220,00	2017	2608,77
2008	2244,00	2018	2648,98
2009	2358,00	2019	2693,55
2010	2420,17	2020	2650,00

المصدر:Arab Agricultural Statistics Yearbook Consulté le 20/09/2024 . www.aoad.org .

الشكل 3– 19: يوضح القوى العاملة في القطاع الزراعي

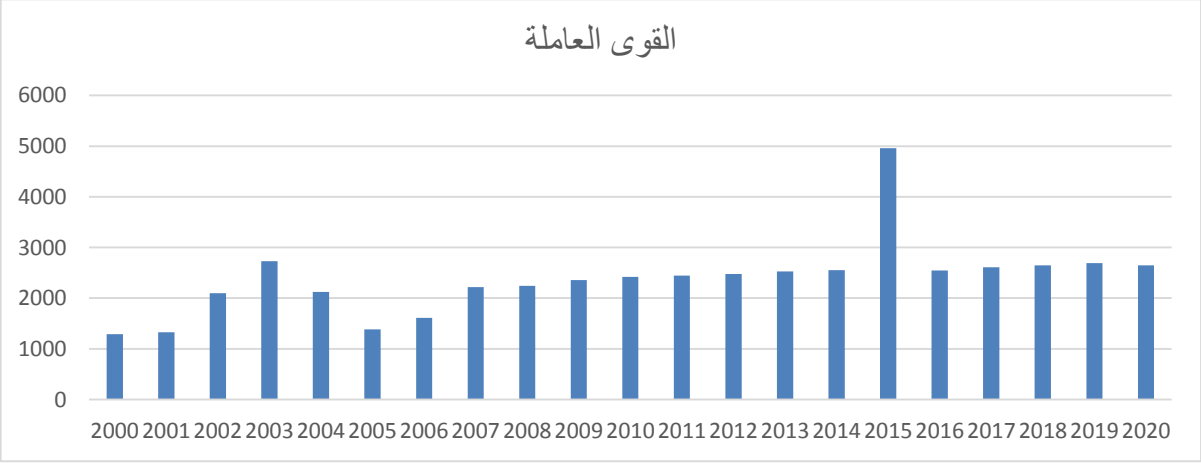

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول أعلاه

تعتبر القوى العاملة من أهم المؤشرات الاقتصادية التي تساعد في فهم الدور الاقتصادي والاجتماعي الذي يؤديه قطاع الزراعة، له دوره التنموي كبير، فهو يساهم على مكافحة البطالة والفقر والحد من الجوع، ويساعد في الحد من الهجرة من الأرياف إلى المدن وتحول اليد العاملة البسيطة من القطاع الزراعي إلى القطاعات الأخرى، ويمثل على العموم تطور عدد العمال الاجمالي حيث ان هذه النسبة تنخفض كلما زاد عدد.ما زال رهينة الظروف المناخية وتساقط الامطار، ويعود هذا التراجع نتيجة هجرة القوى العاملة من هذا القطاع الى قطاعات اقتصادية أخرى نتيجة الفوارق الموجودة في مستوى المداخيل، وكذلك عدم توفر الامكانيات المادية للفلاح مما ساعد على الهجرة الريفية نحو المدن لأبناء الريف لتحسين أوضاعهم الاجتماعية وزيادة مداخيلهم.

ثانيا: دور القطاع الصناعي في توفير مناصب العمل

يعد القطاع الصناعي في الجزائر من أبرز القطاعات الاقتصادية التي تشهد تطوراً مستمراً، حيث يلعب دوراً حيوياً في تعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وتتضح أهمية القطاع الصناعي بتنوع منتجاته وتأثيره الإيجابي على الاقتصاد الوطني وتوفير فرص العمل للشباب.يتمثل البعد الاجتماعي الذي يلعبه القطاع الصناعي في خلق مناصب عمل وتقليل معدلات البطالة، وبالتالي يساهم في رفع مستوى المعيشة للأفراد، وتدنية الفقر والجوع والآفات الاجتماعية التي تنعكس سلبا على الاقتصاد الوطني ككل.ويمكن أن نبين تطور عدد مناصب الشغل في القطاع الصناعي في الجدول التالي أدناه ميز القطاع الصناعي بيدعاملة ذات بكفاءة عالية و البسيطة مما يؤدي إلى توفير الموارد المالية وتحسين الأداء في مجال النشاطات التي يقدمها .وكذلك باستعمال تكنولوجية متطورة مما يساعد عبر توفيره لفرص عمل مستدامة حيث يقدر عدد العاملين في القطاع الصناعي في الوقت الراهن بحوالي 1467 ألف عامل.

الجدول 3– 19: يوضح مناصب العمل في القطاع الصناعي

الوحدة ألف

السنوات	مناصب العمل	السنوات	مناصب العمل
2000	826		
2001	861	2011	1367
2002	804	2012	1335
2003	850	2013	1407
2004	1061	2014	1290
2005	1059	2015	1377
2006	1263	2016	1465
2007	1028	2017	1493
2008	1141	2018	1435
2009	1194	2019	1451
2010	1337	2020	1467

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات + تقارير بنك الجزائر لسنوات: من 2000 الى 2020

الشكل 3– 20: يوضح مناصب العمل في القطاع الصناعي

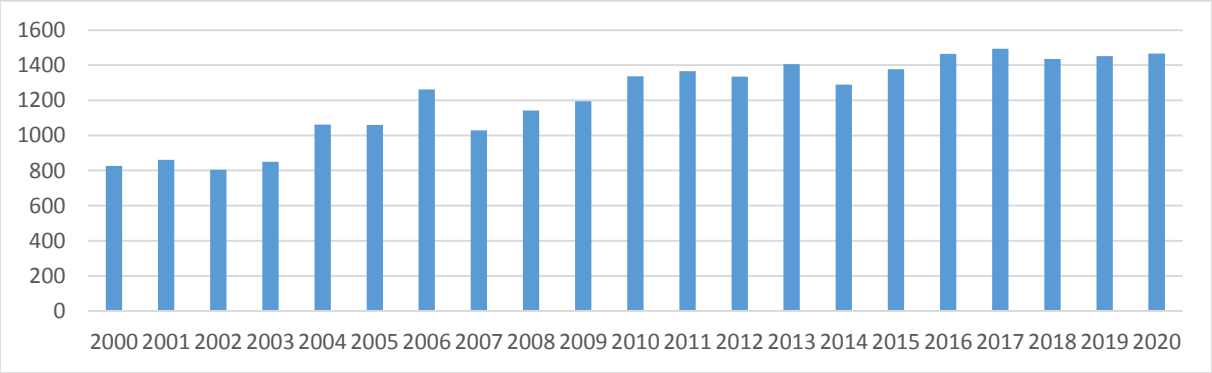

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول أعلاه

نلاحظ من الجدول أعلاه أن نسبة مساهمة قطاع الصناعة في توظيف اليد العاملة ضعيفة ولا زالت تقدر بالآلاف وتعرف تطور محتشم ومستمر من سنة إلى أخرى حيث نسبة القوة العاملة الصناعية من اجمالي القوة العاملة في الجزائر يرجع هذا النقص في خلق مناصب الشغل في القطاع الصناعي.

ثالثا: دور القطاع السياحي في توفير مناصب العمل

يساهم القطاع السياحي في التنمية الاقتصادية للوطن من خلال المساهمة في إنشاء مناصب عمل مباشرة وغير مباشرة والمساهمة و في جلب إيرادات جلب العملة الصعبة وبالعملة الوطنية و كذلك من خلال الجباية السياحية السياحة لها دور كبير في محاربه البطالة وتوفير فرص عمل للبطالين من خلال تطور المؤسسات السياحية في السنوات الأخيرة حققت السياحة العديد من المناصب لان علاقة طردية كلما ارتفع عدد المؤسسات السياحية فنادق مطاعم مقاهي إرتفع عدد مناصب العمل المستحدثة وظيفه للشباب مباشرة تعمل على توفير فرص عمل غير مباشرة للشباب من خلال القطاعات التي لها علاقة بالقطاع السياحي التي تساهم في تحسن الاوضاع الاقتصادية و توفير فرص عمل للشباب من خلال زياده المشاريع الاقتصادية والتجارية ويستخدم الشباب في وظائف في الفنادق السياحية والعمل في خدمه السياح نظير اجور وزياده عدد الباعة المتجولين في الشوارع و اصحاب المهن والحرف اليدوية والصناعات المحلية التي تجذب السياح كما توفر عمل اصحاب المركبات لنقل السياح.

الجدول 3–20 يوضح مناصب العمل في القطاع السياحي

السنوات	اليد العاملة	السنوات	اليد العاملة
2000	154738		
2001	166309	2011	220000
2002	180496	2012	224028
2003	180391	2013	256775
2004	227499	2014	261289
2005	258853	2015	265803
2006	239024	2016	270317
2007	225393	2017	300000
2008	227642	2018	308027
2009	269115	2019	320000
2010	254012	2020	318966

المصدر: www.mta.gov.dz Consulté le 30/09/2024

الشكل 3– 21: يوضح مناصب العمل في القطاع السياحي

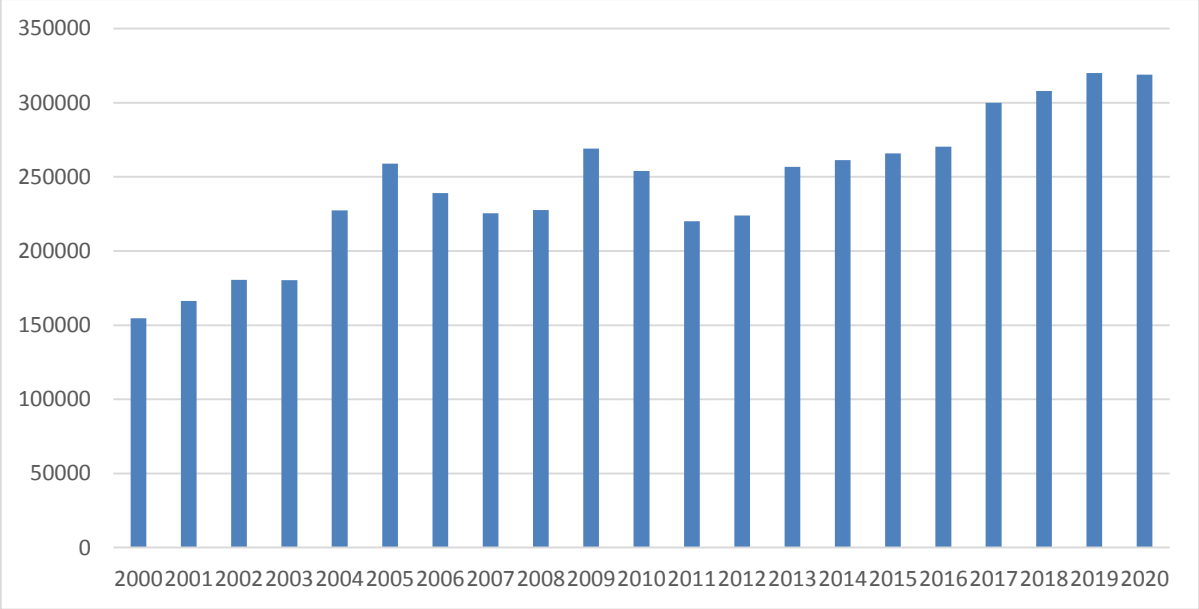

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على جدول أعلاه

يعتبر قطاع السياحة من أهم القطاعات الاقتصادية بالنظر إلى العوائد المالية الكبيرة التي يذرها دوما و في الأمدين المتوسط والبعيد فهو يمثل موردا اقتصاديا مهما لما يمكن أن يوفره من فرص لخلق الثروة و التخفيف من حدة الكثير من المشاكل الاقتصادية، حيث تعتبر الصناعة السياحية رائدة في تشغيل اليد العاملة كما أصبح له دورا أساسيا في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، و الجزائر من البلدان التي تملك مقومات سياحية كبيرة، يمكن أن تؤهلها لتكون من أكثر مناطق العالم جذبا للسياح مما يسمح لها باحتلال مكانة هامة في الاقتصاد الوطني، لا سيما في توفير العديد من فرص العمل، الا انه هناك عوامل حالت دون النهوض بهذا القطاع، وعلى هذا تسعى الدولة الجزائرية لجعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية بالجزائر لآفاق والقطاع السياحي الجزائري له تجربته الطويلة منذ الاستقلال في تطوير الاستثمارات والتنمية السياحية في القطاعات الرئيسة (الفنادق وشركات السفر والسياحة وقطاع الاطعمة والمشروبات) والتي تساهم في التنمية السياحية وخاصة في موسم الذروة مما يجعلها تمتص البطالة الموسمية في عدة جهات في الوطن الذي يتميز بالسياحة الشاطئية في الصيف والسياحة الصحراوية في الشتاء والسياحة المعدنية والمناخية في فصل الربيع والخريف.

خلاصة الفصل:

تعتبر مساهمة الصادرات غير النفطية في الاقتصاد الجزائري موضوعًا ذا أهمية كبيرة، حيث ساهمت القطاعات الإقتصادية في تحقيق معدلات نمو بنسب مختلفة ومتفاوتة. وقد أظهرت الدراسة التي أجريت خلال الفترة من2000 إلى 2020 وجود مساهمة للقطاعات الاقتصادية في تعزيز الصادرات غير النفطية، ولكن بنسب ضعيفة جدًا مقارنة بالجهود الكبيرة التي تبذلها الدولة الجزائرية لتنويع الصادرات بعيدًا عن قطاع المحروقات وتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي. .

كما أكدت الدراسة أن مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كانت أكبر مقارنة بالقطاعات الأخرى، وذلك بفضل انتشارها واستفادتها من الامتيازات والتحفيزات الضريبية والجمركية. في المقابل، كانت مساهمة القطاع الزراعي منخفضة جدًا، رغم كونه من القطاعات الاستراتيجية التي أولت لها الجزائر اهتمامًا كبيرًا في السنوات الأخيرة، حيث وضعت خطة عمل تهدف إلى تشجيع الزراعة وتوفير التسهيلات من خلال تنفيذ برامج مختلفة للتغلب على التحديات التي تواجهها. .

أما بالنسبة للقطاع الصناعي، فإن مساهمة الصادرات الصناعية خارج المحروقات في الصادرات الإجمالية تظل ضئيلة، وذلك بسبب عدم وجود نسيج صناعي يتناسب مع متطلبات السوق الوطنية والسوق الخارجية.

تعتبر مساهمة القطاع السياحي في الصادرات غير النفطية محدودة، مقارنة مع امتلاك الجزائر لمقومات مميزة في هذا القطاع وذلك بسبب افتقار الخدمات السياحية المقدمة إلى الجود ةرغم ذلك تسعى الدولة الجزائرية لجعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المرجع الرئيسي للسياسة السياحية بالجزائر لآفاق طويلة المدى في تطوير الاستثمارات والتنمية السياحية في القطاعات الرئيسة والتي تساهم في التنمية السياحية.

الخاتمة العامة

يعتبر التنويع الاقتصادي سياسة تنموية تهدف الى تنويع مصادر الدخل بتوسيع القاعدة الإنتاجية وتوزيع الاستثمار على قطاعات متنوعة تساهم في توليد الدخل، بهدف تقليل مخاطر الاعتماد المفرط. على مورد او قطاع واحد في الاقتصاد كما ان مساهمة هذه القطاعات تزيد من قيمة الناتج المحلي الإجمالي وتنويع الصادرات غير النفطية.

إن اعتماد أي اقتصاد على مورد واحد يجعله غير متسم بالاستقرار أي انه معرض للتقلبات التي تحدث سواء داخله (مثل زيادة عدد السكان مع انخفاض او ثبات الطاقة الإنتاجية مما تؤدي الى ارتفاع الأسعار او غيرها) او خارجه (مثل زيادة المنتوج العالمي من ذلك المورد فتنخفض أسعاره) وهذا ما لاحظناه في ازمة النفط الأخيرة التي جاءت كنتيجة لانهيار أسعار النفط و ما ترتب عنها من خسائر جسيمة في الاقتصاديات النفطية و منها الجزائر من هنا تظهر أهمية و ضرورة تبني الدولة الجزائرية عملية التنويع الاقتصادي لتفادي المخاطر والصدمات.

يعتبر تنويع الاقتصاد الجزائري هدفًا استراتيجيًا في سياسات التنمية الاقتصادية منذ عقود. ويهدف هذا التنويع إلى تقليل الاعتماد الكبير على قطاع الطاقة من خلال تعزيز القطاعات غير النفطية وخلق مصادر جديدة للإيرادات. بترقية الصادرات غير النفطية و قد اصبح التنويع رهانا على الدولة الجزائرية نتيجة لعدم استقرار اقتصادها المصاحب للاعتماد الرئيسي على الصادرات النفطية لفترة طويلة مما جعل النمو الاقتصادي بالجزائر مرتبطا بشكل أساسي بالنتائج التي يحققها قطاع الطاقة الامر الذي أدى الى عدم استقرار معدلات النمو الاقتصادي للبلاد و هذا ما جعل من تنويع الصادرات الأولويات الأساسية للسياسات الاقتصادية الكلية و يتطلب تحقيق هذا الهدف الاعتماد بشكل مباشر على التجارة الخارجية و قد اولت الجزائر اهتماما كبيرا نحو تبني إستراتيجية لترقية الصادرات غير النفطية معتبرة ان تنويع الصادرات فضلا عن كونه هدفا بحد ذاته فانه يزيد من مصادر الدخل و يدعم الميزان التجاري و يجلب العملات الأجنبية و يزيد من فرص تشغيل الايدي العاملة .

في هذا الإطار تطرقنا بالدراسة والتحليل الى دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر للفترة 2000-2020 منطلقين في ذلك من إشكالية مفادها ما هو دور التنويع الاقتصادي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر في الفترة محل الدراسة.

وقد تمت معالجة الإشكالية في ثلاث فصول حيث خصص الفصل الأول لدراسة المفاهيم الأساسية وكل الجوانب المتعلقة بالتنويع الاقتصادي وما مدى أهميته بالنسبة للدول النفطية واستنتجنا من هذا الفصل ان للتنويع الاقتصادي مبررات ودوافع لتبنيه ولنجاحه هناك شروط ومحددات كما ان هناك نظريات وإستراتيجيات تساعد على تخطي كل التحديات والعراقيل التي تواجه مسار تحقيقه.

تمكنت الدراسة من خلال الفصل الثاني علي التعرف على قطاع الصادرات و الوقوف على أهميته و تبيان انواعه وطرق العملية التصديرية وتحليل الأزمات النفطية التي تعرض اليها الاقتصاد الجزائري و التطرق لأهم الإجراءات القانونية و التنظيمية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وعرض بعض التجارب الدولية الرائدة في التنويع الإقتصادي ، فقد تبين لنا من هذا الفصل حتمية انتهاج الدولة الجزائرية لعملية التنويع الاقتصادي نظرا لما واجهه اقتصادها من صدمات و أزمات أدت بها الى خسائر جسيمة وهذا بتأثره المباشر بأزمات النفط العالمية و لتبني مشروع التنويع الاقتصادي وانجاحه قامت الجزائر بإتخاذ مجموعة من التدابير و الإجراءات لتنويع صادراتها غير النفطية من حيث الاطار المؤسساتي، التأميني و التمويلي من جهة و تقديم تحفيزات جمركية و جبائية من جهة أخرى.

أما الفصل الثالث فقد خصص لدراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 2000-2020 حيث تم استعراض وتحليل دور كل قطاع (زراعي، صناعي، سياحي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة) في تنمية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر على حدي وقبل التفصيل في ذلك إرتأينا الوقوف على واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر كما استعرضت الدراسة بالتحليل الى مساهمة الصادرات خارج المحروقات في اهم مؤشرات التنمية.

I. نتائج الدراسة وإختبار الفرضيات:

في إطار معالجتنا لهذا الموضوع توصلت الدراسة الى النتائج التالية:

– أكدت الدراسة تفطن الحكومة الجزائرية إلى ضرورة الإسراع في تنفيذ كل الإجراءات الكفيلة بإطلاق برامج للتنويع الاقتصادي، وهذا على إثر الأزمة النفطية التي عصفت بالاقتصاد الوطني مع نهاية سنة 2014 بوضع نموذج إقتصادي متكامل ضمن سياستها الإقتصادية لأفاق 2030 يسعى الى تحقيق أهداف مرتبطة بالأمن الغذائي وتنويع الصادرات الفلاحية، تثمين الإنتاج الوطني وترشيد الواردات من خلال تقديم كل التسهيلات والدعم الضروري للمتعاملين الاقتصاديين. وهذا ما يثبت **صحة الفرضية الرئيسية الأولى** التي نصت على إعتماد الدولة الجزائرية لعملية التنويع الاقتصادي وتعزيزها.

–أظهرت الدراسة أهمية القطاع الزراعي في تعزيز الصادرات غير النفطية، حيث سجلت قيمتها تطورًا ملحوظًا بين عامي 2000 و2020. ويعزى هذا التحسن إلى السياسات الإصلاحية التي اتبعتها الجزائر في تطوير البرامج التنموية للقطاع الزراعي، مما ساعد في زيادة حجم الصادرات الزراعية، التي تعتبر منفذا أساسيا للسلع المحلية نحو

الأسواق الدولية نتيجة الاكتفاء الذاتي لكن رغم هذا التطور تبقى قيمة الصادرات الزراعية جد ضعيفة ومتدنية إذا تمت مقارنتها بالإمكانيات و المقومات التي تحوزها الجزائر في هذا المجال، وذلك لإرتباطها بالعوامل التي تؤثر سلبا على الإنتاج الزراعي خاصة الظروف المناخية التي تعرفها البلاد وكذا عدم استخدام التكنولوجيا الحديثة كالزراعة الذكية، السقي بالتقطير.

-أثبتت الدراسة أن مساهمة صادرات القطاع الصناعي غير النفطي في إجمالي الصادرات لا تزال ضعيفة للغاية. يعود ذلك إلى عدم وجود نسيج صناعي متكامل يتناسب مع احتياجات السوق المحلية والأسواق الخارجية في مجال التصدير. ورغم الجهود التي تبذلها السلطات لتعزيز فعالية هذا القطاع في المؤسسات الإنتاجية في ظل الانفتاح على الاقتصاد العالمي، إلا أن صادرات القطاع الصناعي، وخاصة تلك التي لا تشمل المحروقات، تحتاج إلى مزيد من الدعم والتحفيز لتحقيق أهداف التنويع الاقتصادي.

- إستعرضت الدراسة على وجود مساهمة محتشمة لصادرات القطاع السياحي في بداية الفترة من سنة 2000 الى غاية 2010 وهي مرحلة خروج الجزائر من العشرية السوداء وبدأت نسبة هذه الصادرات بالإرتفاع المستمر بداية سنة 2011 حتى سنة 2019 اين عرفت الجزائر استقرار امني ساعد علي تطوير السياحة بعدها تراجعت قيمتها للفترة من أواخر سنة 2019الى غاية 2020 بسبب جائحة كورونا التي اثرت على القطاع السياحي بشكل مباشر نتيجة سياسة الإغلاق الكبير لكن رغم المساهمة المحققة من طرف القطاع السياحي تبقى متدنية مقارنة مع ما تزخر به الجزائر من موروث طبيعي و ثقافي و تاريخي مميز يجعلها رائدة في هذا المجال .

- أظهرت الدراسة وجود تطور في صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلا أن نسبتها من إجمالي الصادرات مازال ضعيفا، ولكنها شهدت نمو ملحوظ خلال مخطط الإنعاش الاقتصادي 2018-2020 حيث سجلت 09 بالمائة سنة 2018، لترتفع إلى 12.81بالمائة سنة 2020 وهو ما يفسر الأثر الايجابي للتوجهات الجديدة وللدعم المقدم لترقية صادرات هذه المؤسسات من طرف الدولة.

- أكدت الدراسة على وجود مساهمة للصادرات الجزائرية غير النفطية اعتمادا على صادرات القطاعات الإقتصادية في أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية متمثلة في الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري ومؤشر توفير مناصب الشغل بنسب مختلفة و متفاوتة خلال الفترة محل الدراسة و كانت هذه المساهمة ضعيفة و ضئيلة جدا مقارنة مع اجمالي الصادرات وتبقى المساهمة الأكبر لقطاع المحروقات و هذا ما يفسر أن نمو الاقتصاد الجزائري مازال مرتبطا

بنمو صادرات قطاع المحروقات حيث تبقى الأهداف المرجوة من الدولة الجزائرية بعيدة المنال مقارنة بالمجهودات الجبارة التي بذلتها في سبيل فك اقتصادها عن النفط وبلوغ اهداف التنويع الاقتصادي .

استنادا على النتائج السابقة يمكن القول **إن فرضيات الدراسة الرئسية الثانية والثالثة** قد تحققت لكن بنسب ضعيفة حيث تم إثبات مايلي:

-سساهمت القطاعات الاقتصادية في تطوير نمو الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر.

-ساهمت الصادرات غير النفطية في تحسين أهم مؤشرات التنمية الاقتصادية (الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري ومناصب الشغل).

II. التوصيات و الإقتراحات:

التنويع الاقتصادي هو استراتيجية تهدف إلى تقليل الاعتماد على مصدر واحد للإيرادات من خلال تنويع القطاعات المنتجة والمساهمة في تنويع الصادرات وتحقيق تنمية إقتصادية مستدامة. في هذا السياق ندرج أهم التوصيات والإقتراحات لتحقيق ذلك:

- **تشجيع الابتكار وريادة الأعمال:** وذلك بدعم الشركات الناشئة من خلال حاضنات الأعمال وتوفير التمويل وإنشاء مراكز للابتكار لتحفيز البحث والتطوير.
- **تنمية القطاعات الجديدة:** الاستثمار في قطاعات مثل التكنولوجيا، والطاقة المتجددةوالسياحة، والزراعة المستدامة. وتشجيع الصناعات المحلية على استخدام المواد الخام المتاحة محليًا.
- **تحسين التعليم والتدريب:** تحديث المناهج الدراسية لتلبية احتياجات السوق. وتوفير برامج تدريب مهني لتعزيز المهارات المطلوبة في القطاعات الجديدة.
- **تعزيز البنية التحتية:** من خلال تحسين النقل والاتصالات لدعم الأعمال وتسهيل التجارة والإستثمار في التكنولوجيا الحديثة لتحسين الكفاءة.
- **تطوير السياسات المالية:** تقديم حوافز ضريبية للشركات التي تستثمر في التنويع الاقتصادي – إنشاء صناديق استثمارية لدعم المشاريع الجديدة.
- **تعزيز الشراكات الدولية:** إقامة علاقات تجارية مع دول جديدة لتعزيز الصادرا ت والاستفادة من الخبرات الدولية في مجالات التنويع الاقتصادي.

- **الترويج للسياحة**: وذلك عن طريق تطوير العروض السياحية وتنظيم الفعاليات لجذب السياح. - تسويق الوجهات السياحية المحلية بشكل فعال.
- **الاستدامة والبيئة**: اعتماد ممارسات صديقة للبيئة في جميع القطاعات وتعزيز الوعي بأهمية الاستدامة في الأعمال.
- **التعاون بين القطاعين العام والخاص**: العمل على تشجيع التعاون بين الحكومة والقطاع الخاص لتحقيق أهداف التنويع وتطوير مشاريع مشتركة لتبادل المعرفة والموارد.

بتطبيق هذه التوصيات، يمكن للدول تعزيز قدرتها على مواجهة التحديات الاقتصادية وبناء مستقبل مستدام.

قائمة الملاحق

تطور قيمة الصادرات والواردات الجزائرية

الجدول رقم 01 يوضح إجمالي تطور قيمة الصادرات و الوردات خلال فترة 2000 الى 2020

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	السنوات	الصادرات	الواردات
2000	22031	9173			
2001	19132	9940	2011	73489	47247
2002	18825	12009	2012	71866	50376
2003	24612	13534	2013	64974	55028
2004	32083	18308	2014	62886	58580
2005	46001	20357	2015	34668	51702
2006	54613	21456	2016	30026	47089
2007	60163	27631	2017	35191	46059
2008	79298	39479	2018	41797.32	46330.21
2009	45194	39294	2019	35823.54	41934.12
2010	57053	40473	2020	23796.60	34391.64

Ministère du commerce et Direction Générale des Douanes:

Source -Ministère des Finances-DGPP, (2020). "Rétrospective- Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 - 2020", www.dgpp-mf.gov.dz. (Consulté le : 08/09/2023)

الجدول رقم (02) تطور الصادرات الزراعية ، الصناعية ، السياحية 2000-2020

الوحدة :(مليون دولار)

السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات الصناعية	الصادرات السياحية	السنوات	الصادرات الزراعية	الصادرات الصناعية	الصادرات السياحية
2000	24368.59	481.21	102				
2001	19090.00	522.65	100	2011	74514.02	1495.46	208
2002	18710.00	689.34	111	2012	71865.80	1464.45	196
2003	21474.61	518.20	112	2013	47998.49	1513.22	230
2004	32912.86	622.14	179	2014	54523.00	1602.13	258
2005	47194.60	745.55	184	2015	62884.30	1405.50	304
2006	50578.66	1079.12	215	2016	34796.0	1623.30	209
2007	60184.20	979.58	219	2017	35191.10	1752	140,5
2008	76825.75	1483.92	325	2018	41797.30	2743	169
2009	49897.64	893.46	266	2019	35823.50	2401	165
2010	45189.34	790.35	219	2020	22483.10	2500	42.9

Source: www.aoad.org . Arab Agricultural Statistics Yearbook Consulté le 20/09/2024
www.ons.dz publication statistiques Consulté le 21/09/2024
www.industrie.gov.dz Consulté le 23/09/2024
www.mta.gov.dz Consulté le 30/09/2024

الجدول رقم 03 : مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي الوحدة مليون دولار

السنوات	مساهمة القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الصناعي	مساهمة القطاع السياحي	السنوات	مساهمة القطاع الزراعي	مساهمة القطاع الصناعي	مساهمة القطاع السياحي
2000	4599.00	21211	1.72				
2001	5324.00	22072	1.77	2011	16242.60	79552	6.55
2002	5236.00	21931	1.89	2012	18334.02	79207	6.85
2003	6589.00	27805	2.31	2013	20573.39	70642	7.43
2004	8032.00	36480	3.11	2014	21966,60	66446	7.03
2005	7902.00	50382	4.00	2015	19218,12	38797	5.78
2006	8812.00	58083	3.86	2016	19556,29	34951	5.29
2007	10105.00	64488	4.35	2017	20562,66	40545	5.45
2008	11195.00	84265	5.32	2018	20769,54	46839	5.54
2009	12820.00	49397	5.02	2019	21189,98	41255	5.81
2010	13644.41	63153	5.47	2020	20756,16	27519	6.11

Source:Consulté le 20/09/2024 Arab Agricultural Statistics Yearbook . www.aoad.org .

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين ، تقارير الصناعة العربية:

World Travel & Tourism Council Reports, Algeria Travel & Tourism Economic Impact

قائمة الأشكـــال

قائمة الأشكال

الشكل 1- 1: تخفيض المخاطر عبر تنويع المحفظة 45

الشكل 3- **1**: يوضح تطور قيمة الصادرات الجزائرية 112

الشكل 3- 2: يوضح تطور قيمة الواردات الجزائرية 115

الشكل 3- 3:يوضح تطور الميزان التجاري 118

الشكل 3- 4: هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2000 -2020 121

الشكل 3- 5: توزيع أهم القطاعات المصدرة في الجزائر 123

الشكل 3- 6: يوضح تطور إنتاج الحبوب في الجزائر 142

الشكل 3- 7: يوضح تطور المحاصيل الصناعية الحبوب في الجزائر 143

الشكل 3- 8: يوضح إنتاج الخضروات في الجزائر..... 144

الشكل 3- 9: تطور قيمة الصادرات الزراعية الجزائرية خلال الفترة 2000-2020..... 147

الشكل 3- 10: يوضح تطور الصادرات الصناعية 159

الشكل 3- 11: تطور الصادرات السياحية 2000 الى 2020 165

الشكل 3- 12: مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات 174

الشكل 3- 13: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج االمحلي الإجمالي..... 176

الشكل 3- 14: مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي..... 178

الشكل 3- 15: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 180

الشكل 3- 16: يوضح اجمالي الصادرات والواردات القطاع الزراعي 183

الشكل 3- 17: يوضح اجمالي الصادرات و واردات القطاع الصناعي في الجزائر 185

الشكل 3- 18: يوضح اجمالي الصادرات والواردات القطاع السياحي 187

الشكل 3- 19: يوضح القوى العاملة في القطاع الزراعي..... 189

الشكل 3- 20: يوضح مناصب العمل في القطاع الصناعي..... 191

الشكل 3- 21: يوضح مناصب العمل في القطاع السياحي..... 192

قائمة الجداول

الجدول 3- 1: يوضح تطور قيمة الصادرات خلال فترة 2000 الى 2020..... 111
الجدول 3- 2: يوضح تطور قيمة الواردات خلال فترة 2000 الى 2020 114
الجدول 3- 3: تطور الميزان التجاري 117
الجدول 3- 4: يوضح هيكل الصادرات خارج المحروقات للفترة 2000 -2020..... 120
الجدول 3- 5: تطور الصادرات الزراعية 2000-2020 146
الجدول 3- 6: تطور نمو عدد المؤسسات الصناعية في الجزائر 156
الجدول 3- 7: الصادرات الصناعية خلال فترة 2000 الى 2020..... 158
الجدول 3- 8: مقومات القطاع السياحي 2000 الى 2020 161
الجدول 3- 9: صادرات القطاع السياحي 163
الجدول 3- 10: عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة..... 171
الجدول 3- 11: مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خارج المحروقات 173
الجدول 3- 12: مساهمة القطاع الزراعي في الناتج الوطني الإجمالي 176
الجدول 3- 13: يوضح مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 178
الجدول 3- 14: مساهمة القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي 180
الجدول 3- 15: يوضح اجمالي الصادرات والواردات القطاع الزراعي..... 182
الجدول 3- 16:يوضح اجمالي الصادرات و واردات القطاع الصناعي في الجزائر 184
الجدول 3- 17: يوضح اجمالي الصادرات والواردات القطاع السياحي 187
الجدول 3- 18: يوضح القوى العاملة في القطاع الزراعي 189
الجدول 3- 19: يوضح مناصب العمل في القطاع الصناعي..... 191

قائمة المصادر

والمراجع

القواميس:

- محمد بشير علية، قاموس اقتصادي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1990.

القوانين والمراسيم التنفيذية:

- بموجب المرسوم التنفيذي رقم 20-311 المؤرخ في 15 نوفمبر 2020 والذي يمنح مزايا للاستفادة من الإعفاء من الحقوق الجمركية والرسم على القيمة المضافة على المكونات والمواد الأولية المستوردة أو التي تم اقتناؤها محليا من طرف المناولين في إطار نشاطاتهم. الجريدة الرسمية العدد 37 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة المالية المديرية العامة للضرائب ، قانون الرسوم على رقم الأعمال.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مصالح الوزير الأول مخطط عمل الحكومة من أجل تنفيذ برنامج السيد رئيس الجمهورية، سبتمبر 2021.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، المادة 138 من قانون الضرائب المباشرة و الرسوم المماثلة.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، وزارة المالية المديرية العامة للضرائب، المادة 13 من قانون الرسوم على رقم الأعمال.
- المادة 5 من القانون رقم 17-02 مؤرخ في 10 يناير 2017،يتضمن القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، في الجريدة الرسمية الصادرة في 17 جانفي 2017 ، العدد 02.
- مرسوم تنفيذي رقم 04-174 مؤرخ في 12 يونيو سنة 2004، يتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية تنظيمها وسيرها، الجريدة الرسمية العدد 39.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-312 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1442 الموافق 15 نوفمبر سنة 2020، يتضمن شروط و كيفيات منح رخصة جمركة خطوط و معدات الإنتاج التي تم تجديدها في إطار نشاطات إنتاج السلع و الخدمات ، الجريدة الرسمية العدد 67.
- مرسوم تنفيذي رقم 20-313 مؤرخ في 29 ربيع الأول عام 1442 الموافق 15 نوفمبر سنة 2020، يحدد شروط و كيفيات قبول المتعاملين الممارسين لأنشطة إنتاج المنتجات و المعدات الإلكترونية و الكهرومنزلية للإستفادة من النظام الجبائي التفضيلي، الجريدة الرسمية العدد 67.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً/قائمة المصادر:

- حربي محمد عيسى عريقات 2014: التنمية والتخطيط مفاهيم وتجارب، دار البداية عمان، ط1.
- فرحات غول ، التسويق الدولي، مفاهيم وأسس النجاح في الأسواق العالمية، دار الخلدونية الجزائر ، 2008.
- فريد النجار، تسويق الصادرات العربية آليات تفعيل التسويق الدولي ومناطق التجارة الحرة العربية الكبرى، دار قباء للطباعة والنشر، القاهرة، مصر، 2002.
- فؤاد مصطفى محمود، التصدير والاستيراد علميا وعمليا، دار النهضة العربية، الطبعة الثالثة، 1993، القاهرة، مصر.
- قدي عبد المجيد، " الاقتصاد الجزائري بين الاصلاحات والارتهان للنفط"، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2017، ص 218.
- ناجي التوني، مسيرة التنوع الاقتصادي في الوطن العربي، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية، مجلد الرابع، العدد الثاني، حزيران (يونيو) 2002 بيروت، ص 8 .
- نعيمي فوزي، فراس عبد الحكيم، التجارة الدولية، الجزء الأول، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

ثانيا: المراجع:

1-المراجع العربية

- خالد هاشم عبد الحميدالتنويع الاقتصادي والتنمية المتوازنة في المملكة العربية السعودية الفرص والتحديات المجلد التاسع عشر ، العدد الأول ، يناير 2018.
- صديق محمد عفيفي، التسويق الدولي نظم التصدير والاستيراد، وكالة المطبوعات الجامعية، الكويت، 1981.
- محمد الفريكي، حساب السياحة، ورشة عن بعد حول الحسابات الفرعية في الحسابات القومية، المعهد العربي للتخطيط.
- المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ، الخلاصة العامة المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية ،وزارة السياحة و الصناعة التقليدية .
- المديرية العامة للجمارك ، دليل المصدر الاجراءات الجمركية خطوة بخطوة.

2-المراجع الأجنبية:

- Abderrezak BENHABIB & Mustapha DJENNAS2 La Réforme des Politiques Commerciales est-elle pour une réelle intégration au contexte euroméditerranéen ? Analyse Empirique du cas Algérien Revue Economie & Management N° + Mars 2005.
- Berthélemy,j,c. Commerce International et Diversification économique, revue d'économie politique, ,2005 11 5(5),pp.598-60
- Chikha nadjia .Les dispositifs d'incitation à la promotion des exportations hors-hydrocarbures en Algérie: constat et analyse. مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية.2018.
- Cuberesi, D., & Jerzmanowsk, M. (2009). Democracy, Diversification and Growth Reversals. The Economic Journal, 119(540), 1243-1587.
- DOUIDENE Leila ' Ali HAMMOUTENE Algerian non-Oil & Gas exports to African markets: Potential and obstacles Revue Le Manager Vol. 08, N°02: 2021.
- François Ngangoue, "Planification et Organisation la Diversification économique en Afrique Centrale", Revue Congolaise de gestion, Nº21-22, 2016/1.
- Gelb.A (2010), Diversification de l'économie des pays riches en ressources naturelles, Contribution préparée pour le séminaire de haut niveau de FMI Ressources naturelles, fiance et développement, Alger, 4-5 Novembre
- J.Barro & Sala-i Martin, Economic Growth, 2004, pp. 16-17.
- Johnes. B. Encyclopedia of International Political Economy, Routledge. 2001.
- Kapunda,S .M(2003).Diversification and poverty eradication in bostwana. Journal of african studies,17(02), p69.
- KATEB Mohammed Lakhdar. OUDDANE Bouabdellah. Les exportations hors hydrocarbures comme stratégie de diversification << Cas de l'entreprise Algérienne RAFEXPORT . Revue les cahiers du poidex numéro 09 juin 2018.
- Kateb Mohammed Lakhdar.Le Rôle des Exportations Hors Hydrocarbures en Algérie :Le Cas de Lafarge Ciment d'Oggaz .revue businesse 2018.

- KOUIDER BOUTALEB. Les restructurations industrielles et l'objectif d'exportation. Cahiers du CREAD n°41, 3ème trimestre 1997.
- Le Yin Z HANG, Workshop On Economic Diversification, Teheran. UNFCCC. Islamic Republic of Iran. 18-19 October 2003.
- Martin, H. (2013). Economic Diversification in GCC Countries: Past Record and Future Trends. Kuwait Program on Development, Governance and Globalization in the Gulf States(27).
- Ministère des Finances-DGPP, (2020). "Rétrospective- Evolution des valeurs ajoutées sectorielles Public/Privé 2000 - 2019", www.dgpp-mf.gov.dz. (Consulté le : 18/08/2023)
- Mishrif, A., & Al Balushi, Y. (2018). Economic Diversification in the Gulf Region The Private Sector as an Engine of Growth (Vol. 1). Cambridge, Library of Congress Control: Gulf Research Centre Cambridge
- TOUHOUCHE Rayhane. Analyse de l'évolution des exportations hors hydrocarbures (2015-2020). Les Cahiers du MECAS. V°19 / N° 1/ Juin 2023.

3-المجلات والدوريات:

- ابتسام مهيز، ناجي بن حسين، تقييم سياسة التنويع الاقتصادي في الجزائر باستخدام مؤشر هر فندل – هيرشمان خلال 2001-2020 الفترة مجلة دراسات اقتصادية المجلد 10 العدد : 1 جوان / 2023.
- أحلام منصور، اسيا بن عمر، القطاع الفلاحي كمصدر للتنويع الاقتصادي و أداة للتنمية دراسة حالة الجزائر، مجلة دفاتر اقتصادية، العدد 01، 2017.
- ادبوب سارة، مؤشرات الاقتصاد الصناعي في الجزائر خلال الفترة 2001-2019- دراسة تحليلية، المجلة الجزائرية للأبحاث الاقتصادية والمالية، العدد2 ،2021.
- استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 01 السنة 2018.
- استراتيجية الدولة الجزائرية لترقية الصادرات من الانفتاح الاقتصادي الى سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج قطاع المحروقات، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية المجلد 12 العدد 03 السنة 2023 .

- أسماء بالعما، دحمان بن عبد الفتاح، استراتيجية التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء بعض التجارب الدولية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 07 العدد 01 ، 2018.
- أمين قارح، محمد الأمين شربي، أثر تأمين قروض التصدير على الصادرات غير النفطية في الجزائر للفترة 1998-2016، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 06، العدد 02، 2019.
- بحري بسمة، ترقية صادرات القطاع الزراعي في الجزائر بين الفرص والتحديات، مجلة المنتدى للدراسات والابحاث الاقتصادية ،العدد1 ،2018 .
- بختاوي امال، سياسة التنويع الاقتصادي في المغرب،مجلة الاقتصاد الدولي والعولمة: المجلد (03) العدد (03) 2020.
- بدروني عبد الحق ، د. بلقلة براهيم د. بن مريم محمد"، قياس أثر النفقات العامة على التنويع الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2017 باستخدام نموذج ARDL، مجلة مجاميع المعرفة، العدد1 ،2021 .
- بلغنامي نبيلة، سحنون جمال الدين، دور البنوك في تمويل التجارة الدولية وتحقيق التنمية المستدامة- حالة الجزائر - مجلة البشائر الاقتصادية ، العدد 02 ،2015.
- بن جلول خالد وآخرون، استراتيجية التنويع الاقتصادي من خلال دعم الاستثمارات السياحية في الجزائر (2000- 2016)، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، المجلد 03 ، العدد 02، 2020.
- بن عبد العزيز سمير ، بن عبد العزيز سفيان ، دور القطاع الفلاحي في ترقية التجارة الخارجية الجزائرية خارج المحروقات انتاج التمور نموذجا، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية ، العدد التاسع - جوان 2018 .
- بنين بغداد، بنين عبد الرحمان، السياحة كبديل لتفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة الدراسات الاقتصادية المتقدمة، العدد 01، جامعة الشهيد حمة الخضر الوادي الجزائر، 2016.
- بوخاري أحمد، شريط حسان، تأمين و ضمان قروض الصادرات كآلية لتغطية مخاطر الصادرات خارج المحروقات دراسة حالة الشركة الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات Cagex الفترة الممتدة من 2009 إلى 2019 ، المجلة الجزائرية للعولمة والسياسات الاقتصادية ، العدد ،2023 .
- بوطلاعة محمد، د. بن دبيش نعيمة، ميكانيزمات تفعيل التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تداعيات أزمة النفط - إمكانية الاستفادة من تجارب دولية -، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 4، العدد 2 ،2018 .

- بوعلاق نورة ، أ. د آيت يحي سمير ، د. مشير الوردي ، دور التنويع الاقتصادي في توجيه مسار الاقتصاد الجزائري في ظل التنمية المستدامة دراسة قياسية خلال الفترة 1990-2019 باستعمال مؤشر هيرشمان هيرفندال، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05، العدد 01، جوان 2022.
- بوقرورة صلاح ، محددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011 تحليل متجه تصحيح الخطأ، مجلة الاقتصاد الصناعي ، العدد 2 ، 2016.
- حاكمي بوحفص ، تنويع الصادرات ودوره في دعم نمو الاقتصاد الجزائري دراسة للفترة (2000-2012)، مجلة أبعاد إقتصادية العدد 1 ،2014 .
- حساني رقية، موسي سهام، الانتقال من استراتيجية تركيز الصادرات إلى استراتيجية تنويع الصادرات – بعض التجارب الناجحة: إيران ، ماليزيا ، أندونيسيا –حوليات جامعة بشار في العلوم الاقتصادية، المجلد: 04، العدد : 2 ، 2017.
- حفصة حمدود ، عز الدين سمير ، دور ائتمان الصادرات في ترقية الصادرات غير النفطية في الجزائر ، مجلة الاقتصاد والتنمية المستدامة ، المجلد : 05 العدد : 02 (2022).
- حمري نجود ، البز كلثوم ، إستراتيجية التصدير كآلية لدعم تنافسية منتجات التمور الجزائرية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، العدد02، 2019.
- خلوط عواطف، أثر السياحة على النمو الاقتصادي بدول المغرب العربي الجزائر المغرب تونس ، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد1 ،2018 .
- خيري عثمان فريز فرج عبد العال ، السياسة الضريبية وأثرها على التصدير ، مجلة حقوق حلوان للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد 45 ، العدد45 ، 2021.
- عبد الله بن منصور ، غالم جلطي، الصادرات خارج المحروقات الوجه الآخر لتنافسية وآداء الاقتصاد الجزائري المراهنة على أي قطاع، المجلد 1 ، العدد 1 ،2012 .
- دراسة تحليلية تقييمية لهيكل الميزان التجاري الجزائري وانعكاسه على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2010-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 05 العدد 01 – جوان 2022.
- دنيا خنشول، التنويع الاقتصادي في الجزائر: الواقع وإمكانية التحقيق، مجلة دراسات اقتصادية، العدد1 ،2020.

- زرموت خالد، التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل التحديات الراهنة، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، العدد3 ،2017 .
- زهرة مصطفى ،واقع وأفاق الصادرات خارج المحروقات في الجزائر الفترة من 2010 إلى 2021 ،مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، العدد2 ،2021.
- زواوي فضيلة، إشكالية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر و إجراءات ترقيتها، مجلة أبعاد إقتصادية، العدد2، 2017.
- سعد الله عمار و رواينية كمال، اثر اتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية على الصادرات الزراعية للدول العربية – حالة الجزائر، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، المجلد و العدد 1، (2016).
- سعيدة أبركان ، فتيحة بلحاج، واقع القطاع الفلاحي في الجزائر ومدى مساهمته في ترقية الصادرات الفلاحية ، دراسة قياسية باستخدام نموذج ARDL خلال الفترة (1990-2021)، مجلة الباحث العدد3 ، 2023.
- سلامة وفاء، ولهة وردة ، واقع القطاع الصناعي في الجزائر وسبل تطويره ، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية – العدد 13/ 2018.
- سليم مجلخ، وليد بشيشي، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر للفترة 1996-2019، Revue Algérienne d'Economie et gestion Vol. 16, N°: 01 (2022).
- سوفطة مليكة، سمير عز الدين، واقع سياسات التنمية الفلاحية ودورها في تعزيز الأمن الغذائي في الجزائر للفترة 2000-2019،مجلة إقتصاد المال والأعمال،العدد 1 ،2022 .
- شارف نور الدين، فرص التنويع الاقتصادي في الجزائر من خلال تبني سياسة التصنيع الإحلال الواردات، مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات 2المجلد 06، العدد 02 جامعة البليدة الجزائر 2018 .
- شليحي الطاهر ،المنظور الاستراتيجي لعملية التنويع الاقتصادي في الدول النامية، مجلة الحقيقة، 2018، العدد4.
- صادق هادي، دور التنويع الاقتصادي في تحقيق التنمية المستدامة في الاقتصاديات النفطية- دراسة مقارنة بين الجزائر والنرويج خلال الفترة 2000_2012، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماجستير في إطار مدرسة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص: اقتصاد دولي وتنمية مستدامة ، جامعة فرحات عباس – سطيف 1 -،2017- 2018.

- صالحي سلمى ، واقع الصادرات خارج المحروقات والمؤسسات الداعمة لها في الجزائر خلال الفترة 2010 /2020، المجلة الدولية للاداء الاقتصادي،العدد1 ،2021 .
- ضيف أحمد، عزوز أحمد واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر وآلية تفعيله للتحقيق تنمية اقتصادية مستديمة ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، المجلد 14، العدد 19 جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف 2018.
- عاطف لاقي مرزوك، التنويع الاقتصادي في بلدان الخليج العربي مقاربة للقواعد والدلائل، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 04، 2013.
- عبد السلام بلبالي، أحمد عكاشة عزيزي، قراءة في الأزمات النفطية، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship Vol. 6, No. 2, 2023.
- عبيد الشيخ ، راتول محمد ، دور الفنادق في تنشيط السياحة – نظرة على مقومات السياحة والحظيرة الفندقية للجزائر– (2016-2017)، المجلة الأورو متوسطية لاقتصاديات السياحة والفندقة، – العدد 03 السنة 2021.
- عطاء الله بن طيرش، عبد الكريم كاكي، كمال بن دقفل دراسات تحديات التنويع الاقتصادي في الجزائر، مجلة أفاق للعلوم، المجلد 05، العدد 2020.
- علالي الزهراء ، نبو مجيد ، استراتيجية التنويع الاقتصادي وسبل نجاحها مع عرض تجارب دولية رائدة. مجلة الأكاديمية للبحوث في العلوم الاجتماعية المجلد 04 العدد 01 (2022).
- علوني عمار، واقع مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ترقية الصادرات وتنوعها حالة الجزائر، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، العلد 01 – 2019.
- عمور مختار، عبد الله ياسين ، دور القطاع الفلاحي في تحقيق التنويع الاقتصادي وآليات تطويره في الجزائر خلال الفترة خلال فترة 2001-2020 ، مجلة دفاتر بوادكس، العدد1 ،2014 .
- عيدي الطيب، العقون أم الخير ، دور المؤسسات الصناعية الجزائرية في تحقيق التنمية الاقتصادية مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، العدد1 ،2021 .
- غالب فاتح وآخرون، السياسات والتجارب الدولية الرائدة في مجال التنويع الاقتصادي حالة ماليزيا واندونيسيا والمكسيك"، مجلة إقتصاديات المال والأعمال، العدد 01، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف – ميلة – الجزائر، 2017.

- فريد بختي ، رضا بهياني، مساهمة القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري وسبل تطويره – دراسة تحليلية استشرافية 2004-2030، مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة ، العدد1 ، 2020.
- فضيلة مزوزي، تقييم وتحليل مؤشر تنويع الصادرات للاقتصاد الجزائري باستخدام مؤشر هرشمان هر فندل – دراسة تحليلية للفترة) 1990-2018(مجلة معهد العلوم الاقتصادية المجلد 23 العدد : 02 السنة : 2020.
- فوزي الحاج أحمد، الطاقات المتجددة كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمات النفطية دراسة أثر الأزمات النفطية على الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2017، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، العدد1 ،2019.
- قاضي نجاة أحنان بلال ، القطاع السياحي في الجزائر من خلال مؤشري الطاقة الفندقيةو التدفقات السياحية خلال الفترة (2000 – 2015) مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 02 ، 2017 .
- قرومي حميد بن ناصر محمد: ضرورة التنويع الاقتصادي في ظل الهيار أسعار النفط، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث والدراسات، العدد 11،جامعة البويرة، الجزائر، 2017.
- لطرش ذهبية ،كتاف شافية، دور التسويق الدولي في الرقية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر، المجلة الدولية للدراسات التسويقية، العدد1، 2018.
- ماجد ابوالنجا الشرقاوي، نحو رؤية جديدة للتعامل مع الاقتصاد غير الرسمي في جمهورية مصر العربية"، مجلة مصر المعاصرة، العدد 529-530 الجمعية المصرية للاقتصاد السياسي والإحصاء والتشريع القاهرة، مصر، 2018.
- ماجن محمد محفوظ، الصدمات النفطية، الأسباب الانعكاسات وسبل العلاج، مجلة المعيار، المجلد8، العدد3، 2017.
- مصابيح فاطمة، ضمان ائتمان الصادرات، مجلة المستقبل للدراسات القانونية والسياسية، 2021، المجلد 05، العدد: 01.
- منصوري حاج موسى، بوشرى عبد الغني ، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي للنمو الاقتصادي : تجربة كوريا الجنوبية نموذجا، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، العدد7، 2018.
- موسى باهي، كمال روابنية، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية حالة البلدان العربية المصدرة للنفط المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 5 ديسمبر 2016، الجزائر.

- نصير عبد الله، عبد الحميد حفيظ، محددات التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية دراسة قياسية للفترة (2000 (2019)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة، المجلد 07 ، العدد 02، ديسمبر 2022،.
- نوي نبيلة، التنويع الاقتصادي والنمو المستدام في الدول النفطية – دراسة حالة الجزائر مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية – العدد الاقتصادي (02).
- هواري أحلام، التنويع الاقتصادي في بعض البلدان المصدرة للنفط مع الإشارة الحالة الجزائر، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الخامس، العدد 2، أوت 2019 .
- وسيلة شابو، دور التراث الثقافي غير المادي في تعزيز التنمية المستدامة"، مجلة القانون الدولي والتنمية، الجزء 6 العدد 1، الجزائر، 2017.
- يوسف مسعداوي، القروض كآلية لتنمية الصادرات نظم تأمين، مجلة أبحاث اقتصادية ، العدد 3 ،2009.

4-الرسائل الجامعية:

- إلهام أيت بن اعمر بن عجال، آليات تشجيع الصادرات خارج قطاع المحروقات واقع وآفاق أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في علوم التسيير تخصص: نقود ومالية، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير قسم علوم التسيير.
- باهي موسى، التنمية المستدامة والتنويع الاقتصادي في الدول العربية النفطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار عنابة، الجزائر، 2018-2019.
- بايزيد كمال التنويع الاقتصادي كمتطلب أساسي لتحقيق التنمية المستدامة في الجزائر أطروحة مقدمة في إطار متطلبات نيل شهادة دكتوراه ، علوم تسيير جامعة الجزائر 3.
- بخيت حسان، تحليل أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على تنمية الصادرات دراسة قياسية مقارنة بين الدول العربية و دول جنوب شرق آسيا خلال الفترة (1980-2014)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، بنوك و مالية، جامعة أبو بكر بلقايد – تلمسان، 2017- 2018.
- براهيمي بن حراث حياة، تدويل المؤسسة والتحكم في العمليات الدولية محاضرات وأعمال موجهة، مطبوعة علمية بيداغوجية مقدمة لطلبة السنة الثالثة ليسانس تخصص : مالية المؤسسة، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 2018- 2019.

- براهيمي نزيهة دلال، تدويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كمدخل للتنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات حالة الجزائر 2000 -2020، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث الشعبة علوم تجارية التخصص: مالية وتجارة دولية، جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2022 -2023.
- بن با جلول ، التنويع القطاعي واثره على معدلات النمو الاقتصادي دراسة تحليلية للدول : الجزائر، الإمارات والسعودية خلال الفترة 1996-2016 أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه ل م د شعبة العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية جامعة أحمد دراية أدرار ،2017/2016 .
- بن حدو امنة، أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في القطاعات غير النفطية – دراسة قياسية على عينة لبعض الدول العربية النفطية، أطروحة مقدمة من أجل نيل شهادة الدكتوراه، جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب، 2020/2019.
- جحنين كريمة ،نحو سياسات اقتصادية بديلة لتنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة 2000-2018، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة دكتوراه علوم في علوم التسيير تخصص الإدارة المالية للمؤسسات جامعة الجزائر 3 2021/2020.
- حميداتو نصر، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على دعم التنويع الاقتصادي في الدول النفطية دراسة قياسية للفترة 2000-2016 لحالتي الجزائر والمملكة العربية السعودية أطروحة دكتوراه، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم الجزائر 2018/2019.
- خمخام عطية ، تنمية الصادرات غير النفطية في ظل تنويع الاقتصاد الجزائري ،دراسة تحليلية وصفية للفترة (2009-2020)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث ،الشعبة العلوم التجارية التخصص: مالية وتجارة دولية جامعة زيان عاشور، الجلفة، 2020.
- زاوي هجيرة، دراسة قياسية للصادرات الجزائرية للفترة 1970 - 2005 في ظل انضمام الجزائر للمنظمة العالمية للتجارة، جامعة الجزائر، رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية فرع الاقتصاد الكمي2009/2008.
- شبورو سليم ، اقتصاديات الدول النفطية وخيار التنويع الاقتصادي كأداة للتخلص من تبعية المحروقات : دراسة قياسية لحالة الجزائر فترة 1990 – 2018، أطروحة التخرج لنيل شهادة الدكتوراه ل م د في العلوم الاقتصادية تخصص: التحليل الاقتصادي للتنمية، جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان 2020 /2021 .

- شرماط عماد ، دور توسيم المنتجات الإقليمية في تعزيز الصادرات الجزائرية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم التجارية التخصص: تجارة دولية، جامعة فرحات عباس، سطيف 1.
- صليحة عشي، الأداء و الأثر الاقتصادية والاجتماعية للسياحة في الجزائر والمغرب وتونس ، أطروحة دكتوراه ،كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير ،جامعة باتنة ، 2011/2010.
- صونيا إسمهان كلاش، حدود توحيد وتماثل المنتج ضمن استراتيجيات التسويق الدولي في المؤسسات الجزائرية المصدرة دراسة حالة مؤسستي بوبلنزة و AGRODAT، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم تجارية وعلوم التسيير تخصص: تجارة دولية وتسويق دولي، جامعة الجزائر 3، 2019 -2020.
- غنام اسية، مدى قدرة القطاع الصناعي في تنويع الاقتصاد الجزائري آفاق 2030 دراسة تحليلية استشرافية، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية شعبة علوم اقتصادية ، تخصص: تحليل اقتصادي واستشراف، 2020/2019 ، جامعة الجزائر 03.
- قارح أمين، دور شركات تأمين قروض التصدير في ترقية الصادرات غير النفطية دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس ، أطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في ميدان العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية فرع العلوم الاقتصادية، تخصص : بنوك وتأمينات ، جامعة قاصدي مرباح – ورقلة- 2020-2021.
- قشرو فتيحة، استراتيجية ترقية وتنويع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر في ظل التحولات الاقتصادية العالمية دراسة تحليلية تقييمية للفترة 2000-2014، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية تخصص: نقود، مالية وبنوك، جامعة الدكتور يحي فارس – المدية.
- لبني ناصر، الإستراتيجية الصناعية ومساهمتها في ترقية التنويع الاقتصادي دراسة حالة، الجزائر.
- مريم شطيبي محمود، واقع التسويق الإلكتروني في المؤسسات الفندقية في الجزائر بين التحديات ومتطلبات التبني والتطوير ملتقى وطني افتراضي: الاتجاهات الحديثة في التسويق وممارساتها بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية – بين ضرورة التطبيق وتحديات التحقيق، يوم 02 مارس 2023 ، جامعة عباس لغرور خنشلة.

5-المواقع الالكترونية:

- https://www.algex.dz/ar/صدروا-مع-ألجكس/item/596-التسهيلات-الجبائية consulté le 02/10/2024
- https://www.commerce.gov.dz/a-fonds-special-pour-la-promotion-des-exportations-fspe consulté le 14/09/2024
- https://www.commerce.gov.dz/agence-nationale-de-la-promotion-du-commerce-exterieur-algex
- https://www. madr.gov.dz www. madr.gov.dz consulté le 14/09/2024
- https://www.industrie.gov.dz Consulté le 23/09/2024
- https://www.aoad.org . Arab Agricultural Statistics Yearbook Consulté le 20/09/2024
- https://www.fspe.dz consulté le 06/09/2024
- https://www.mta.gov.dz Consulté le 30/09/2024
- https://www.ons.dz publication statistiques Consulté le 21/09/2024
- www.safex.dz consulté le 06/10/2024

فهرس

الموضوعات

فهرس الموضوعات.

المـقدمـة العامة ..... أ

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي

تمهيد الفصل: 16

المبحث الأول: ماهية التنويع الاقتصادي 17

المطلب الأول: مفهوم التنويع الاقتصادي 17

أولا: تعريف التنويع الاقتصادي 17

ثانيا: أهمية التنويع الاقتصادي 19

ثالثا: أهداف التنويع الاقتصادي 21

المطلب الثاني: خصائص ودوافع التنويع الاقتصادي 22

الفرع الأول: دوافع التنويع الاقتصادي 22

الفرع الثاني: خصائص التنويع الاقتصادي 23

المطلب الثالث: مبررات التنويع الاقتصادي 25

المطلب الرابع: انماط التنويع الاقتصادي 26

المبحث الثاني: إستراتيجيات ومحددات التنويع الاقتصادي وطرق قياسه 28

المطلب الأول: مجالات التنويع الاقتصادي 28

الفرع الأول: أنواع مجالات التنويع الاقتصادي 28

أولا: تنويع القاعدة الإنتاجية: 28

ثانيا: تنويع مجالات التجارة الخارجية: 29

الفرع الثاني: إستراتيجيات التنويع الاقتصادي 29

اولا :إستراتيجية التصنيع بإحلال الواردات: 29

ثانيا: إستراتيجية التصنيع على أساس تشجيع الصادرات: 30

المطلب الثاني: محددات التنويع الإقتصادي 30

المطلب الثالث: مؤشرات التنويع الإقتصادي وطرق قياسه 33
الفرع الأول: مؤشرات التنويع الإقتصادي..... 33
الفرع الثاني: قياس درجة التنويع الإقتصادي 34
المطلب الرابع: شروط نجاح التنويع الاقتصادي 39
المبحث الثالث: نظريات التنويع الإقتصادي واليات تحقيقه..... 40
المطلب الأول: نظريات التنويع الإقتصادي..... 40
اولا: نظرية النمو الداخلي Internal Growth Theory :..... 40
ثانيا: نظرية التجارة ما بين الفروع..... 42
ثالثا: نظرية التجارة الخارجية..... 43
رابعا: النظرية الحديثة للمحفظة Modern Portfolio Theory 44
المطلب الثاني: آليات تحقيق التنويع الإقتصادي..... 46
أولا: إعادة الاعتبار لدولة التنمية: 46
ثانيا: مساهمة الصناعات الصغيرة والمتوسطة..... 47
ثالثا: توجيه الاستثمار العام للإنفاق على مشروعات البنى التحتية المادية و البشرية..... 47
رابعا: تحسين مناخ الإستثمار..... 48
خامسا: الاستثمار الأجنبي المباشر..... 48
سادسا: إقامة شراكة فعالة بين القطاعين العام والخاص..... 48
المطلب الثالث: معوقات التنويع الإقتصادي..... 49
أولا: فقدان السوق لمنتج تقليدي 49
ثانيا: زيادة المعروض من المنتج الجديد 50
ثالثا: استثمارات إضافية..... 50
رابعا: الدخول إلى سوق جديدة..... 50

خامسا: عراقيل تحد من سرعة الإنجاز 50
المطلب الرابع: علاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة والنمو الإقتصادي 51
أولا: علاقة بين التنويع الإقتصادي والتنمية المستدامة:..... 51
ثانيا: علاقة بين التنويع الإقتصادي ومعدل النمو الإقتصادي: 52
ثالثا: علاقة التنمية الاقتصادية والتنويع الاقتصادي..... 53
خلاصة الفصل: 55

الفصل الثاني: إجراءات التنويع الاقتصادي لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات

تمهيد الفصل:..... 57
المبحث الأول: الإطار النظري لقطاع الصادرات 58
المطلب الأول: مفهوم التصدير 58
المطلب الثاني: أهمية التصدير 59
المطلب الثاني: أنواع وطرق التصدير 60
أولا: أنواع التصدير: 60
ثانيا: طرق التصدير: 62
المطلب الثالث: دوافع ومزايا وعيوب التصدير 64
الفرع الأول: دوافع التصدير 64
الفرع الثاني: مزايا وعيوب التصدير 65
أولا: مزايا التصدير..... 66
ثانيا: عيوب التصدير..... 66
المطلب الرابع: العلاقة بين نمو الصادرات والنمو الإقتصادي 67
المبحث الثاني: النفط وحتمية التنويع الإقتصادي في الجزائر 69
المطلب الاول: النفط ومخاطره على الإقتصاد الجزائري 69

المطلب الثاني: الأزمات النفطية التي عرفها الإقتصاد الجزائري..... 71
المطلب الثالث: ضرورة تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 73
المطلب الرابع: نماذج عالمية للتنويع الاقتصادي..... 76
اولا: التجربة النرويجية في التنويع الإقتصادي..... 76
ثانيا: التجربة الإماراتية في التنويع الإقتصادي..... 77
التجربة القطرية في التنويع الإقتصادي..... 78
المبحث الثالث: إجراءات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 80
المطلب الأول: الإجراءات القانونية والتنظيمية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات 80
أولا: الإطار القانوني والتنظيمي لاستراتيجية ترقية الصادرات خارج المحروقات..... 80
ثانيا: إعادة هيكلة دور وزارة التجارة في مجال التجارة الخارجية 83
ثالثا: تخفيض قيمة العملة..... 83
رابعا: إصلاحات القطاع المالي..... 84
خامسا: منح إمتيازات لمؤسسات التصدير 85
المطلب الثاني: الإطار المؤسساتي لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات..... 86
أولا: الصندوق الخاص لترقية الصادرات (FSPE)..... 86
ثانيا: الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية ALGEX..... 89
ثالثا: الشركة الجزائرية لضمان وتأمين الصادرات CAGEX 91
رابعا: الشركة الجزائرية للمعارض و التصدير :SAFX..... 93
المطلب الثالث: الإطار التأميني والتمويلي لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات 93
الفرع الأول: الإطار التأميني لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات..... 93
أولا: مفهوم تأمين قروض التصدير 93
ثانيا: أهمية تأمين قروض الصادرات 94

ثالثا: مخاطر تامين ائتمان التصدير 95
رابعا: مزايا النظام الجزائري لضمان ائتمان الصادرات..... 96
الفرع الثاني: الإطار التمويلي لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات..... 96
المطلب الرابع: التحفيزات الجمركية والجبائية لتنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات 99
الفرع الأول: التسهيلات الجمركية الممنوحة عند التصدير 99
أولا: التصريح والاجراءات الجمركية 99
ثانيا: الأنظمة الجمركية 101
ثالثا: الرقابة الجمركية 101
رابعا: الاجراءات الجمركية عند التصدير 102
خامسا: الأنظمة الجمركية الاقتصادية 103
الفرع الثاني: الإعفاءات الجبائية الممنوحة للتصدير..... 104
أولا: الضريبة على أرباح المؤسسات IBS..... 104
ثانياً: الرسم على القيمة المضافة (TVA)..... 105
ثالثا: العمليات عند التصدير..... 105
رابعا: الرسم على النشاط المهني 107
خلاصة الفصل: 108

الفصل الثالث: دراسة تحليلية لمساهمة القطاعات الاقتصادية في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات للفترة 2000– 2020

مقدمة الفصل:..... 110
المبحث الأول: واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر 111
المطلب الأول: تحرير التجارة الخارجية في الجزائر 111
أولا: تطور قيمة الصادرات الجزائرية 111

ثانيا: الواردات الجزائرية 114
ثالثا: تطور الميزان التجاري 116
المطلب الثاني: هيكل الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 120
المطلب الثالث: مبادرات وبرامج تعزيز التنوع الإقتصادي في الجزائر 124
أولا: برامج التنويع الإقتصادي بالجزائر 2015-2019 124
ثانيا: سياسة تجارية لصالح الصادرات خارج المحروقات. 125
ثالثا: مسار التنويع وفق نموذج النمو الاقتصادي الجديد آفاق 2030 129
رابعاً: أهداف النموذج الجديد للنمو الإقتصاد 129
خامسا: المحاور التوجيهية للنموذج الجديد للنمو 130
سادسا: الإجراءات العاجلة المتخذة في الجزائر لتنويع الاقتصاد 131
المطلب الرابع: عراقيل وفرص التنويع الإقتصادي في الجزائر 133
أولا: عراقيل التنويع الإقتصادي 133
ثانيا: فرص التنويع الاقتصادي 137
المبحث الثاني: دور القطاعات الإقتصادية في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات. 141
المطلب الأول: دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات 141
أولا: دور إمكانيات القطاع الفلاحي في تنمية الصادرات الزراعية 142
ثانيا: دور القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج المحروقات 146
المطلب الثاني: دور القطاع الصناعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات 151
أولا: أهم الإصلاحات القطاع الصناعي في تنمية الصادرات خارج المحروقات 151
ثانيا: دور القطاع الصناعي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات 157
المطلب الثالث: دور القطاع السياحي في تنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر 160
أولا: مقومات القطاع السياحي في تنمية الصادرات خارج المحروقات 161

ثانيا: دور القطاع السياحي والصناعات التقليدية في تنمية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات .. 163

المطلب الرابع: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات . 170

أولا: إمكانيات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية المصدرة 170

ثانيا: الحوافز المدعمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على التصدير 171

ثالثا: مساهمة صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية الصادرات..... 173

المبحث الثالث: مساهمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في مؤشرات التنمية الاقتصادية 175

المطلب الأول: مساهمة الصادرات الجزائرية خارج المحروقات في الناتج المحلي الإجمالي 175

أولا: دور القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي 175

ثانيا: دور القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي 177

ثالثا: دور القطاع السياحي في الناتج المحلي الإجمالي: 179

المطلب الثاني: مساهمة الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات في الميزان التجاري..... 182

أولا: دور القطاع الزراعي في الميزان التجاري..... 182

ثانيا: دور القطاع الصناعي في الميزان التجاري..... 184

ثالثا: دور القطاع السياحي في الميزان التجاري..... 186

أولا: دور القطاع الزراعي في توفير مناصب العمل..... 188

ثانيا: دور القطاع الصناعي في توفير مناصب العمل..... 190

ثالثا: دور القطاع السياحي في توفير مناصب العمل..... 192

خلاصة الفصل: 194

الخاتمة العامة **195**

قائمة الملاحق..... **195**

قائمة الأشكـال **195**

قائمة الجداول 195

قائمة المصادر والمراجع 195

فهرس الموضوعات 195

ملخص البحث 195

ملخص البحث

الملخص:

تناولت الدراسة دور التويع الإقتصادي في الجزائر خلال الفترة 2000 –2020 لتنمية الصادرات خارج قطاع المحروقات ولإبراز هذه المساهمة قمنا بالتعمق في جوهر الموضوع من خلال العرض والتحليل لأهم المعطيات والبيانات والإحصائيات المتعلقة بجوانب البحث حيث ركزنا على معرفة حقيقة واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر، مستعرضين أهم الإصلاحات والإجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية لدعم هذه العملية. كما ناقشنا أيضًا دور هذه الإصلاحات في تطوير الصادرات غير النفطية، مع إبراز التحديات والفرص التي تواجها الجزائر في هذا التوجه، أظهرت الدراسة أهمية القطاع الزراعي في تنمية الصادرات خارج المحروقات، حيث شهد تحسنا ملحوظًا بين 2000 و2020، بفضل السياسات الإصلاحية التي ساهمت في تطوير البرامج التنموية ومع زيادة حجم الصادرات الزراعية، لا تزال قيمتها ضعيفة مقارنة بالإمكانات والموارد المتاحة. كما أكدت الدراسة على أن مساهمة القطاع الصناعي غير النفطي في إجمالي الصادرات تبقى ضعيفة بسبب غياب نسيج صناعي متكامل ورغم جهود السلطات لتطوير هذا القطاع تستمر التحديات. وأشارت الدراسة أيضًا إلى وجود مساهمة معتبرة لصادرات القطاع السياحي، لكنها لم تحقق النتائج المتوقعة مقارنةً بالمقومات الطبيعية والثقافية والتاريخية التي تمتلكها الجزائر. وبينت الدراسة تطورًا ملحوظًا في صادرات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مما يعكس الأثر الإيجابي للتوجهات الجديدة والدعم الحكومي لتعزيز صادرات هذه المؤسسات. كما أثبتت الدراسة أن الصادرات غير النفطية الجزائرية، المرتكزة على القطاعات الإنتاجية، تساهم في مؤشرات التنمية الاقتصادية الرئيسية مثل الناتج المحلي الإجمالي، الميزان التجاري، ومعدل توفير فرص العمل، وذلك بنسب متفاوتة خلال فترة الدراسة.

يعد التنويع الاقتصادي ضرورة ملحة بالنسبة للدول أحادية التصدير حيث يساهم في مواجهة مخاطر تقلبات أسعار النفط من خلال توسيع فرص الاستثمار وتقليل الاعتماد على قطاع واحد. كما يساعد في تقليل المخاطر الناتجة عن تراجع إيرادات التصدير من نفس القطاع. علاوة على ذلك يعزز التنويع بناء اقتصاد قوي قائم على قاعدة إنتاجية متنوعة، مما يقوي الروابط بين مختلف القطاعات. ويسمح هذا النهج للجزائر بترقية وتنويع صادراتها والانفتاح على أسواق دولية جديدة بدلاً من الاكتفاء بالأسواق التقليدية.

الكلمات المفتاحية: التنويع الاقتصادي، تنمية الصادرات، اقتصاد مستدام .

Abstract :

The study examined the role of economic diversification in Algeria during the period 2000-2020 for the development of exports outside the hydrocarbon sector. To highlight this contribution, we delved into the essence of the topic by presenting and analyzing the most important data, statistics, and information related to the research aspects. We focused on understanding the true state of economic diversification in Algeria, reviewing the most significant reforms and measures taken by the Algerian government to support this process. We also discussed the role of these reforms in developing non-oil exports, highlighting the challenges and opportunities facing Algeria in this regard.

The study demonstrated the importance of the agricultural sector in diversifying exports outside hydrocarbons, showing significant improvement between 2000 and 2020, thanks to reform policies that contributed to the development of growth programs and an increase in agricultural exports. However, their value remains weak compared to the available resources and potential. The study also emphasized that the contribution of the non-oil industrial sector to total exports remains weak due to the lack of an integrated industrial fabric, and despite the government's efforts to develop this sector, challenges persist. The study also pointed out a significant contribution from the tourism sector exports, but these have not achieved the expected results in comparison with Algeria's natural, cultural, and historical assets. Furthermore, the study showed a noticeable improvement in exports from small and medium-sized enterprises (SMEs), reflecting the positive impact of new policies and government support to enhance the exports of these enterprises.

The study also confirmed that non-oil exports in Algeria, based on productive sectors, contribute to key economic development indicators, such as GDP, the trade balance, and employment rates, with varying levels of contribution throughout the study period.

Economic diversification is a pressing necessity for single-export countries, as it helps mitigate the risks of fluctuations in oil prices by expanding investment opportunities and reducing dependence on a single sector. Additionally, it helps reduce risks associated with declining export revenues from the same sector. Moreover, diversification strengthens the building of a robust economy based on a diversified productive base, which in turn strengthens the links between various sectors. This approach allows Algeria to enhance and diversify its exports and open up to new international markets rather than relying solely on traditional markets.

Keywords: economic diversification, export development, sustainable economy.

Résumé

L'étude a examiné le rôle de la diversification économique en Algérie au cours de la période 2000-2020 pour le développement des exportations hors secteur des hydrocarbures. Pour mettre en valeur cette contribution, nous avons approfondi l'essence du sujet en présentant et en analysant les données, statistiques et informations les plus importantes liées aux aspects de recherche. Nous nous sommes concentrés sur la compréhension du véritable état de la diversification économique en Algérie, en passant en revue les réformes et les mesures les plus importantes prises par le gouvernement algérien pour soutenir ce processus. Nous avons également discuté du rôle de ces réformes dans le développement des exportations non pétrolières, soulignant les défis et opportunités auxquels l'Algérie est confrontée à cet égard.

L'étude a démontré l'importance du secteur agricole dans la diversification des exportations en dehors des hydrocarbures, montrant une amélioration significative entre 2000 et 2020, grâce à des politiques de réforme qui ont contribué au développement de programmes de croissance et à une augmentation des exportations agricoles. Cependant, leur valeur reste faible par rapport aux ressources et au potentiel disponibles. L'étude a également souligné que la contribution du secteur industriel non pétrolier aux exportations totales reste faible en raison de l'absence d'un tissu industriel intégré, et que malgré les efforts du gouvernement pour développer ce secteur, des défis persistent. L'étude a également souligné une contribution significative des exportations du secteur touristique, mais celles-ci n'ont pas atteint les résultats escomptés par rapport aux atouts naturels, culturels et historiques de l'Algérie. En outre, l'étude a montré une amélioration notable des exportations des petites et moyennes entreprises (PME), reflétant l'impact positif des nouvelles politiques et du soutien gouvernemental visant à renforcer les exportations de ces entreprises.
L'étude a également confirmé que les exportations non pétrolières de l'Algérie, basées sur les secteurs productifs, contribuent aux principaux indicateurs de développement économique, tels que le PIB, la balance commerciale et les taux d'emploi, avec des niveaux de contribution variables tout au long de la période d'étude.

La diversification économique est une nécessité urgente pour les pays exportateurs uniques, car elle contribue à atténuer les risques de fluctuations des prix du pétrole en élargissant les opportunités d'investissement et en réduisant la dépendance à l'égard d'un seul secteur. De plus, cela contribue à réduire les risques associés à la baisse des revenus d'exportation du même secteur. En outre, la diversification renforce la construction d'une économie robuste fondée sur une base productive diversifiée, qui à son tour renforce les liens entre les différents secteurs. Cette approche permet à l'Algérie de valoriser et de diversifier ses exportations et de s'ouvrir à de nouveaux marchés internationaux plutôt que de s'appuyer uniquement sur les marchés traditionnels.

Mots clés : diversification économique, développement des exportations, économie durable.